بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

ظاهرة اختلاف الرواية في الشعر العربي وأثرها في الدرس النحوي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب:
أحمد إبراهيم عبدالله حسب القوي

إشراف الدكتور:
علي جمعة عثمان

٢٠٠٧م

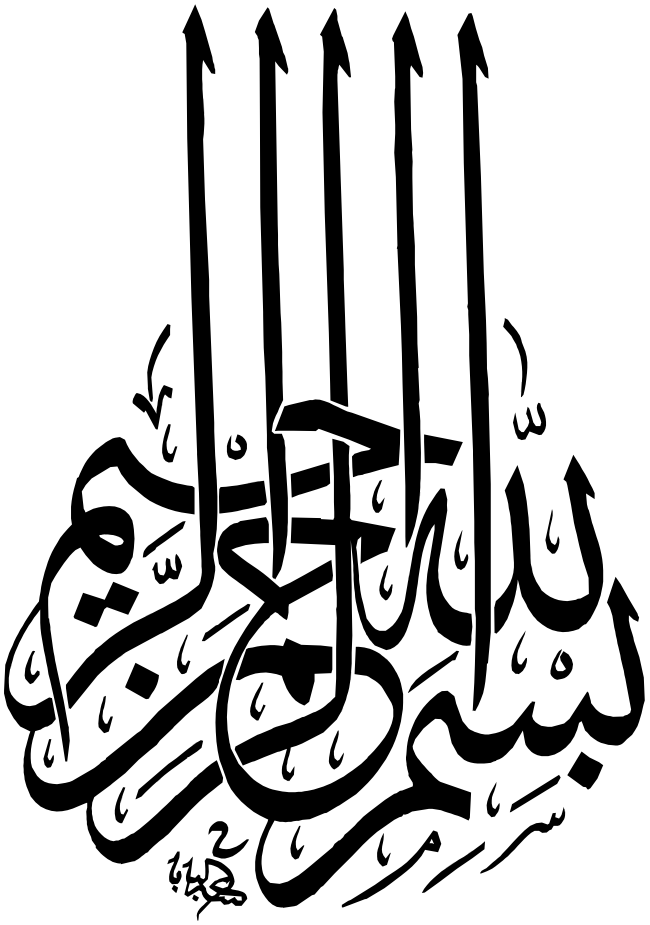
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا البحث العلمي إلى والديَّ رحمهما الله واسأله أن يتقبله منى ويقبلهم به ويجعلهما في أعلى عليين.

كما أهديه لزوجاتي وأبنائي وأهلي

والله أسأله القبول

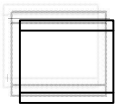

الشكر والتقدير

قال تعالى : {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ }

فالحمد لله أولاً وأخراً والحمد لله الذي متعني بالعافية والفكرة حتى أتممت هذا البحث ، وأتقدم لكل من أعان بفكره أو ماله أو صبره وأخص من بينهم:

الدكتور : علي جمعة عثمان الذي لم يأل جهداً في مساعدتي والوقوف بجانبي .

كما أتوجه بالشكر لجامعة أم درمان الإسلامية متمثلة في مديرها ونائبه والإدارة العليا ، والشكر موصول للإخوة في مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية جميعاً.

والشكر أجزله لعميد كلية اللغة العربية ونائبه وزملائي بالكلية وأخواني ومعارفي .

وشكر يتمدد بلا انقطاع لزوجاتي وأبنائي في جهدهم ومعاناتهم في تهيئة المناخ المساعد للحصول على الدروس.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للذين يقومون بتقييم هذا الجهد المتواضع . ولكل من يشرفنا بالحضور والاستماع

والله الموفق

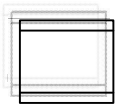

المقدّ مة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير عباد الله العابدين ، سيدنا محمد بن عبدالله ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد

فإنّ الله تعالى قد جعل العلم نوراً لينير به طريق من يسلكه ويهيئ له مقاماً بين الناس رفيعاً ، ويجعله من خير الزاد المحمول إلى يوم الحساب .

وقد هيأ الله لي طريقاً من هذه الطرق المضيئة فسلكتها ، وأسأل الله أن أصل به حيث يريد ، وأن يتم به أملى في إكمال رسالتي التي أخذت لها عنواناً أره مهماً بالنسبة لي وإضافة لما سبق من موضوعات وقد جعلت عنوانها (ظاهرة اختلاف الرواية في الشعر العربي دراسة نحوية دلالية) لنيل درجة الدكتوراة وكان دليلي في استقصاء الشواهد كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المسمى منحة الجليل لمحمد محي الدين عبدالحميد فقد أخذت منه أبيات الشعر المختلف حولها نحوياً مع إضافة القليل من الأبيات خارج هذا الكتاب بالإضافة للدراسة الدلالية المعجمية.

وقد كان موضوع رسالة الماجستير بعنوان (التراكيب النحوية في شعر المعلقات السبع المشهورة) وبه اهتديت إلى الوقوف على كثير من الأبيات من حيث الرواية والدراسة النحوية وتركيباً وأعراب النواحي النحوية.

مما هو معلوم أنه نشأ النحو أولاً ، ثم نشأت الخلافات النحوية فيما بعد فأصبح من الصعب أن يفصل النحو عن هذه الخلافات التي دارت بين النحاة ، وبنظرة سريعة في أي كتاب نحوي نجد فيه ارتفاع درجة الخلاف على مادة النحو الأساسية.

وقد تعددت أوجه الخلافات حتى شملت الجزئيات الصغيرة منه ، وتصور لنا كتب النحو أن الخلاف ليس قائماً بين المدارس النحوية التي تتمثل بإبراز مدرستين هما : مدرسة البصرة ، ومدرسة الكوفة فحسب .

بل بين نحوي وأخر من المدرسة الواحدة.

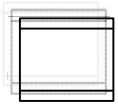

ومن أهم الكتب التي صنفت هذا الخلاف كتاب : (الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ) ، وكتاب : (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري ، وكتاب : (ائتلاف النصرة في الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي اليمني) وجميع هذه الكتب وغيرها كانت تظهر الخلاف في شكل مسائل أفردت لها عناوين جانبية وناقشت من خلالها آراء المدارس أو النحاة في المسألة المعنية.

وقد اعتبرت الكتب السابقة وآراء النحويين التي وردت داخل البحث دراسات سابقة لبحثي واعتمدت عليها في النقاش الداخلي للمفردات التي انتقيتها .

والخلاف النحوي هو التباين في الأحكام النحوية نتيجة للتباين في تعليل الظواهر اللغوية ، وفي فهم الأصول النحوية واستخدامها وتصور كتب النحو أن الخلاف بين المدرستين خلاف منهجي ، فكل مدرسة تمتاز بسمات معينة تختلف عن الأخرى.

فالبصريون أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع روايةً وأكثر قياساً ، فالذي غلب على منهج البصريين التشدد في استخدام السماع فلا يأخذون إلاّ ممن ثبتت أصالته واشتهرت فصاحته كما غلب على التمسك بشروط القياس وهم أهل التأويلات والتعليلات البعيدة أما منهج الكوفيين فقد غلب عليه الاهتمام بالرواية والنقل والإكثار من القياس ، والتعليل المفتعل ، وعنايتهم بالقراءات القرآنية ، ثم تشعبت الخلافات حينما تأثر النحو بالأحكام الفلسفية والمنطقية متمثلة بالقياس والتعليل والتأويل ، والعامل النحوي مع كثرة المؤلفات عامة وفي وسط هذا الخضم من الآراء والأفكار والتقول لم يقف النحوي إزاءها مكتوف الأيدي ، بل يبحر باحثاً عن جديد ، أو مؤيداً لرأي سبق وهكذا نشأ الباحثون من بعدهم .

وأما الدراسات الصرفية فغالبية الكتب القديمة فطنت لها على أنها جزء مكمل للنحو فما من كتاب فيها بدأ بالنحو إلا وحوى التصريف في آخره.

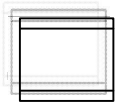

وأول من مثل هذا المنهج وتبعه غالبية النحاة هو الشيخ سيبوبه رحمه الله الذي نبه إلى ميزة اللغة العربية التي امتازت بها ، وهي كثرة الأبنية في أسمائها وأفعالها وذلك في كتابه (الكتاب) وفضل فيه أبنية الأسماء عن الأفعال ثم سار النحويون من بعد سيبوبه على هذا المنهج وبعد ذلك بدأ الفصل بين النحو والصرف في كتب خاصة بكل منهما والمازني رحمه الله له قصب السبق في ذلك حيث فصل التصريف في كتاب خاص به ، ثم توسعت دائرة التأليف إلى أن وصلت شذي العرف في فن الصرف للأستاذ أحمد الحملاوي .

ولكنني لم أتعرض للمسائل الصرفية ، فقد اختصرت على ظواهر الخلافات النحوية مستعيناً عليها بأبيات الشعر التي بها اختلاف.

وأما الظواهر الدلالية التي تنبئ عن معنى اللفظة في اللغة المتكلمة فهذا بحر بعيد الشاطئين يبحر فيه الناس ويصطادون منذ نزول القرآن الكريم ، والتفات نفر من علماء اللغة وفروا حياتهم لجمع معاني الألفاظ بهدف الوصول إلى إعجاز القرآن الكريم ، حتى كللت جهودهم بنجاح منقطع النظير تمثل في وجود المعاجم العربية التي مازال الناس ينهلون منها إلى يومنا هذا وما بعده.

وهذه المدرسة ، اعنى مدرسة اللغويين ، وفرت للدارسين المعنى المطلوب بأيسر الطرق ، والفضل يرجع في نشأتها إلى أساتذتها الأوائل كأبي زيد الأنصاري صاحب النوادر والأصمعي والخليل وخلف غيرهم رحمهم الله جميعاً.

وسبب اختياري لعنوان البحث أنني وجدت ما سبق من دراسات ضافية ومهمة في هذا المجال ، وجدته متفرقاً فحاولت أن أجمع بين الدراسات النحوية واللغوية بجهد قليل عسى الله أن يهيئ من بعدها من يحملها في مصنف واحد لغة ونحواً وصرفاً وإن كانت هذه الفكرة مبثوثة في كتاب خزانة الأدب للبغدادي ولكنها تحتاج لإعادة نظر علمية حديثة . وكان لابد لدراستي من الترتيب والتنسيق والمنهج .

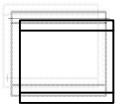

أما المنهج الذي اتبعته فهو المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة أولاً ثم تحليلها مع ذكر الخلافات فيها إن وجدت وأما الترتيب وهو ما يعرف بالخطة التي يتبعها الباحث فكانت كما يلي :

مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة ومصادر

١. أما المقدمة فهي التي ذكرت فيها المقدمة وما اشتملت عليه.

٢. وأما التمهيد فأشتمل على ثلاث نقاط

أ. معنى الظاهرة في اللغة والاصطلاح

ب.ظاهرة الاختلاف في الشعر العربي

ج. الشعر الذي يصح الاستشهاد به

بعدها جاء تقسيم البحث إلى خمسة فصول

١. الفصل الأول :

المبنيات وفيه ثلاثة مباحث

– المبحث الأول :

المبنيات من الحروف وفيه ثلاثة مطالب

– المبحث الثاني :

المبنيات من الأفعال وفيه مطلب واحد

– المبحث الثالث:

المبنيات من الأسماء وفيه أربعة مطالب

٢. الفصل الثاني :

المرفوعات

وفيه مبحثان

– المبحث الأول :

المرفوعات من الأسماء وفيه ثمانية مطالب

– المبحث الثاني:

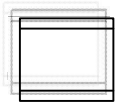

المرفوعات من الأفعال وفيه ثلاثة مطالب

٣. الفصل الثالث:

المنصوبات

وفيه ثلاثة مباحث

– المبحث الأول :

منصوبات الأسماء وفيه تسعة مطالب

– المبحث الثاني :

منصوبات الأفعال وفيه ثلاثة مطالب

– المبحث الثالث:

ما امتنع نصبه للضرورة وفيه مطلب واحد

٤. الفصل الرابع:

المجرورات

وفيه ثلاثة مباحث

– المبحث الأول :

المجرورات بحرف الجر وفيه خمسة مطالب

– المبحث الثاني:

المجرورات بالإضافة وفيه ثلاثة مطالب

– المبحث الثالث:

المجرور بالتبعية وفيه مطلب واحد

٥. الفصل الخامس:

المجزومات

وفيه أربعة مباحث

– المبحث الأول :

حكم ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط وفيه مطلب واحد

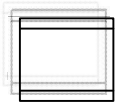

- المبحث الثاني :

حكم ظاهرة ضعف رفع الجزاء وفيه مطلب واحد

- المبحث الثالث:

حكم ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل

- المبحث الرابع:

حكم ظاهرة جواز الجزم والنصب

ثم ختمت البحث بملخص لما احتواه باختصار مفيد وبعده أتيت بالمصادر مرتبة بآيات الشواهد من القرآن الكريم ثم الأبيات الشعرية التي وردت في البحث وأسماء شعرائها ثم الأعلام الذين ورد ذكرهم ثم المواضع والبلدان وأخيراً المصادر والمراجع التي استفدت منها.وما حواه البحث من موضوعات.

والله أسأله التوفيق والسداد

الباحث

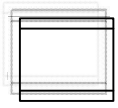

التمهيد

ويشمل :

١. معنى الظاهرة لغة واصطلاحاً
٢. الاختلاف في رواية الشعر ، أسبابه ، ونتائجه
٣. الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو

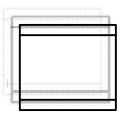

معنى الظاهرة لغة واصطلاحاً

الظاهرة لغةً (معناها):

ورد في المعجم الوسيط ومجمع اللغة العربية طبعة ١٩٦٢م ، في معنى كلمة (ظاهرة) (الظاهرة) من الشئ أعلاه ومن العيون الجاحظة ومن الأرض المشرفة.

وظاهرة الرجل عشيرته والأمر ينجم بين الناس ويقال بدت ظاهرة الاهتمام بالصناعة _محدثة) والظاهرة الجوية : ما يؤثر في البصر والخيال من أفاعيل الطبيعة(محدثة) وهي من الألفاظ المستخدمة حديثاً.

الظاهرة اصطلاحاً:

استخدمت عادةّ في كل شئ وانشغل به الناس وأخذ فكرهم زمناً من الجدل والنقاش والتفكير والتدبر وهي من ناحية هذا المعنى.

تنقسم إلى قسمين:

الأول : الظاهرة الكونية : وهي ما كانت جزءً من الكون مثل السماوات والأرض والنجوم وغيرها وهذه خُلقت للتدبر ودليلاً على الخالق العظيم.

الثاني : الظاهرة اللغوية وهي ما حوت مسألةً من مسائل النحو أو الصرف أو اللغة وهي المرادة هنا.

فكل مسألة من هذه المسائل اختلف حولها العلماء وأثروها بالنقاش وأوجدوا لها قواعد وشروطاً فهي ظاهرةٌ يستدل عليها باسمها وتعريفها وما يفرق بينها وبين غيرها من الظواهر الأخرى.

الاختلاف في رواية الشعر أسبابه ونتائجه

كان العرب في العصر الجاهلي أميين إلا القليل منهم وكانوا يعتمدون في رواية أخبارهم على المشافهة بجانب أنهم تجمعهم اللغة العربية الفصحى مع وجود اللهجات الخاصة بكل قبيلة منهم.

وقد أصطحب التاريخ ظاهرتي المشافهة واللهجة حتى بعد دخول الإسلام وبداية محاولات التأليف ، التي قامت في علم الحديث ، وعلم القراءات ، مروراً بالمراحل التي قامت عليها نشأة المعاجم من جمع المفردات وترتيبها وخروجها تغذي أذهان الطلاب بالعلم النافع ، ثم مراحل نشأة النحو العربي .

وهذه العلوم المستخدمة بجانب تفسير القرآن الكريم هيأت المجتمع العربي المسلم لينهض في جانب آخر من جوانب العلم ذلكم هو (الدراسات النحوية والصرفية واللغوية).

وقد شغل الشعر العربي أذهان طلاب العلم وما زال لما فيه من تراكيب اللغة العربية المختلفة مما حدا بالعلماء أن يجعلوها مرجعاً أساسياً يحفظونه بيتاً بيتاً وينظرون فيه من النواحي النحوية والصرفية واللغوية.

ونسبة لهذا الاهتمام الكبير فقد حظى الشعر بأوفر نصيبٍ من الدراسات في جميع جوانبه وأصبح مادةً غزيرةً للبحث.

ومن البداية جعله المؤلفون في النحو والصرف واللغة مراجع أساسية يثبتون به عربية الكلمة حين الاستعمال والاستشهاد وتبعاً لذلك الاهتمام تعددت المعاني المستفادة من ألفاظ الشعر مستفيدةً من لهجات العرب المختلفة متأثرة بجوانب الاختلاف العلمي ، فقامت ظاهرة الاختلاف في رواية الشعر وزمن الرواية الذي مثله مجموعة من الرواة أغلبهم من الأميين قبل تطور الكتابة فسبَّبَ ذلك عدداً من الروايات المختلفة لأبيات الشعر.

وهذا الاختلاف في الرواية ينقسم إلى قسمين:

الأول : خاص بألفاظ البيت الشعري فقد يصل الاختلاف إلى استبدال بيت ببيت آخر على نفس معناه ووزنه وقد يختلف المعنى ويبقي الوزن.

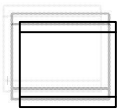

وأحياناً يكون الاختلاف في أحد شطري البيت الشعري وقد يكون الاختلاف في استبدال كلمةٍ بأخرى.

وأخر ما وصل إليه الاختلاف في الشكل من حيث البناء للمعلوم أو البناء للمجهول في بعض الأفعال ، أو الرفع بدل النصب ، أو الجر محل الجزم في بعض الكلمات، كل ذلك نتج منه مادة غزيرة لأهل النحو والصرف واللغة ساعدتهم في تأييد قواعدهم النحوية وآرائهم اللغوية التي خرجت فيما بعد مدارس نحوية وصرفية ولغوية يتبادلها طلاب العلم حتى يوماً هذا.

الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو

عندما بدأ النحاة يجمعون الشواهد التي تسند أقوالهم ليجعلوها دليلاً على صحة ما رووه برزت إلى مجتمعات العلماء ظاهرة الخلاف في درجة المستشهد به من ناحية القبول ونحوه مما جعل بعض العلماء يتجهون إلى الشعر ويقسمونه إلى درجات المقبول وغيره ، ثم تطور هذا فأصبح باباً قائماً غير أنه ناقش قضية الشعر المستشهد به ودرجته .

فتجد مثلاً في خزانة الأدب للبغدادي تفسيراً واضحاً لهذه الظاهرة : يقول:

(رواية الأندلسي[١] في شرح بديعية ابن جابر[٢] ويذكر الأندلسي أن علوم الأدب سنة وهي اللغة ، والصرف ، والنحو ، والمعاني والبيان ، والبديع ، ويحد للغة والصرف والنحو ، أنها لا يُتْشهد لها إلاّ بكلام العرب ، وأما الأخرى فيجوز الاستشهاد لها بكلام المولدين لأنها راجعة إلى المعاني ، ولافرق في ذلك بين العرب وغيرهم ولذلك قبل الاستشهاد بكلام البحتري ، وأبي تمام ، والمتنبي .

قال :

(وأقوال الكلام الذي يستشهد به نوعان شعرٌ وغيره فقائل الأول قسمه على طبقات أربع :

الطبقة الأولي: الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

الطبقة الثانية :المخضرمون : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون : ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة :المولدون : ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد ، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان ، يستشهد بشعرهما إجماعاً وأما (الثانية)فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها)

---

(١)الأندلسي : هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني المتوفي سنة ٧٧٩هـ

(٢) ابن جابر : هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري المولود سنة ٦٩٨ والمتوفي سنة ٧٨٠هـ وكلاهما نحوي ، وكان أولها معروفاً بالبصير والأخر يعرف بالضرير و(بديعيته) تسمى (بديعية الصميان) واسمها (الحلة السيرا) في مدح خير الوري) وكانا يترافقان في التجوال والشعر من الأندلس إلى بلاد المشرف.

ثم يقول :

وأمّا (الرابعة) فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، قبل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشرى [١] [٢]

وأن هذه الطبقات غير مسلم بها عند جميع اللغويين والنحويين مثل قولهم : (وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي أسحق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحقون الفرزدق والكميث وذا الرمة وأضرابهم .

ثم إن ابن رشيق [٣] يقول في العمدة :

(وكل قديم في الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله وكان أبو عمرو يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت ، أن آخر صبياننا برواية شعره يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين مع ملاحظة أنه من شعراء صدر الإسلام.

ومن صور الاختلاف في القاعدة الأولي : أن الزمخشري استشهد في تفسير أوائل سورة البقرة ببيت من شعر أبي تمام ، واعترض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق وفي الاقتراح للسيوطي [٤]:

(أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة وروائها فقد استشهد بقول أبي تمام الطائى .

وأول المحدثين بشار بن برد [٥] واستشهد بشعره سيبويه وقيل لخوفه من هجائه ، وتقل و ثعلب الأصمعي أنه قال ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج)

ويلاحظ أن الاجماع الذي ذكره السيوطي هنا غير مسلم به إلا عند أوائل اللغويين ولكنه عند النحويين فيه استثناءات وقد عدهم ابن رشيق في العمدة أربع طبقات

---

(١) الزمخشري : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري أبوالقاسم جار الله (٤٦٧-٥٣٨ه) إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والأدب صاحب الكشاف ، وأساس البلاغة وغيرهما /الأعلام ١٧٨/٧

(٢)البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط، ص ٥-٦ /مطبعة مكتبة الخانجي بمصر.

(٣) ابن رشيق : هو أبوعلي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (٣٩٠-٤٥٦هـ) من كبار الأدباء صاحب كتاب العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده

(٤)السيوطي : الاقتراح في أصول علم تالنحو وجدله وهو

(٥) بشار بن برد : أصله من طخارستان من سبى المهلب بن ابي صفرة وكنيته أبو معاذ ولقبه المرّعث وهو عقيلي بالولاء وقيل إنه ولد على الرف واعصته امرأة عقيلية وولد أكمه جاحظ الحدقتين وكان ضخماً عظيم الخلق والوجه مجرراً من كبار الزنادقة ومات على الزندقة.

للشعراء الذين يستشهد بشعرهم قال (هم جاهلي قديم ، ومخضرم ، وإسلامي ، ومحدث) ثم قال (ثم صار المحدثون طبقات أولي وثانية على التدريج) و يتضح من الأقوال أن هناك اتفاقاً بأن طبقات الشعراء أربع يستشهد في مسائل اللغة والنحو والصرف بثلاث منها وهم طبقات الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين وأما الرابعة فمتفق على عدم الاستشهاد بها ، وما ظهر من قبول طبقة أو رفضها وسط هذا الاتفاق فهو عبارة عن آراء فردية لا تصل مرحلة الجمع(١)

وأما الدكتور محمد عيد في كتابه الرواية والاستشهاد باللغة ففصل في المسألة تفصيلاً دقيقاً فجاءت دراسته في صورة نقدية متقنة ولكنه أسهب في التفاصيل وجعل الآراء بين أمرين الرضا والسخط أو الإتقان والاختلاف واعتمد من نفس أهل الصفة الآراء الفردية في التأييد والقدح وطور آراء القدماء حتى أوصلها إلى المحدثين وتناول في كتابه كل أماكن الاستشهاد التي استقي منها السابقون وأعنى بها (القرآن الكريم – والسنة المطهرة وكلام العرب نثراً وشعراً وجعل في هذا الأخير القدح المعلي للشعر في جانب الاستشهاد.

وفضل آراء القدماء في عدم ميلهم للاستشهاد بالقرآن والسنة أن ذلك كان تحرزاً منهم لقوة الندين واحترام المصدرين مع إيراده لآراء من جاء بعدهم من الرواة الذين جعلوا القرآن والسنة مقدمين على الشعر عند بعض النحاة.

وقسم كتابه تقسيماً عصرياً لإثبات حق الرواية التي يستشهد بها في مسائل اللغة والنحو والصرف.

فشرح أولاً معنى النحاة والرواة و الأعراب ، ثم تطرق لفكرة الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل وتطورها العلمي ثم وصل بها إلى رأي المحدثين وموقفهم من النحاة والرواية والرواة هنا تعرض لبعض ما ذكر في كتابه بخصوص الرواية والاستشهاد فيقول :

(وتعرض علينا هذه الفقرة عن النحاة والرواة أن نتابع بقدر الامكان الأمور التالية:

أ. طبيعة الصلة بين النحاة والرواة الأوائل قبل احتراف الرواية والنحو .

ب.طبيعة الصلة بينهما بعد أن أصبحت صناعة النحو ورواية اللغة احترافاً يقوم به العلماء.

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ص ٩٠٥ /مطبعة مكتبة الخانجي بمصر

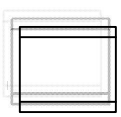

ج. أن نحدد بقدر الطاقة الصورة التي كانت عليها كل فئة)[1]

ثم يذكر من أولئك الرواة النحاة الأوائل حسب ترتيبهم التاريخي.

١. أبا عمرو بن العلاء والخليل والكسائي ويونس بن حبيب ومن بعدهم ثعلب.

ثم أنه يرى أن مفهوم (نحاة ، رواة ، أعراب) يمكن تحديده نظرياً بسهولة ولكنه يرى صعوبة بعد الاحتراف لأنه بامكان الراوي أن يكون نحوياً وهو أعرابي مع امكان تخصصه في مهنة واحدة.

مع أنه ناقش كثيراً من دقائق الأمور لكنه لم يتعرض صراحة للتقسيمات التي ذكرها الأوائل بالنسبة لشعر الاستشهاد من حيث الطبقات ولكنه مزج بين النحاة والرواة والأعراب ثم عرج إلى رأي المحدثين فقال :

(نستخلص الأمور التالية لبيان وجهة نظر المحدثين في الرواية والرواة :

أولاً: أن توثيق الرواة وتضعيفهم ينبغي أن يقوم على أساس الاستعمال والتخفيف منه دون التعلق بأمور مظهرية كادعاء المشافهة) ويرى المحدثون وجود النموذج اللغوي لتمثيل مستوى اللغة.

ثانياً : أن نتائج الدراسة ينبغي أن تربط بالمادة اللغوية ولا تتعداها .

ثالثاً : الدراسات الحديثة تفرق بين (الخليقة والسليقة) أو بعبارة أخرى بين الاستعداد والتعلم.

رابعاً : ليست هناك ضرورة ماسة لضبط اللغة عن طريق ضوابط سلوكية ذات سمات خاصة في السند.

ويرى أن تجزية نقل الضوابط الدينية إلى مجال اللغة العربية كلف اللغويين عنتاً ومشقة ، ويقصد بذلك التأويل لما لم يوافق القاعدة والاختلاف حوله أزماناً طويلة حتى تشعبت الآراء.

وأما علماء اللغة المحدثون فتتلخص آراؤهم من غير بسط في مجال اللغة والاستشهاد بها في الآتي:

---

(١) الدكتور محمد عيد – الرواية والاستشهاد باللغة وتلخيص / مطبعة عالم الكتب

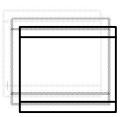

أولاً : يرى هؤلاء المحدثون أن الربط بين التوفيق الالهي واللغة فكرة غير موفقة ويقصدون لذلك أن صيغة الكلام توفيقية من الله سبحانه وتعالى لأنه جعل الأنسان ناطقاً.

وأما اللغة فهي مكتسبة من المجتمع ومتطورة عبر العصور فهي ليست ثابتة على وتيرتها الأولي.

ثانياً : ينبغي النظر للغة في ذاتها ومن أجل ذاتها مع النظرة للظروف الاجتماعية المحيطة بها.

ثالثاً : أن اللغة تتطور وكل مرحلة من مراحل تطورها يحتاج درساً مستقلاً من عصرنا الحاضر.

رابعاً : يروى أن المستوى الصوابي للناطق باللغة يقاس بالعرض الاجتماعي لها بين فصحى ولهجات ومدى تمثيلة للبيئة .

خامساً : يرفض علماء اللغة المحدثون الربط بين اللغة والصفير.

سادساً : الباحث في اللغة يعتمد على الاستقراء الناقص لأن نتائج الوصف تأتي ناقصة عما استقرأه .

ومن هذه الآراء القديمة والحديثة أميل إلى متابعة ما أتت به كتب النحو في مجال الاستشهاد (قرآناً أو حديثاً شريفاً أو بيت شعر رصيناً ، أو نثراً قويماً أفاد الباحثين في مجال اللغة والنحو [1]

(١) الدكتور محمد عيد – الرواية والاستشهاد باللغة وتلخيص / مطبعة عالم الكتب

الفصل الأول

المبنيات

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : المبنيات من الحروف مع الدلالة المعجمية

وفيه ثلاثة مطالب:

توطئه:

المطلب الأول:**حكم ظاهرة لعل حرفه جر ، وحرف من أخوات (إن)**

المطلب الثاني:**حكم ظاهرة (حاشا) بين الحرفية والفعلية**

المطلب الثالث: **حكم ظاهرة كسر همزة (إنّ) وفتحها**

المبحث الثاني: **وفيه مطلب واحد وهو:**

المبنيات من الأفعال

المبحث الثالث : المبنيات من الأسماء **وفيه أربعة مطالب:**

بجانب الدراسة الدلالية المعجمية لكل مطلب

المطلب الأول: **ظاهرة حكم (حَزَامِ)بين الحجازيين وبني تميم**

المطلب الثاني : **ظاهرة أحكام (أي)الموصولة.**

المطلب الثالث: **ظاهرة حكم (حين) بين البناء والإعراب.**

المطلب الرابع: **ظاهرة حكم بناء (أمسِ)**

توطئة:

الكلام ما تركب من كلمتين فأكثر ، وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو جاء زيدٌ ، وقدم المسافر اليوم.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام

أ. الاسم : وهو ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترنٍ بزمان ، سواءً كان اسم إنسان ، أو حيوان ، أو نبات ، أو جماد. مثل محمد ، زينب ، بقر ، شجر ، جبل ، وينقسم إلى اسم ذات واسم معنى.

ب. الفعل : وهو ما دلّ على الحدث مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وينقسم حسب الزمن إلى ماضٍ نحو (ضرب) ومضارعٍ نحو (يضرب) وأمرٍ نحو (اضرب).

ج. وثالثها الحرف : وهو ما لا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في غيره ، وهو يوصل الاسم بالاسم ، والفعل بالاسم ، وينقسم من حيث الاختصاص ، إلى عام وهو ما يدخل على الأسماء والأفعال مثل حروف الاستفهام كالهمزة ، وهل نحو : هل جاء محمد؟ وهل محمدٌ جاء ؟ ومثل حروف النفي نحو : ما أحدٌ جاء، وما جاء أحد ، وهو القسم الأول.

القسم الثاني : الحرف المختص وهو نوعان :

١. ما يختص بالأسماء مثل حروف الجر ، والحروف المشبهة بالأفعال.

٢. ما يختص بالأفعال : مثل حروف الجزم والنصب وهذا نموذجٌ وليس حصراً.

ومن الحروف ما اعتبر حرفاً في بعض الاستعمالات ، واعتبر اسماً أو فعلاً في بعضها الآخر ، مثل حين أسماً وحرفاً،وكذلك (ولعلّ ، وحاشا ، وعدا، وخلا) حرفاً وفعلاً.

والحروف كلها مبنية العامل منها والمهمل.

وكذلك أغلب الأفعال فهي مبنيةٌ .

أما الأسماء فالغالب فيها الإعراب ، وغير الغالب البناء والنحويون في تقسيمهم لقسم المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف ، منهم من قسم المبنيات حسب علامة البناء ومنهم من قسمها حسب أقسام الكلام ، ومنهم من قسم البناء بين اللفظي و المعنوي .

أما بخصوص دراستي فهي البحث فيما يروى شعراً من المبنيات محتملاً وجهين أو ثلاثة من وجوه الكلام ، واختلف في إعرابه .

المبنيات:

جمع مبني ، والمبني ضد المعرب، وهو لزوم آخر الكلمة حركةً واحدةً لا تحيد عنها قال ابن هشام في شرح شذور الذهب [١] [٢]

((البناء : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً وذلك كلزوم (هؤلاء) للكسرة ، و(منذُ) للضمة ، و(أينَ) للفتحة)).

---

(١) ابن هشام : شذور الذهب ، ص ٨٢- ١٢١ تقديم وشرح إميل بديع يعقوب /مطبعة الكتب العلمية -بيروت

(٢) ابن هشام :هو الشيخ الإمام العلامة عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري المعيري الخزرجي الشافعي الملقب بجمال الدين والمكنى بأبي محمد ولد بالقاهرة في سنة ٧٠٨-٧٦١هـ أشهر كتبه حوالي الخمسين كتاب منها الإعراب من قواعد الأعراب ، رسالة مختصرة في النحو ،و شذور الذهب

وينقسم البناء عنده إلى تسعة أقسام حسب حركات البناء وما ينوب عنها:

١. المبني على السكون وهو نوعان:

أ. الأول: المضارع المتصل بنون الإناث نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (١)

ب. الثاني : الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو (ضَرَبْتُ) و(ضربت ، وضربنا ، وضربن).

٢. المبني على السكون أو نائبه:

وهو نوع واحد وهو فعل الأمر فيبني على السكون في (اضربْ) وعلى حذف النون في نحو (أضربا ، وأضربي ، وأضربوا) وعلى حذف حرف العلة في نحو (أغز ، وارم ، و اخش)

٣. الثالث من المبنيات: ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع:

الأول : الماضي المجرد مما تقدم ذكره نحو (ضربَ ، ودحرج)

الثاني : المضارع الذي باشرته نونا التوكيد : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ (٢)

الثالث: ما تركب تركيب المزج من الأعداد وهو الأحد عشر والإحدى عشرة.

---

(١) سورة البقرة : الآية رقم (٢٢٨)
(٢) سورة يوسف : الآية رقم (٣٢)

الرابـع: مـا تركـب تركيـب المـزج مـن الظـروف زمانيـةً كانـت أو مكانيـةً نحـو (بأتينـا صباح مساء) ونحو (سَهَّلت الهمزة بينَ بينَ) ونحو(بعض القوم يسقط بين بينا)[١]

الخامس : ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال نحو (يقولون فلان جاري بيت بيت).

السادس: الزمن المبهم المضاف لجملة الحين ، والوقت ، والساعة ، والزمان نحو على حين عاتبت وسيأتي مفصلاً وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٢] برفع يوم ونصيه.

السابع: المبهم المضاف لمبني (كمثل ، ودون ، وبين) نحو قوله تعالى :

﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[٣]

الرابع: من المبنيات

ما لزم البناء على الفتح أو نائبه ، في اسم (لا) التي لنفي الجنس إذا كان مفرداً مثل (لا رجلَ) وفي نحو (لا رجلين ولا قائمين).

الخامس :من المبنيات

ما لزم البناء على الكسر ، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول:العلم المختوم بويه كسيبويه ونغطويه

النوع الثاني : ماكان اسماً للفعل وهو على وزن (فعال) وذلك مثل (نزال)

---

(٣)
(١) سورة المائدة : الآية رقم (١١٩)
(٢) سورة الجن : الآية رقم (١١)

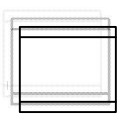

النوع الثالث: ما كان على (فَعالِ) وهو سببٌ للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء تقول (يا خَباثِ).

النوع الرابع: ما كان على (فَعالِ) وهو علمٌ لمؤنث نحو خَدَامِ وفطامِ ورقاشِ .

النوع الخامس : أمسِ إذا أردت به معيناً

السادس : من المبنيات

ما لزم البناء على الضم وهو أربعة أنواع

النوع الأول : ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة (كقبلُ وبعدُ).

النوع الثاني : ما ألحقت بقبلُ وبعدُ من قولهم (قبضت عشرة لا غيرُ).

النوع الثالث: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من نحو (علُ) المراد به معيناً كقولك (أخذت الشئ الفلاني من أسفل الدار والشئ الفلاني من عَلُ).

النوع الرابع: ما ألحق بقبل وبعدُ من (أي) الموصولة.

السابع: من المبنيات

ما لزم الضمّ أو نائبه وهو الألف والواو ، وهو نوع واحد وهو المنادي المفرد المعرفة ويبني في مسألتين

أ. أن يكون غير مثني ولا مجموع جمع مذكر نحو (يا زيدُ)

ب. أن يكون جمع تكسير نحو قولك (يا زيود) ونحو قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (١)

الثامن :من المبنيات

المبنيات غير المختصة وهو نوعان:

أحدهما: الحروف وهي أقعد في البناء

الثاني : الأسماء غير المتمكنة وهي سبعة أنواع:

أسماء الأفعال (كصه) والمضمرات نحو (قومي) والإشارات (كذِى) والموصولات (كالذي) وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وبعض الظروف كإذا ، والآن ، وأمس..

وتقسيم آخر للمبنيات حسب أقسام الكلام

وأولها الحروف لأنها متفق على بنائها سواءً كانت عاملةً أو مهملةً ومنها حروف الجر وهي الأدوات التي تجر الاسم ظاهراً أو مقدراً وهي في مجملها عشرون حرفاً منها ما هو متفق على حرفيته وعمله ، ومنها ما هو حرف جر عند بعض القبائل .

وفي عملها منها ما يختص بجر الاسم المفرد ومنها ما يختص بجر الجمل وهي مبنية بناءً لازماً لا تفارقه لغيره.

وتسمي الإضافة ، والصفات ، والسحب ، والتوصيل ، والتخصيص ، وأيضا من الحروف العاملة في الأسماء ، ما يعمل في الجملة الاسمية كالحروف المشبهة بالفعل ، ولا النافية للجنس ، وليس ، والمشبهات بها ، وعسى .

---

(١) سورة سبأ : الآية رقم (١٠)

ومن الحروف المبنية ، الحروف المهملة ولكنها مختصة بالدخول على الأسماء مثل : أدوات الاستثناء ، وأدوات النداء ، و واو المفعول معه ، وضمائر الفصل ، ولام الابتداء ، وال التعريف ، وكذلك الحروف المختصة بالدخول على الأفعال وما في معناها كحروف النصب ، والجزم وهي عاملة ، ونونا التوكيد وهما لتوكيد الفعل وأدوات الاستفهام وهي مشتركة ، وحروف العطف.

وخلاصة القول : كل الحروف مبنية سواءً اختصت بالأسماء أو بالأفعال أو كانت مشتركةً بينها ، وسبب بنائها أنها قلّت عن ثلاثة أحرف ، ولم تتأثر بالعوامل ، وأنها مفتقرةً لمدخولها ليوضح معناها .

وثانيها : الأفعال:

فالماضي متفقٌ على بنائه في جميع أحوال البناء ، والأصل بناؤه على الفتح الظاهر أو المقدر.

والأمر مبني على السكون عند البصريين ، ومعرب مجزوم عن الكوفيين.

والمضارع مبنيٌّ على الفتح إذا باشرته نونا التوكيد ، مبني على السكون إذا دخلت عليه نون الإناث.

وثالثها: الأسماء:

وهي ما غلب فيها الإعراب وقل فيها البناء وهو إذا ما أشبهت الحروف في أي نوعٍ من أنواع الشبه.

والدراسة في جميع أبوابها التفصيلية تتناول من الشعر الأبيات التي أصبحت ظاهرةً لاختلاف الرواة في روايتها من حيث اللفظ ، واختلاف النحاة في تخريجها من حيث المادة النحوية التي تضمنتها.

لذلك تشتمل المباحث بمطالبها على ظاهرة البيت الشعري المختلف في رواية بعض ألفاظه حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً مع جعل تفسيره الإعرابي عنواناً للظاهرة .

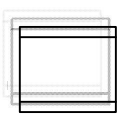

المبحث الأول

المبنيات من الحروف

المطلب الأول :ظاهرة لعل حرف جر ، وحرف من أخوات (إنّ)

المطلب الثاني :حكم ظاهرة (حاشا) بين الحرفية والفعلية

المطلب الثالث :ظاهرة كسر همزة (إن) وفتحها

المبحث الأول المبنيات من الحروف

المطلب الأول

ظاهرة لعلّ حرف جر – وحرف من أخوات إنّ

قال الشاعر :

لعَلّ اللهِ فضَّلَكُم عَلَيْنَا بِشْيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيـمُ [1]

الأصل في لفظ الجلالة أنَّه وقع اسم لعلّ فهو منصوبٌ بالفتحة وَرُوِيَ مجروراً بالكسرة باعتبار (لعلّ) حرف جر في لغة عقيّل

الدراسة النحوية:

(المشهور في لعلّ) أنها حرف مشبهٌ بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ، ويرفع الثاني ، ويفيدُ الترجي وهي من أخوات (إنّ) وأما الجر بها فهي لغة عُقيل ومنه قول شاعرهم:

فَقُلتُ اِدعُ أُخرى وَارفَعِ الصَوتَ جَهرةً لَعَلَّ أَبي المِغوارِ مِنكَ قَريبُ[2]

فأبي المِغْوار والاسم الكريم في البيت السابق (مبتدآن) وقريبٌ وفضَّلَكُم (خبران) و(لعلّ) حرف جر زائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في (بحسبك دِرهمٌ).

وقد رُوي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتح وروي أيضاً : حذف اللام الأولي فتقول (عَلّ) بفتح اللام وكسرها)أ.هـ [1]

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ، ج٢، ص ٥ وأوضح المسالك ٧/٣ والجني والداني ، ص٥٨٤، وجواهر الأدب ، ص٤٠٣، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠، ٤٢٣، ٤٣٠، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، وشرح قطر الندي ، ص٢٤٩.

(٢) البيت : لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة مستجارة يرثي فيها أخاه أبا المغوار وهو من شواهد العيني ٢٤٧/٣والأشموني ١٢٤/١ وغيرهما .

وفي الجنى الداني [٢]

(لعلّ حرف له قسمان، ((أن يكون من أخوات إنّ)) ومذهب أكثر النحويين أنه حرفٌ بسيطٌ ، وأنّ لامه الأولي أصليةٌ وقيل هو حرفٌ مركبٌ ، لامه الأولي ، لام الابتداء .

وقيل بل هي زائدةٌ لمجرد التوكيد بدليل قولهم (عل) في (لعلّ) وهذا مذهب المبرد [٣]وجماعة من البصريين.

ثم يقول : (ولها ثمانية معان وفي لعلّ اثنتا عشرة لغةً) و(القسم الثاني : أن تكون حرف جر في لغة عُقيل يقولون " لعلَّ زيدٍ قائمٌ" ثم ذكر عدداً من الشواهد من بينها البيت المذكور عندي شاهداً).

---

(١) أنظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تأليف الدكتور محمد محي الدين عبدالحميد،ج٢، ص ٥/٤

(٢) أنظر : الحسن بن قاسم المرادي الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ص ٥٧٩.

(٣) المبرد : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس (٢١٠-٢٨٦هـ) إمام العربية ببغداد في زمنه ، وكان إماماً في الأدب والأخبار ولد في البصرة وتوفي ببغداد وأخذ عن السجفاني والمازني من أشهر مؤلفاته ، الكامل ، والمقتضب ، وشرح لامية العرب ، وإعراب القرآن/ وفيات الأعيان ٣١٣/٣ وبقية الوعاة ٢٦٩/١ والأعلام ١٤٤/٧.

الدراسة الدلالية:

لعَلّ اللهِ فضَّلَكُم عَلَيْنَا بِشْئٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

الدلالة المعجمية لهذا البيت

الفضل هنا بمعنى التقدم والرفعة ، أما الشريم فهو في محيط المحيط كالآتي : قال: (الشريم : الفرج ومن النساء المفضاة وهي التي اختلط سبيلاها) [1] والبيت في مضمونه العام تهكمي يعبر به شاعره قوماً آخرين فبقول لهم : إن كنتم تدَّعون فضلاً علينا ورفعةً فإن الله قد فضلكم علينا بأن جعل أمكم بشرماء أي إن كان هذا فضل فقد جاء به في صورة الذم الذي يشبه المدح وقدم بكلمة الفضل يستشرف السامع ويتوقع ورود لفظة أخرى مادحة فإذا مها تأتي ذماً ، وعيب المرأة الشريم يظهر للزوج حالة الجماع فإنها ساعة القذف تنثر منيّا وبولاً معاً مما يضطر الزوج للهروب منها وعدم معاشرتها إلا مرةً واحدةً ولكن هذه القبيلة التي ذمّها الشاعر ، أن أباها لم يكن رفيعاً بل كان من الدناءة مخالطته ومعاشرته للشريم حتى أتجب منها هذه القبيلة التي يعيرها الشاعر

(١) المعلم بطرس البستاني ، محيط المحيط مادة (شره) ص ٤٦٣، مكتبة لبنان ، ناشروت ، ساحة رياض الصلح ، بيروت.

المطلب الثاني

حكم ظاهرة (حاشا) بين الحرفية والفعلية

رأيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشاً فإِناً نَحنَ أفضَلُهُم فِعَالا[١]

في هذا البيت إذا اعتبرنا (حاشا) حرف جرٍ فيكون قريش مجروراً بها.

وإذا اعتبرناه فعلاً متعدياً فُينصب قريشٌ على المفعولية

الدراسة النحوية:

قال ابن عقيل

(المشهور أن "حاشا" لا تكونُ إلاّ حرفَ جَرّ فتقول : قام القوم حاشا زيد) بجر زيد

وذهب الأخفش [٢] والجرمي [٣] والمازني [٤] والمبرد [٥] وجماعةٌ فيهم المصنف إلى

أنها مثل (خلا) تستعمل فعلاً فينصب ما بعدها وحرفاً فتجر ما بعدها.

وحكي جماعة منهم الفراء [٦] وأبوزيد[٧] الأنصاري

---

(١) البيت ينسب للأخطل غوث بن غياث.

(٢) الأخفش :أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ٢١٥هـ نحوي وعالم باللغة والأدب ، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه ، له مؤلفات عديدة منها ، معاني القرآن ، والمقاييس في النحو والأشتقاق والعروض / معجم الأدباء ٢٢٤/١١-٢٠٣ ، وأبناء الرواة ٣٦/٢-٤٣، وبقية الوعاة ٥٩٠/١.

(٣)الجرمي : صالح بن إسحق أبو عمر الجرمي (٢٢٥هـ) فقيه ونحوي ولغوي له التشبيه وتفسير أبيات سيبويه والأبنية والتصريف ، أبناء الرواة ٨٠/٢-٨٣ ومعجم الأدباء ، ص ١٤٤٢.

(٤) المازني : بكر بن محمد بن بقية (وقيل بن عدي) أبو عثمان المازني (٢٤٩هـ) إمام عصره في النحو والأداب درس على الأخفش الأوسط ، ودرس عليه المبرد له التصريف والديباج والألف واللام وعلل النحو ، أنباه الرواة ٢٨١/١ والأعلام ٦٩/٤.

(٥) المبرد : وفيات الأعيان ٣١٣/٣ وبقية الوعاة ٢٦٩/١ والأعلام ١٤٤/٧

(٦) الفراء : يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي أبو زكريا نحو (١٤٠-٢٠٧هـ) أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي ولد بالكوفة ونشأ ببغداد أشهر كتبه ، الحدود ، المعاني ، والجمع والتشبه في القرآن ، أنباء الرواة ٥/٤ ومعجم الأدباء ص ٢٨١٢ ووفيات الأعيان ١٧٦/٦ والأعلام ١٤٥/٨.

(٧)أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أبو زيد (١١٩-٢١٥هـ) أحد أئمة الأدب واللغة من أهل البصرة ووفاته بها من تصانيفه ، النوادر وخلق الإنسان ولغات القرآن واللّبأ واللبني /وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ والأعلام ٩٣/٣.

والشيباني [١] النصب بها ومنه (اللّهمَ أغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع). ومنه

حَاشَا قُرَيْشاً فإنَّ الله فَضَلَهُم عَلَى البَرِيَّة بالإسلامِ والدِّينِ[٢]

ويقول البغدادي [٣]

(على أن الأخفش رَوَى حاشا موصولةً بما المصدرية وسِيبَوبه منع من دخول (ما) على حاشا).

وأخطأ العيني[٤] حيث زعم أن (ما) هنا نافية

وفي الجني الداني: يقسم حاشا إلى ثلاثة أقسام:

أ. أن تكون فعلاً ماضياً بمعنى استثني ومضارعها أحاشى

ب. أن تكون للتنزية نحو (حاشى لزيد).

ج. أن تكون من أدوات الاستثناء نحو (قام القوم حاشا زيداً وهي فعل عند الفراء واسم عند الزجاج وابن مالك وحرف عند سيبويه وهو حرف خافض دال على الاستثناء ، ولايجيز سيبويه النصب بها وعند الجرمي : أنها تكون حرفاً فتجر ، وتكون فعلاً فتنصب فهي بمنزلة خلا وعدا [٥]

---

(١) الشيباني : محمد بن الحسن بن فرقد من موالي بني شيبان أبو عبدالله (١٣١-١٨٢هـ) إمام الفقه والأصول ولد بواسط ونشأ بالكوفة مات في الري من كتبه ، الجامع الكبير ، الأثار والأصل /وفيات الأعيان ١٨٤/٤ والأعلام ٨/٦. ابن عقيل ، ج١، ص ٦٢١ ، تحقيق د. محمد محي الدين عبدالحميد

(٢) البيت : لهمام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارسي أبوفراس المشهور بالفرزدق (١١٠هـ) الشاعر ، الشعر والشعراء ، ص٤٧ والأغاني ٣٧٩/٩ والأعلام ٤١/٤.

(٣) البغدادي : عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠هـ العلامة والمؤرخ ولد وتأدب ببغداد أشهر كتبه ، خزانة الأدب ، وشرح الشواهد الشافية وشرح شواهد المغنى /الأعلام ٤١/٤.

(٤) البغدادي : خزانة الأدب – تحقيق عبدالسلام محمد هارون

(٥) أنظر المرادي : الجني الداني ، ص ٥٥٨ ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل

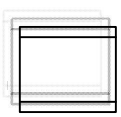

الدراسة الدلالية:

رأيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشاً فإناً نَحنَ أفضَلُهُم فِعَالا

الدلالة المعجمية لهذا البيت

في معنى (حاشا) قال بطرس و(حاشا) فلاناً من القوم محاشاة استثناء ، وتَحشَّى الرجل تحشياً قال حاشا فلاناً ، وتحشي فلاناً بمعني حاشاه ثم يقول : و(حشي) ذات معنيين

أحدهما :أن تكون اسماً للتنزه نحو حاشا الله من النقص ، أي تنزهاً له عن ذلك ، ويجوز فيها التنوين فيقال (حاشاً) والإضافة كذلك حاشا فلان.

ولا يقال (حاش لك بحذف الألف على هذا المعنى ، وإنما يقال حاش لله ، أي معاذ الله).

والثاني :أن تكون أداة استثناء فيجوز جعلها فعلاً ماضياً وحرف جر قال في الإيضاح : (حاشا) كلمة استعملت للاستثناء في ما ينزه فيه المستثني عن مشاركة المستثني منه في حكمه كقولك (ضربت القوم حاشا زيداً) ولذلك لا يحسن أن يقال (صلى الناس حاشا زيداً) لفوات معنى التنزيه[1]

وفي لسان العرب في مادة (حاشا) قال :

(١) المعلم بطرس البستاني ، محيط المحيط مادة (حشي) ص ١٧١، مكتبة لبنان ، ناشروت ، ساحة رياض الصلح ، بيروت.

وحاشا من حروف الاستثناء تجر ما بعدها كما تجر حتى ما بعدها وحاشيت من القوم فلاناً ، استثنيت ، حكي اللحياني (شتمتهم وما حاشيت منهم أحداً) [1]

والمعنى العام للبيت :

فخر الشاعر بقبيلته مع تمييزه لقريش بسابقة الفضل على قبيلته لأن منها محمداً ﷺ .

والفَعال بفتح الفاء الأعمال المقبولة عند الناس عامة وعكسها بكسر الفاء.

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ج١٤ ، ص١٨٢، طبعة دار صادر – بيروت ، وهو محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين ، ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي (٦٣٠-٧٠٠هـ) الإمام اللغوي ولد بمصر (وقيل في بطرابلس الغرب) وخدم في ديوان الأنشاء بالقاهرة ، أشهر كتبه ، لسان العرب، ومختار الأغاني ، ومختصر مفردات ابن البيطار / بغية الوعاة ٢٤٨/١ والدرر الكامنة ٢٦٢/٢، الأعلام ١٠٨/٧.

المطلب الثالث

ظاهرة كسر همزة (إن) وفتحها

قال الشاعر:

وكُنتُ أرىَ زَيداً كَما قبل سَيِّداً إذا أنّه عَبدُ القَفَا واللَّهاَزِم[1]

روى البيت بفتح همزة (إنّ) وكسرِها.

الدراسة النحوية:

(قال ابن هشام في الشذور ويجوز الوجهان (أي الكسر والفتح) في ثلاث مسائل في الأشهر .

أحداها : بعد (إذا) الفجائية كقولك (خرجت فإذا أن زيداً بالباب) قال الشاعر وحكي البيت أعلاه[2]

ويقول ابن عقيل في شرحه :

(يجوز فتح (إن) وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية نحو (خرجت فإذا أن زيداً قائمٌ ، فمن كسرها جعلها جملةً والتقدير خرجت فإذا زيدٌ قائم).

ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير (خرجت فإذا قيام زيدٌ موجود) وهذا التقدير مبني على الخلاف

---

(١) البيت : بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/١، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠ والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٣٨/١ وشرح المفصل ٩٧/٤ والكتاب ١٤٤/٣ والمقتضب ٣٥١/٢وهمع الهوامع ١٣٨/١ وغيرها.
(٢) ابن هشام شذور الذهب ، ص ١٩٣ ، تحقيق اميل بديع يعقوب /دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان.

في إذا الفجائية أهي حرف أم ظرف) [١]

ويقول ابن يعيش[٢]

(والكسر على تأويل إذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فإذا عبوديته ثابتة) [٣]

ويقول الغلاييني – في المواضع التي يجوز فيها (إنّ وأنّ)

(يجوز الأمران ، كسر همزة (إنّ) وفتحها ، حيث يصح الاعتباران : تأويل ما بعدها بمصدر ، وعدم تأويله وذلك في أربعة مواضع منها:

– بعد (إذا) الفجائية نحو (خرجت فإذا إنّ سعيداً واقفٌ) فالكسر هو الأصل ، وهو على معنى (فإذا سعيدٌ واقف) والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر ، والتأويل (فإذا وقوفه حاصل) وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

وكُنتُ أرىَ زَيداً كَمَا قبل سَيِّداً إذا إنّه عَبدُ القَفَا واللَّهاَزِم[٤]

(١) محمد محي الدين عبدالحميد ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط١، ص ٣٥٦.
(٢) ابن يعيش : هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء (٥٥٣-٦٤٣هـ) معروف بابن يعيش وبابن الصانع من كبار علماء العربية ،أصله من الموصل لكنه ولد ومات في حلب رحل إلى دمشق وبغداد، كان محاضراً ظريفاً كثير المجون ، مع سكنية ووقار من كتبه ومؤلفاته ، شرح المفصل ، وشرح التصريف الملوكي لابن جني /وفيات الأعيان ٤٦/٧ وبقية الوعاة ٣٥١/٢ والأعلام ٢٠٩/٨.
(٣) ابن يعيش ، شرح الكافية في النحو ، تحقيق د. مكرم ، ط٦، ص ١٠١/عالم الكتب – بيروت.
(٤) الشيخ مصطفي الغلاييين ، جامع الدروس العربية ، ج٢، ص ٢٢٣/الطبعة ١٥ ،المكتبة العصرية-بيروت.

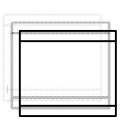

الدراسة الدلالية:

يقول ابن يعيش

(أي أنه عبد قفاه ، أي لئيم القفا (صعفان) واللهزمتان : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين ، جمعها الشاعر ما حولها كقولك جُبَّت مذاكبره.

والمعنى العام للبيت

يحكى الشاعر عن شخصية زيد حينما يرى هبأته منفرداً ذا منظر وكذلك حين يحكى عنه الناس ويقولون هو سيدٌ ولكن عندما اختلف معه الشاعر في أمرٍ ما هجاه وردّ نسبه إلى العبودية ونظر إلى قول القائل

العبد يضرب بالعصا والحر تكفيه المقالة

ولكنه وجد زيداً عبد القفا واللهازم وهو تعبير ناشئ عن طريقة التعامل مع العبد في زمانهم أي لا يخضع لمقالة وإنما يعرض للضرب على قفاه ولهزمته.

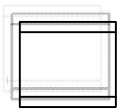

المبحث الثاني

المبنيات من الأفعال

الأفعال ثلاثة ، الفعل الماضي متفق على بنائه ، على أي كيفية من البناء جاء فهو على الأصل مبني على الفتحة الظاهرة نحو (ضرب) أو المقدرة نحو (أتي) إذا لم يتصل بآخره شئ عدا ألف الاثنين ، وتاء التأنيث الساكنة فإنهما لا يؤثران في بنائه على الفتح نحو (ضَربا ، وضَرَبتْ) .

وأما الفعل الأمر فالراجح بناؤه على السكون الظاهر على آخره إذا كان صحيح الآخر ، ولم يتصل بآخره شئ من الضمائر فإذا اتصل بآخره ألف الاثنين بني معها على الفتح نحو (اكتبا) وإذا اتصل بآخره (ياء) المؤنثة المخاطبة بني معها على الكسر نحو (اضربي) وإذا اتصل بآخره واو الجماعة بني معها على الضم نحو (اضربوا).

وكل ما ورد من أبيات شعر اشتملت على الفعل الماضي أو الأمر فلا خلاف فيها من حيث الإعراب ، فلا تعرب شيئاً غير أنها فعل ، اللهم إلا ما ذكر من حيث الخلاف بين البناء والإعراب بالجزم بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يقولون إنه مبني على السكون ، ورأيهم أرجح، والكوفيون يقولون معرب مجزوم ورأيهم مرجوح.

وأما الفعل المضارع فهو معربٌ بالضمة أو ثبوت النون إذا تجرد عن الناصب والجازم وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون إذا كان صحيح الآخر ولم يكن من الأفعال الخمسة فإن كان منها نصب وجزم بحذف النون.

ولا يبني إلا إذا اتصلت به نون الإناث ، فيبني معها على السكون نحو(النساء يحفظْن كتاب الله).

وكذلك يبني على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد إتصالاً مباشراً ، وهذا رأي الجمهور ، وهذا هو المشهور في الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد.

وقد ذهب الأخفش[١] إلى بنائه مطلقاً سواءً باشرته نون التوكيد أم لا.

وذهب بعض النحاة إلى القول إنه معربٌ سواءً أباشرته نون التوكيد أم لا [٢] لذلك خلا هذا المبحث من الشواهد الشعرية كظاهرة لأنه لم يرد بيت شعر اختلف في لفظه بين الفعلية وقسم آخر إلا ما ذكر في مبحث الحروف ، وسيأتي ذكره مفصلاً.

(١) معجم الأدباء ٢٢٤/١١-٢٠٣ ، وأبناء الرواة ٣٦/٢-٤٣، وبقية الوعاة ٥٩٠/١.
(٢) أنظر ابن هشام شذور الذهب ، ص ٨٦، تحقيق دكتور إميل يعقوب /دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان.

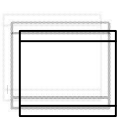

المبحث الثالث

المبنيات من الأسماء

وفيه أربعة مطالب

بجانب الدراسة الدلالية المعجمية لكل مطلب

المطلب الأول: ظاهرة حكم (حَزَامِ)بين الحجازيين وبني تميم

المطلب الثاني : ظاهرة أحكام (أي)الموصولة.

المطلب الثالث: ظاهرة حكم (حين) بين البناء والإعراب.

المطلب الرابع: ظاهرة حكم بناء (أمسِ)

المطلب الأول

ظاهرة حكم (حَزَامِ) بين الحجازيين وبني تميم

قال الشاعر:

إذا قَالَتْ حَزَامِ فَصَدِّقُوها فإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَزَامِ [1]

روى البيت ببناء كلمة (حَزَامِ) على الكسر عند الحجازيين وروى عند بني تميم إعراب ما لاينصرف للعلمية والعدل أي بضم ميم حزام بلا تنوين.

الدراسة النحوية:

قال ابن مالك:

وابنِ عَلَى الكَسِرِ فَعالِ عَلَمَا مُؤنَّثاً وَهوَ نِظيرُ جُشَمَا[2]

عِندَ تَمِيمٍ وَاصرِفَن مَا نُكِّرَا مِن كلِّ مَا التَّعرِيفُ فِيهِ أثَّرَا

وشرحه ابن عقيل بقوله:

أي إذا كان علم المؤنث على وزن (فعال)كـ : حزام ورفاش فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما : وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر فتقول (هذه حزام ، ورأيت حزامِ ، ومررت بحزامِ).

---

(١) البيت لنجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢٥/٢ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٩٩/٢، وبلا نسبه في أوضح المسالك ١٣١/٤ وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ وشرح المفصل ٦٤/٤ ومغني اللبيب ٢٢٠/١.

(٢) ألفية ابن مالك : أنظر شرح ابن عقيل ، ط، ص ٢١٩ ، محمد محي الدين عبدالحميد

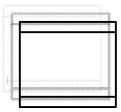

والثاني : وهو مذهب بني تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، والأصل حازمة وراقشة ، فعدل إلى حزام ، ورقاش كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم وإلى هذا أشار بقوله (وهو نظير جشم عند تميم)[١]

وفي شذور الذهب لأبن هشام[٢]

(ما كان على (فعال) وهو علم على مؤنث نحو (حزامِ) و(قطامِ) و(رقاش) و(سجاج) و(كساب) و(سكابِ)

وهذه الأسماء ونحوها من الأسماء للعرب فيها ثلاث لغات :

إحداهما : لأهل الحجاز ، وهي البناء على الكسر مطلقاً وعلى ذلك قول الشاعر السابق.

والثانية : لبعض بني تميم : وهي إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً .

والثالثة : لجمهورهم (أي بني تميم) وهو التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبني على الكسر ، أو غير مختوم بها فيمنع الصرف ومثال المختوم بالراء (سفارِ) اسم لماء (حصاب) اسم لكوكب و(وبار)اسم لقبيلة و(ظفار) اسم لبلدة [٣]

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل

(اعلم أن هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان :

---

(١) د. محمد محي الدين عبدالحميد ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط، ص٣٧٦.
(٢) شذور الذهب ، ص ١٠٤-١٠٥ ، تحقيق أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية –بيروت.
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٤، ص ٦٤/علم الكتب – بيروت.

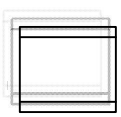

أحدهما : مذهب أهل الحجاز فإنهم يجعلونها كالفصول المتقدمة فيبنونها ويكسرونها حملاً عليها لمجامعتها إياها في التأنيث والعدل والتعريف كما كان كذلك فيما قيل وقال أبو العباس [1] إنما بنيت لأنها قيل العدل غير مصروفة نحو حازمة وفاطمة ، فإذا عدلت زادها العدل ثقلاً وليس وراء منع الصرف إلا البناء فبناهما على الكسر (وأما بنو تميم فإنهم يجرونها مجرى مالا ينصرف) من المؤنث نحو زينب وعائشة فيقولون : هذه حزامُ وفطامُ ورأيت حزامَ وفطامَ ومررت بحزامَ وفطامَ إلا ما كان آخره (راءً) فإن أكثرهم يوافق أهل الحجاز)أ.هـ

(١) المبرد : كتاب المقضب – الجزء الثاني ، ص ٨٢ ، تحقيق محمد عبدالحالق عضمية /الطبعة الخامسة دار التحرير .

الدراسة الدلالية:

إذا قَالَتْ حَزَامِ فَصَدِّقُوها فإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَزَامِ

الدلالة المعجمية للبيت:

في معني (حزام)

(حزام)مبنية على الكسر كفطام علماً لامرأة أو معربة غير منصرفة كسكاب علماً لفرس وهي في المرأة الملقبة بزرقاء اليمامة يضرب بها المثل في حدة البصر ، فيقال هو أبصر من الزرقاء وذلك أنها فيما قيل كانت تبصر مسافة ثلاثة أيام ، وكان حسان بن تبع الحميري قد أغار على قومها بنى جديس ، وأراد أن يغتالهم من حيث لا يعلمون فحمل أشجاراً في وجه قومه لئلاً تراهم الزرقاء ، فتنذر قومها ، وكان قد نما الخبر إلى جديس ، فصعدت الزرقاء إلى حصن لهم يقال له (الكلب) ونظرت الأشجار تسعي فقالت :

أقسِمُ بالله لَقَد دبَّ الشَّجَرْ أوْ حِمْيَرٌ قّد أخذَتْ شَيئاً يُجَرْ

فلم يصدقوها حتى طرقهم حسان وفتك بهم فتكاً ذريعاً

فقيل البيت المشهور :

إذا قَالَتْ حَزَامِ فَصَدِّقُوها فإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَزَامِ[1]

(١) المعلم بطرس البستاني محيط المحيط

وفي لسان العرب:

(حزام) مثل (فطام) و(حزام) اسم امرأة معدولة عن حازمة قال ابن برى هي : بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة قال وسيم بن طارق ويقال لجيم بن صعب وحزام امرأته.

إذا قَالَتْ حَزَامِ فَصَدِّقُوها فإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَزَامِ

وفي التهذيب[1] : حزامِ من أسماء النساء [2]

المعني العام لهذا البيت

يقال لمن اشتهر بين أهله بالصدق ولم يجرب عليه الكذب حتى لا يقع الناس في المكروه.

(١)
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ،ج٤، ص٨٦ ، طبعة دار صادر -بيروت

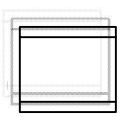

المطلب الثاني

ظاهرة أحكام (أي) الموصولة

قال الشاعر:

إذَا مَا لَقِيتَ بَنـِي مَالكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهمُ أفْضَلُ [1]

ويروي إذا ما أتيت بني مالك

وفي هذا البيت توجد (أي) الموصولة وقد وردت مبنيةً على الضم وهو الغالب في أحكامها – كما وردت مجرورةً بالكسرة بسبب حرف الجر وإليك تفصيل ذلك.

الدراسة النحوية:

الرفع في (أي) هي الرواية المشهورة فالضم على أنه مبني وهو الأكثر والكسر على أنه معرب بالكسرة الظاهرة وهي رواية أخري و(أي) مثل (ما) تكون بلفظٍ واحدٍ في المفرد والمثني والجمع ثم إنّ لها أربعة أحوال هي كالآتي :

١. أن تضاف و يذكر صدر صلتها نحو (يعجبني أيَّهمُ هو قائم).

٢. ألاّ تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو (يعجبني أيٌّ قائمٌ).

٣. ألاّ تضاف ويذكر صدر صلتها نحو (يعجبني أي هو قائم).

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربةَ بالحركات نحو (يعجبني أيهم هو قائمٌ ، ورأيت أيَّهم هو قائمٌ ،ومررت بأيِّهم هو قائم.

---

(١) البيت ينسب لغسان بن وعلة ، أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة من عباد ذكره أبوعمرو الشيباني في الحروف ، وذكره ابن الأنباري في كتاب الأنصاف .

٤. أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو (يعجبني أيَّهم قائم) و(رأيت أيُهم قائم) و(مررت بأيُهم هو قائمٌ) وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ [١]

وقول الشاعر المستشهد به في أول البحث.

وهذا الرأي على مذهب سيبويه[٢] وجماعة من البصريين يقولون أنها تأتي موصولةً وتكون مبنيةً إذا اجتمع فيها أمران:

أحدهما : أن تكون مضافةً لفظاً

الثاني : أن يكون صدر صلتها محذوفاً ، فإن لم تكن مضافة أصلاً أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها فإنها تكون معربة)[٣]

(وذهب الخليل بن أحمد [٤] ويونس بن حبيب [٥] إلى أن (أيًّا) لا تجئ موصولة بل هي إما شرطيةٌ ، وإما استفهامية لا تخرج عن هذين الوجهين وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ولكنها معربة في جميع الأحوال أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر ، وعلى هذا الرأي جاءت قراءة (أيَّهم) بالنصب

---

(١) سورة مريم : الآية رقم (٦٩)

(٢) سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبوبشر الحارثي بالولاء (١٤٨-١٨٠هـ) اشتهر بلقبه سيبويه الذي يعنى رائحة التفاح ، إمام البصريين في النحو ، تعلم على الخليل بن أحمد فبرع في النحو كتب(الكتاب) الذي قيل إنه قرآن النحو ، عارض الكسائي فخطأه فخرج إلى فارس وأقام فيها إلى وفاته/ فوات الوفيات ١٠٣/٢، معجم الأدباء ٢١٢٢ والنجوم الزاخرة ٩٩/٢ والأعلام ٨١/٥

(٣) أنظر . محمد محي الدين عبدالحميد ، شرح ابن عقيل ، ص ١٦٢-١٦٣.في كتابه منحة الجليل

(٤) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (١٠٠-١٧٠هـ) من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، وأول معجم لغوي عربي هو كتاب العين ، كان أستاذ سيبويه من مؤلفاته (تفسير حروف اللغة)و(العروض) و(النغم) /بقية الوعاة ٥٥٧/١ وأنباء الرواة ٣٧٦/١ وشذرات الذهب ٢٧٥/١ ووفيات الأعيان ٢٤٤/٢ والأعلام ٣١١٤/٢.

(٥) يونس بن حبيب الضبئ بالولاء (٩٤-١٨٢هـ) كان إمام نحاة البصرة ، علامة بالأدب مؤلفاته (معاني القرآن) و(اللغات) و(النوادر) /وفيات الأعيان ٢٤٤/٧ ومعجم الأدباء ، ص ٢٨٥ والفهرست ، ص٤٧ والأعلام ٢٦١/٨.

التي أيدها أبوعمرو بن العلاء [١] وكذلك الرواية الثانية في بيت الشعر المذكور)أ.هـ [٢]

ويقول ابن يعيش [٣]

(وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ [٤]

فإن الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية وإضمار قول تقديره لننزعنّ من كل شيعة الذي يقال فيه أيَّهم أشد ، فأيهم هنا عنده استفهام مرفوع بالابتداء رفع إعرابٍ وأشدُّ على الرحمن عتياً الخبر على حده قوله (فأبيت لا حرج ولا محروم) أي بالذي يقال فيه ذلك.

وإما سيبويه فكان يذهب إلى أنه اسمٌ موصولُ بمعنى الذي وقد حذف العائد من صلته وأصله أيهم هو أشد فحذف هو العائد المرفوع ومثله قراءة من قرأ : ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ﴾ [٥] والمراد الذي هو أحسنوحين حذف العائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل وبعدُ ، فإنه لما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم ، كذلك (أيَّهم) لما حذف من صلتها العائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحها صار

---

(١) أبو عمرو بن العلاء هو زبان بن عمار التميمي المازني البصري (٧٠ـــ١٥٤هـ) والعلاء لقب أبيه – هو إمام في اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة ، وقال عنه أبوعبيدة : كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن ، والشعر ، وله أخبار وكلمات مأثورة وللصولي كتاب أخبار أبي عمرو بن العلاء /غاية النهاية ٢٨٨/١ ، وفوات الوفيات ، وفيات الأعيان ٤٦/٣ والأعلام ٤١/٣.

(٢)أنظر د. محمد محي عبدالحميد ، شرح ابن عقيل علىألفية ابن مالك ، ص ١٦٢-١٦٣

(٣) ابن يعيش : شرح المفضل ، ج٧، ص٨٧ ، عالم الكتب ، بيروت.

(٤) سورة مريم : الآية رقم (٦٩)

(٥) سورة الأنعام : الآية رقم (١٥٤)

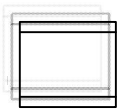

كحذف المضاف إليه فبنيت على الضم لذلك ، وموضعها نصبٌ بالفعل الذي هو (لننزعنّ) ومثله أضرب (أيَّهم) أفضل وأنشد البيت أعلاه.

والكوفيون لا يعرفون هذا الأصل ويجرون (أيًّا) مجري (من وما) في الاستفهام والجزاء فإذا وقع الفعل عليها، وهي بمعنى الذي نصبوها لا محالة فيقولون (أضرب أيَّهم أفضل) و لا فرق بين أيهم أفضل، و أيهم هو أفضل، وحكي هارون عنهم أنهم قرأوا الآية بالنصب ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمي[1] قال : خرجت من الخندق يعنى خندق البصرة حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحداً يقول أضرب أيَّهمٌ يعنى كلهم ينصب) وأما تخريج الإعراب فعلى أقوال : في الآية : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾ [2]

الكسائي[3] والفراء بريان أن الفعل اكتفي بالجار والمجرور عن معمول صريح كما يقال قتلت من كل قتيل فكذلك وقعت الكفاية بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ وابتدأ بقوله﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ .

---

(١) الجرمي : صالح بن أسحق أبو عمر الجرمي (.... ٢٢٥هـ) فقيه ونحوي ولغوي ، أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته ، وعن الأصمعي ، وكان ورعاً صحيح الاعتقاد ، هو من أهل البصرة وسكن بغداد ، وكان مع أبي عثمان المازني سبباً في إظهار كتاب سيبوبه ، له كتب كثيرة منها تفسير أبيات سيبوبه ، والأبنية والتصريف / أبناء الرواة ٨٠/٢ ومعجم الأدباء ١٤٤٢.

(٢) سورة مريم : الآية رقم (٦٩)

(٣) الكسائي : علي بن حمزة بن عبدالله الأسعدي بالولاء أبو الحسن (---١٨٩هـ) أحد أئمة القراء والنحو واللغة وهو أحد القراء السبعة ، ولد بالكوفة ، وستوطن ببغداد ، أخذ عن الرّواس في الكوفة ، وعن الخليل في البصرة ، له الكثير من المصنفات منها (معاني القرآن) والحروف والمصادر /معجم الأدباء ١٣٣٧، وفيات الأعيان ٢٩٥/٣، الأعلام ٢٨٣/٤.

الرأي الثاني : العامل في الجملة فعل دل عليه شيعة وأنهم الأعوان والمعنى لننزعن من كل قوم تشايعوا لينظروا أيَّهم أشد في النظر والعلم من أفعال القلوب يجوز تعليقها ، وإسقاط عملها إذا وليها استفهام وكان يونس بري ذلك.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأن نظير (أيّهم) (من و ما) وهما مبينان فحق أيهم البناء لوقوعه موقع حرف الاستفهام أو الجزاء أو موضع الذي

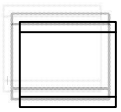

الدراسة الدلالية:

إذَا مَا لَقِيتَ بَنـيِ مَـالكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهمُ أفْضَلُ

الدلالة المعجمية للبيت في معنى (أي)

(أي) اسمٌ معربٌ يأتي على ستة أوجه وهي الشرط ، والاستفهام، والموصولية ، الدلالة على معنى الكمال ، وصلة للنداء ، والحكاية[١]

وقال ابن منظور

(أي) اسم صيغ لتوصل به إلى نداء ما دخلته الألف واللام [٢]

أما المعنى العام للبيت

وهو الفخر عن طريق التخير بمعنى أن بني مالك كلهم أفاضل وهذا فيه نوع من السعة إذ أنك إذا أتيت قبيلة بني مالك فمن قابلك منهم فسلم عليه فأنت محل التكريم والحفاوة عنده فهو مدحٌ عامٌ.

(١) المعلم بطرس البستاني ، محيط المحيط مادة (أي) ص ٢٢
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ج١٤، ص٥٩، طبعة دار صادر –بيروت.

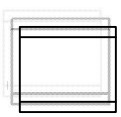

المطلب الثالث

ظاهرة أحكام (حين) بين البناء والإعراب

قال الشاعر:

عَلى حينِ أَلهى الناسَ جُلُ أَمورِهِم فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَعالِبِ[1]

ومثله:

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ[2]

في البيتين رويت لفظة (حين) مجرورة بالكسر ، كما رويت مبنيةً على الفتح.

الدراسة النحوية:

يروى البيت بإعراب كلمة (حين) وجرها بالكسرة ، ويروى كذلك بنبائها على الفتح .

و(حين) ظرفٌ ماضٍ غير محدود ، فإنه في هذه الحالة تجوز إضافته إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجمل الاسمية والفعلية. وإضافته على الجواز لا على الوجوب ، وفي هذه الحالة يجوز فيه الإعراب والبناء.

ومثل (حين) في ذلك (وقت وزمان ويوم) وكلها ظروف ماضية غير محدودة ، هذا مذهب الكوفيين [3]

---

(١) البيت لأعشي همدان من كلمة يهجو فيها لصوصاً

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص ٣٢ والأضداد ، ص ١٥١ وجمهرة اللغة ، ص ١٣١٥ وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ وشرح أبيات سيبويه وغيرها ، وهو زياد بن معاوية بن ضياب الذبياني القطغاني المصري أبو أمامه نحو ١٨ ق .هـ شاعر جاهلي من الطبقة الأولي من أهل الحجاز كان الشعراء يقصدون قتيبة في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليه عاش عمراً طويلاً ونادم النعمان بن المنذر له ديوان شعر مطبوع /الشعر والشعراء ، ص ١٦٣، وطبقات فحول الشعراء ، ص ٥٦.

(٣) ابن عقيل : عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد القرشي الهاشمي بهاء الدين أبو محمد (١٩٤-٧٦٩هـ) كان عالماً بالنحو والعربية من أئمة النحاة من مؤلفاته مختصر الشرح الكبير والجامع النفيس /شذرات الذهب ٢١٤/٦.

أما مذهب البصريين في هذا الأمر فهو كما يقول ابن عقيل : (إنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب ، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض) [١]

وقد عقد ابن هشام باباً في المغنى سماه (الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة)عَدّ منها أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني سواءً أكان البناء أصلياً أم عارضاً ، ومثل للأول بقوله:

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ

ومثل الثاني بقول القائل:

لاَجْنَذبَنْ مِنهنّ قلبي تحلّماً عَلَى حينَ يَسْتَصْبينَ كُلَّ حَليمِ [٢]

قال:(رويا بالفتح وهو الأرجح في الإعراب عند ابن مالك [٣] ومرجوح عند ابن عصفور فإذا كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فقد قال البصريون يجب الإعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٤] بفتح يوم وضمه.

---

(١) مرجع سابق ، نفس الصفحة

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٧/٣، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، وشرح شواهد المغنى ٨٣٣/٢،وهمع الهوامع ٢١٨/١.

(٣) ابن مالك : محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجباني أبو عبدالله جمال الدين (٦٠٠-٦٧٢هـ) إمام في علوم اللغة العربية تتلمذ على السخاوي وعلى ابن يعيش وكاد ينازع سيبويه شهرته من أشهر مؤلفاته (الألفية في النحو) و(تسهيل الفوائد) والقافية في النحو و(شواهد التوضيح)/بقية الوعاة ١٣٠/٤ والأعلام ٢٣٣/٦.

(٤) سورة المائدة الآية رقم (١١٩)

وقال أبو البقاء العكبرى [١]

(وهذا مبتدأ ويومْ خبره وهو معرب لأنه مضاف إلى معرب فبقي على حقه من الإعراب ويُقرأ (يومَ) بالفتح وهو منصوب على الظرف.)

وقال الكوفيون (يوم) في موضع رفع خبر ، ولكنه بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وعندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب، وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبنى [٢]

وقد ذكر العكبري رأي المذهبين البصري والكوفي في إعراب الظرف الماضي وملخصه أنه عند البصريين لا يُبني إلا إذا أضيف إلى مبني ، وعند الكوفيين يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب).

وعند ابن يعيش قال [٣]

(أضاف الحين إلى الفعل الماضي ، فقال قومٌ الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمي مصدراً ، وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم : (تسمع بالمعبدي خير من أن تراه)[٤] وكقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٥] والمراد الإنذار وعدم الإنذار ومنه قول الشاعر:

---

(١) العكبري :هو عبدالله بن الحسن بن عبدالله بن الحسين الإمام محي الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير الحنبلي صاحب الإعراب ، ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٦١٩هـ /بغية الوعاة للسيوطي ،ط،ص ٣٨.
(٢) العكبري : البنيان في إعراب القرآن ،ط، ص٤٧٧.
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ج٣، ص ١٦، دار الكتب العلمية – بيروت
(٤) مثل عربي مشهور
(٥) سورة البقرة الآية رقم (٦)

وَقالوا ما تَشاءُ فَقُلتُ أَلهو إِلى الإِصباحِ آثَرَ ذي أَثيرِ[1]

قالوا واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل لاقتران الزمان بالحدث ،وقال قوم : إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فالزمان أحد مدلولي الفعل ، فساغت الإضافة إلية كإضافة البعض إلى الكل.

وذهب قومٌ إلى أن الإضافة إنما هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده، وهذا ما ذهب إليه في حالة الإضافة .

(ثم يقول في موضع آخر : والشاهد فيه إضافة حين إلى الفعل الماضي وبناؤه كذلك على الفتح والإعراب جائزٌ على الأصل غير أن البناء أوجه منه).

ويقول أبو حيان[2]

(وهذا الظرف إن أضيف إلى جملة الابتداء فمذهب البصريين تحتُّم الإعراب ، ومذهب الكوفيين جواز الإعراب والبناء ، وإن أضيف إلى ماضٍ جاز الإعراب والبناء (كما في البيت الشاهد).

وإن أضيف إلى مضارع فمذهب البصريين تحتُّم الإعراب ومذهب الكوفيين جواز الإعراب والبناء ، فإن كان المضارع عَرَضَ فيه البناء بأن كان أتصل به نون الإناث

---

(١) البيت : لعروة بن الورد العبسي

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ، تحقيق د. مصطفي أحمد النماس ، ج٢،ص ٥٢٢، مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٧م. أبو حيان هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي أبو حيان (٦٥٤-٧٤٥هـ) من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في غرناطة ورحل إلى مالقة وأقام بالقاهرة حتى توفي فيها له من الكتب الكثير أشهرها (البحر المحيط) و(تحفة الأريب) و(مجاني العصر)و(طبقات نحاة الأندلس) /الدرر الكافية ٣٠٢/٤ ، وبغية الوعاة ٢٨٠/١ ، والأعلام ١٥٢/٧.

فيقضى أن لا يكون فيه إلا البناء كالفعل الماضي لأن اسم الزمان أضيف إلى مبني ، ومن ذهب إلى أنه باقٍ على إعرابه وفرع على مذهب البصريين في المضارع، فلا يجوز فيه عنده إلا الإعراب .

وروى لأجتذبن مِنهنّ قلبي تحلّماً عَلَى حينَ يَسْتَصْبينَ كُلَّ حَليمِ[1]

(١) البيت : لم يعثر على قائله رقم ٧٥٣ في ارتشاف الضرب والأشموني ج٢،ص ١٩٤، وشرح أبيات المغنى ج٧، ١٢٥.

الدراسة الدلالية:

عَلى حينِ أَلهى الناسَ جُلَّ أَمورِهِم فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَعالِبِ

الدلالة المعجمية للبيت

قال في محيط المحيط في معنى (ندل) ندله يندله ندلاً نقله ، والخبر من السفرة والقمر من الحلة غرفة بكفه كتلاً وتناوله ،والشئ جذبه واختلسه وخطفه بسرعة ، ومنه قول الشاعر :

فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَعالِبِ [1]

وفي لسان العرب : مادة (ندل) قال : الندل نقل الشئ واحتجافه ، وللجوهري : والندل النقل والاختلاس ثم يذكر البيتين .

فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَعالِبِ. يقول اندلي يارزيق وهي قبيلة ندل الثعالب : يريد السرعة، والعرب تقول (أكسب من ثعلب) قال ابن بري : وقيل في هذا الشاعر : أنه يصف قوماً لصوصاً يأتون من دارين فيسرقون ويملؤن حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين ، وقيل يصف تجاراً.

وقوله : عَلى حينِ أَلهى الناسَ جُلَّ أَمورِهِم

يريد : حين استغل الناس بالفتن والحروب ، والبجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن ، والندل التنادل وبه فسر بعضهم قوله : فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَعالِبِ [2]

---

(١) بطرس البستاني : محيط المحيط (مادة ندل) ص ٨٨٦

(٢) ابن منظور : لسان العرب مادة (ندل) ج ١١، ص ٦٥٣،مطبعة دار صادر – بيروت.

والمعني العام للبيت:

يمرون بالدهنا : أي أن هؤلاء اللصوص يعبرون منطقة الدهناء وعيابهم أي حقائبهم فارغةٌ من المواد وهم في طريقهم إلى سوق دارين الذي يأتون إليه تخفياً ويخطفون منه خطفاً سريعاً ويضعون في حقائبهم فعندما يمتلئ يرجعون بها إلى أهلهم كما يفعل اللصوص في الأسواق العامة.

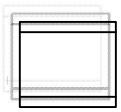

المطلب الرابع

ظاهرة حكم بناء أمسِ

قال الشاعر:

فَإنِّي وَقَفْتُ اليَومَ والأمْسِ قَبلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كُادَتِ الشَّمسُ تَطْلُعُ[1]

ومثله:

مَنَعَ البَقَاءَ تَقلُّبُ الشُّمسِ وُطلوعُها مِن حَيثُ لا تمسِى

اليومَ أعلمُ ما يجُئ بِهِ وَمضى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أمْسِ[2]

في البيت الأول روايتان في (الأمس) بالفتح والكسر وفي البيت الثاني ثلاث روايات للحجازيين الكسر ولبعض بني تميم الرفع من غير تنوين ولجهور بني تميم الكسر إذا لم يكن مختوماً بالراء .

الدراسة النحوية:

روي هذا البيت بفتح (أمسِ) على أنه ظرف معرب لدخول (ال) عليه ويروي أيضاً بالكسر ، وتوجيهه : إما على البناء وتقدير(ال) زائدة أو على الإعراب على أنه قدر دخول (في) على (اليوم) ثم عطف عليه عطف التوهم.

---

(١) البيت : لنصيب في ديوانه ، ص ٩، والأغاني ٤٥/٩ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٤/١ والإنصاف ص ٣٢٠ وهمع الهوامع ٢٠٩/١.

(٢) البيتان : الأسقف نجران في الحيوان ٨٨/٣ وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التصريح ٢٦٦/٢ وبلا نسبة في شرح قطر الندي ، ص١٥. أسقف نجران : هو قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك نحو (... ٢٣ق.هـ) أحد حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية إذ كان يفيد على قيصر الروم زائراً فيكرمه ويعظمه / الأغاني ٢٣٦/١٥ ، ومعجم الشعراء ، ص٣٣٨ وخزانة الأدب ٨٨/٢ والأعلام ١٩٦/٥.

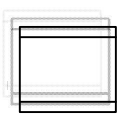

بالنسبة للبيتين التاليين (منع البقاء) فيقول ابن هشام (أمس : إذا أردت به معيناً ، وهو اليوم الذي قيل يومك . للعرب فيه حينئذٍ ثلاث لغات.

أحدهما : البناء على الكسر مطلقاً ، وهي لغة أهل الحجاز فيقولون (ذهب أمسِ بما فيه) و(اعتكفت أمسِ) و(عجبت من أمسِ) بالكسر فيهن قال الشاعر وذكر البيتين (منع البقاء ...) .

الثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله من الرجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَاً مُذْ أَمْساً عجائزاً مثلَ السَّعالِي خَمسَا[1]

الثالثة إعرابه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصةً وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر وهي لغة جمهور بني تميم يقولون : (ذَهَبَ أَمْسُ) فيضمونه بغير تنوين ، و(اعتكفت أمسِ) و(عجبت من أمسِ) ثم قال : (إذا أريد بأمس يومٌ من الأيام الماضية ، وكسُّر أو دخلته (ال) أو أضيف أعرب باجماع تقول (فعلت ذلك أمْساً). أي في يوم ما من الأيام الماضية .

وقال الشاعر:

مرّت بنا أول من أموس تميس فينا ميسة العروس[2]

ونقول (ما كان أطيب أمسنا).

---

(١) البيتان الرجز : بلا نسبة في أسرار العربية ، ص ٣٢ وأوضح المسالك ١٣٢/٤ وخزانة الأدب ١٦٧/٧ وشرح المفضل ١٠٦/٤ والكتاب ٢٨٤/٣ وهمع الهوامع ٢٠٩/١.

(٢) الرجز : بلا نسبة في الدرر ١٥٩/٣، والمحتسب ٢٤٤/٢ وهمع الهوامع ٢٠٩/١

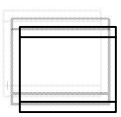

وذكر المبرد والفارسي [١] وابن مالك والحريري [٢] أن (أمسِ) يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب إذا كبَّر.

ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفاً منه على السماع والأولون اعتمدوا على القياس [٣]

(١)الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبدالقادر الفارسي الأصل أبو علي (٢٨٨-٣٧٧هـ) أحد أئمة العربية ولد في (فسا) وانتقل إلى بغداد وتوفي بها ومن كتبه الكثيرة (التذكرة) و(العوامل الشيرازيات) و(الإيضاح) /شذرات الذهب ٨٨/٣ ومعجم الأدباء ص ٨١١ ووفيات الأعيان ٨٠/٢ والأعلام ٧٩/٢.

(٢)الحريري : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري (٤٤٦-٥١٦هـ) أديب كبير كان غزير العلم، دميم الصورة ، ونسب إلى عمل الحرير أو بيعه ترجمت مقالاته إلى اللاتينية في القرن الثامن عشر من أشهر كتبه (مقالات أبي زيد الروجي) المشهور باسم (المقامات الحريرية)و(درة النواصي في أوهام الخواص)/ الأعلام ١٧٧/٥.

(٣)ابن هشام : شذور الذهب ١٠٧ وما بعدها ، تحقيق أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان .

الدراسة الدلالية:

فَإنِّي وَقَفْتُ اليَومَ والأمْسِ قَبلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كُادَتِ الشَّمسُ تَطْلُعُ

الدلالة المعجمية للبيت :

في معنى (أمس) قال البستاني في محيط المحيط : (أمس) ظرف زمان إذا أريد به اليوم الذي قيل يومك بليلة ، بني على الكسر و(الفيروز أبادي) يجيز فيه البناء على الضم والفتح أيضاً.

فالبناء على الضم لم يذكره أحدٌ من النحاة ، البناء على الفتح لغةً مردودة، وإذا أريد به يوم من الأيام الماضية ، أو كسِّر ، أو صغر ، أو دخلته (ال) أو أضيف ، أعرب باجماع ، وسمع رأيته أمسٍ منوناً ، وهي شاذة وأموس ، وآماسي) [١]

وفي لسان العرب[٢] :

أمس–من ظرف الزمان ، مبني على الكسر إلا أن ينكر أو يصرف وربما بني على الفتح والنسبة إليه (إمسيّ) على غير قياس.

قال ابن جني :

(امتنعوا من إظهار الحرف الذي يعرف به (أمس) حتى اضطروا بذلك إلى بنائه لتضمنه معناه ، ولو أظهروا ذلك الحرف فقالوا معنى الأمسُ بما فيه لما كان خلفاً ولا خطأ وروي قول نصيب:

---

(١) بطرس البستاني : محيط المحيط مادة (أمس) ص ١٦.
(٢) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (أس) ج١ ، ص٨ ، مطبعة دار صادر -بيروت

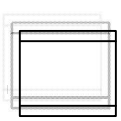

فَإِنِّي وَقَفْتُ اليَومَ والأمْسِ قَبلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كُادَتِ الشَّمسُ تَطْلُعُ[1]

والمعنى العام للبيت :

يحكي الشاعر موقعه أمام رجل من المحسنين وأنه قد طال وقوفه بالباب صباحاً مساءً حتى قرب طلوع الشمس . بمعنى أنه قضي يوماً كاملاً بدأه بالنهار وتبعه الليل حتى كادت شمس اليوم الثاني أن تطلع عليه في مكانه لتعظيم أمره ولا يعنى تناقل الممدوح.

(١) ابن منظور : لسان العرب مادة (أمس) ج٦، ص ٨، مطبعة دار صادر –بيروت.

الفصل الثاني

المرفوعات

وفيه مبحثان

المبحث الأول : المرفوعات من الأسماء

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول:**ظاهرة الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التنويع**

المطلب الثاني:**ظاهرة وقوع النكرة مبتدأ بعد (كم)**

المطلب الثالث:**ظاهرة الاختلاف في حكم الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية**

المطلب الرابع: **ظاهرة حكم المستثني المتقدم على المستثني منه**

المطلب الخامس:**ظاهرة منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث**

المطلب السادس:**ظاهرة تابع المصدر المضاف إلى فاعله**

المطلب السابع:**ظاهرة حكم ما يضاف إلى سببى الصفة**

المطلب الثامن: **ظاهرة حكم المنادي المفرد العلم إذا تكرر**

المبحث الثاني :المرفوعات من الأفعال **وفيه ثلاثة مطالب**

المطلب الأول : **ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط**

المطلب الثاني : **ظاهرة ضعف رفع الجزاء**

المطلب الثالث: **ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعد الجزاء**

تمهيد

المرفوعات من الأسماء هي المبتدأ وخبره مثل (محمدٌ رسول الله)ﷺ ، والفاعل نحو (كتب عليٌّ الدرسَ) ونائب الفاعل نحو (كتبَ الدرسُ) واسم كان نحو ﴿ وَكَانَ اللّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ وخبر إنّ نحو (إنّ الله توابٌ حكيمٌ) وما أتبع ذلك من نعت ، وعطف ، أو توكيد ، او بدل.

والرفع هو الحكم الإعرابي المتفق عليه حين وقوع الاسم موقع واحدٍ من المفردات السابقة ، وأمّا علامته فقد تكون الضمة في المفرد بنوعيه وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير.

وقد تكون الألف للمثني منها ، وقد تكون الواو لما وقع جمعَ مذكرٍ سالماً ، أو أسماء من الأسماء الستة .

وقد تكون علامة الرفع مقدرةً للتعذر أو الثقل .

وأمّا المرفوعات من الأفعال ، فهو الفعل المضارع المجرد عن الناصب والجازم ، فهو مرفوعٌ بالضمة الظاهرة أو المقدرة أو بثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة.

وفي هذا الفصل وردت أبيات شعرٍ مختلفاتٍ في روايتها بين الرفع وحالةٍ أخرى ، وذكرتها في موضع الرفع الذي وردت فيه ثم ذكرت العلة أو العلل الأخرى.

المبحث الأول

المرفوعات من الأسماء

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول:**ظاهرة الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التنويع**

المطلب الثاني:**ظاهرة وقوع النكرة مبتدأ بعد (كم)**

المطلب الثالث:**ظاهرة الاختلاف في حكم الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية**

المطلب الرابع: **ظاهرة حكم المستثني المتقدم على المستثني منه**

المطلب الخامس:**ظاهرة منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث**

المطلب السادس:**ظاهرة تابع المصدر المضاف إلى فاعله**

المطلب السابع:**ظاهرة حكم ما يضاف إلى سببى الصفة**

المطلب الثامن: **ظاهرة حكم المنادي المفرد العلم إذا تكرر**

المطلب الأول

ظاهرة الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التنويع

قال الشاعر:

فَاَقْبَلْتُ زَّحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنْ فَثَوْبٌ نَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجَر[1]

وفي البيت رواية أخرى وهي:

وكذلك محل لبست نسيت فتوْباً لُبِسْتُ وَتَوْباً أَجُر

بالنصب فيهما على أنّ كلاًّ منهما مفعولٌ للفعل الذي بعده وهي أرجح لأنها لا تحتاج إلى تقدير محذوف مع أنها لا شاهد فيها هنا .

الدراسة النحوية:

يري النحويون عدم جواز الابتداء بالنكرة إلاّ إذا أفادت وهو ما ذكره ابن مالك في ألفيته.

وَلاَ يَجُوزُ الإبتدَا بالنَكِرَه مَا لَم تُفِد كَعِند زَيدٍ نَمِرَه

تم توسع النحويون في أسباب الإفادة ، وبعضهم حصرها في ستة أبواب ، وبعضهم أوصلها إلى ستةٍ وثلاثين مسوغاً، ومن بينها النكرة التي يقصد بها التنويع كما في بيت امرئ القيس[2] أعلاه فقوله (ثوب) مبتدأ وهو نكرة والذي سوغ الابتداء به التنويع في قوله (ثوبٌ لبست ، وثوبٌ أجر) وخبرهما الجملة بعد كلٍ منهما ، لأنه جعل أثوابه أنواعاً.

وفي البيت توجيهان آخران:

---

(١) البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني والمفضل الضبي وغيرهما ، وزعم الأصمعي في روايته عن أبي عمرو بن العلاء أن البيت من قصيدة رجل من أولاد النمر بن فاسط يقال له ربيعة بن حشم .

(٢) امرؤ القيس : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار نحو (١٣٠-٨٠ ق .هـ) أشهر شعراء العرب مولده بنجد اشتهر بلقبه (امرئ القيس) وقيل إن اسمه ضرج أو مليكة أو عدي أخذ الشعر عن خاله المهلهل ، تنقل في أحياء العرب، شادياً ، طرباً لاهياً ، مات في طريق عودته في نقرة /الشعر والشعراء ص ٥١، طبقات فحول الشعراء ص ١١١، والاعلام ١١/٢.

أحدهما : أن جملتي لبست وأجر ليستا خبرين بل هما نعتان للمبتدأين وخبراهما محذوفان والتقدير : فمن أثوابي ثوب منسيٌّ ، وثوب مجرور .

ثانيهما : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان والتقدير فثوبٌ لي لبسته ، وثوب لي أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفةً.

وذكر البغدادي في خزانته قال :

(لا يجوز عندي أن يكون نسيت وأجر عن نعت الثوبين فيمتنع أن يعمل فيه ، لأن النعت لا يعمل في المنعوت فيكون التقدير فثوباي ثوب منسيٌّ وثوبٌ مجرورٌ)[1]

وقال ابن هشام في مغني اللبيب :

(ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة للتفصيل نحو : فثوب نسيت وثوب أجر ، وفيه نظر لاحتمال نسيت وأجر للوصفية والخبر محذوف : أي فمن أثوابي ثوبٌ نسيته ومنها ثوبٌ أجره ، ويحتمل أنهما خبران ، وثمَّ صفتان مقدرتان أي : فثوبٌ لي نسيته وثوبٌ لي أجره).[2]

ومن روايات البيت السابق:

فلما دنوت تسديتها فثوب نسيت وثوبٌ أجر

قال ابن الأنباري في شرح المفضليات – قال تسديته إذا تخطيت إليه ، وقيل علونه وأنشد هذا البيت.

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ط، ص ٣٧٣-٣٧٤

(٢)ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب ، ط بيروت ، دار إحياء علوم التراث العربي ١٩٨٦م.

الدراسة الدلالية:

فَاَقْبَلْتُ زَّحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنْ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أجَر

الدلالة المعجمية للبيت:

قال الزمخشري : يريد أنه اجتهد في الوصول إليها في الليل الطويل وقاسي شدةً من خوف رقبائها ، فزحف على ركبتيه حتى وصل إليها ، ونسى بعض ثيابه عندها ، لأنها ذهبت بفؤاده ، فلم يدر كيف خرج من عندها[١].

فدل هنا أنه جمع بين رهبة الموقف وصعوبة الوصول بجانب شجاعته ومغامرته التي جعلته يتجهم مكاناً خطراً لو كشف فيه أمره لم يكن بدٌّ إلا الموت.

(١) السيوطي : شرح المغنى القسم الثاني ، ص ٦٣٨/ مطبعة منشورات دار مكتبة الحياة

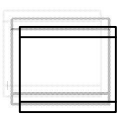

المطلب الثاني

ظاهرة وقوع النكرة مبتدأ بعد (كم)

قال الشاعر:

كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٌ فَدعاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي[1]

ويجوز فيها أي (عمة وخالة) النصب والجر، أي تجوز رواية البيت رفعاً ونصباً في كلمتي (عمة ، وخالة).

الدراسة النحوية:

مازال الحديث مستمراً عن الابتداء بالنكرة الذي منع عند النحويين إلا بعد إفادتها بواحد مما ذكر ومن بين ما ذكر ، وقوع النكرة مبتدأ بعد (كم) الخبرية أو الاستفهامية وما بعد (كم) وهي (عمة) و(خالة) المعطوف عليها يجوز فيها الرفع على الابتداء كما جاز في لفظ بيت جرير(الشاهد السابق) ، ويجوز فيها الجر على أساس أنّ كم خبرية في مجل رفع مبتدأ وخبره جملة (حلبت) وعمة تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور.

---

(١) البيت من الكامل وهو للفرزدق يهجو جريراً في ديوانه ص ٣٦١/١ وأوضح المسالك ٢٧١/٤ وخزانة الأدب ٤٥٨/٦، والكتاب ١٦٦/٢،١٦٢،٧٢، ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر) ٥٢٨/١٢(كمم) وهمع الهوامع ٢٥٤/١. الفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس الشهير بالفرزدق (.....- ١١٠هـ) الشاعر المعروف وكان يقال لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس /الأعلام ٩٣/٨.

وأما النصب فعلى أن (كم) استفهامية في محل رفع مبتدأ وخبره جملة (حليت) أيضاً ، و(عمة) تمييز لها وتمييز (كم)الاستفهامية منصوب و(خالة) معطوف عليها

وأما الرفع فعلى أن (كم) خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحليت أو مفعول مطلق عامله (حليت) الآتي وعلى هذين يكون قوله (عمة) بالرفع مبتدأ ذلك نعتٌ له ، وجملة قد جليت في محل رفع خبره ، وتمييز كم محذوف ، وبقدر مجروراً أو منصوباً باعتبارها خبرية أو استفهامية.

ويقول ابن الحاجب في الكافية :

(كلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوباً معمولاً له حسبه.

وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور ، و إلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً ، وخبراً إن كان ظرفاً وكذلك أسماء الشرط والاستفهام)[1]

وفي بيت الشاهد جاز عنده ثلاثة أوجه:

نصب (عمةً) كون كم خبرية ويجوز نصب تمييزها عند بعضهم أو استفهامية .

والجر على أنَّ (كُم) خبرية .

والرفع على إعراب (عمة) مبتدأ خبرها جملة (حلبت) بعد حذف التمييز.

وفي كتاب سيبويه يقول:

---

(١) ابن الحاجب النحوي المالكي ٦٨٦هـ ، شرح الكافية في النحو شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، ج٤، ص١٠١-١٠٢، ابن الحاجب هو : عثمان بن عمر بن أبي يونس أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب بعد (٥٧٠-٦٤٦هـ) فقيه ومن أئمة النحويين من كتبه الكثيرة (الكافية والوافية والشافية والمنتهي / الأعلام ٢١١/٤.

(وبعض العرب ينشد قول الفرزدق (البيت له)

كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٌ فَدعاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي

وقد قال بعضهم : كم على كل حال منونة ، ولكن الذين جرُّوا في الخبر أضمروا (مِنْ) كما جاز لهم أن يضمروا (رُبَّ) [1]

وعند المبرد في كتابه المقتضب يقول :

(واعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو :

كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٌ فَدعاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي

في (عمة ، خالة) بالرفع والنصب والجر ثم قال :

فإن قلت : كم عمّةٍ ، فعلى معنى ربَ عمةٍ

وإن قلت : كم عمةً ، فعلى الاستفهام

وإن قلت كم عمةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت كم يوماً عمةٌ لك وخالةٌ قد حلبت على عشارى ، وكم مرةً ونحو ذلك.

فإذا قلت كم عمةٍ لم تقصد إلى واحدةٍ وكذلك إذا نصبت ، وإذا رفعت لم تكن إلا واحدةً ، لأن التمييز يقع واحدةً في موضع الجميع وكذلك ما كان في معنى (رُبّ) [2]

وتوجيه إعراب الثلاثة أوجه على الآتي:

---

(١) سيبويه : الكتاب ، ج٢، ص ١٦٢ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.
(٢) المبرد : المقتضب ، ج٣،ص ٥٨ ، تحقيق محمد عبدالخالق عضمية ، القاهرة ١٣٨٦هـ.

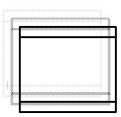

١. نصب (عمةً وخالةً) على أن (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه، والمبرد يرى أن (كم) استفهامية ، وهو استفهامٌ على سبيل التهكم كأنه يقول لجريرٍ أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي ، كم عنده مبتدأ خبرها جملة (حلبت)

٢. جر (عمةٍ وخالةٍ) على أن كم خبرية وهي مبتدأ خبرها جملة قد حلبت كما في رواية النصب.

٣. رفع (عمةٌ وخالةٌ) على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف ، والظاهر أنها خبرية.

وأجاز الرضي أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبةٍ بجر حلبةٍ على أن كم خبرية وينصبها على أنه استفهامية.

الدراسة الدلالية:

كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٌ فَدعاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشَارِي

الدلالة المعجمية للبيت:

في معنى (فَدعاءَ)

(الفرع) اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيها وهو المثني على ظهر القدم ، أو ارتفاع أخمص القدم حتى ولو وطئ الأفرع عصفوراً ما آذاه ، أو هو عوجٌ في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها ، وأكثر ما يكون في الأرساغ خلقة ، أو زيغ بين القدم وبين عظم الساق والأفدع ما به فدعٌ من الرجال والجمال ، والأنثي فدعاء [١]

في معنى (عشار)

(العشار) اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها ، وبعضها ينتظر نتاجها كما مر[٢]

وفي لسان العرب:

(ناقةٌ عُشُراء) مرّ لحملها عشرة أشهر، وقيل ثمانية ، فإذا وضعت لتمام سنة فهي عُشَراء أيضاً ، وقيل إذا وضعت فهي (عائد) وجمعها (عَوْدٌ) قال الأزهري :

---

(١) المعلم بطرس البستاني محيط المحيط ، ص ٦٨٠ ، ط ، ناشروت مكتبة لبنان ، ساحة رياض لصلح بيروت.

(٢) المعلم بطرس البستاني محيط المحيط ، ص ٦٠٣ ، ط ، ناشروت مكتبة لبنان ، ساحة رياض لصلح بيروت.

والعرب يسمونها عشاراً بعدما تضع ما في بطونها للزوم الاسم بعد الوضع كما يسمونها لقاحاً ، وقيل العشراء من الإبل كالنفساء من النساء

قال ثعلب [١]

والعشار من الإبل التي قد أتي عليها عشرة أشهر وبه فسر قوله تعالى : ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴾ [٢] قال الفراء لقحت الإبل عطلها أهملها لانشغالهم بأنفسهم ولا يعطلها قومها إلا في حالة القيامة.

وقيل : العشار اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها[٣]

وفي معنى (كم) التكثير ومعنى (رُبَّ) التقليل والتكثير

قال الجوهري : كم اسمٌ ناقص مبهمٌ ، مبنيٌّ على السكون ، وله موضعان الاستفهام والخبر.

المعنى العام للبيت:

الهجاء المر من الفرزدق لأمهات جرير حتى صارت الواحدة فدعاء أي ملتوية الأصبع من كثرة حلب عشار الفرزدق خلسة.

---

(١) ثعلب : أحمد بن يحيى يسار (أو سيار) الشيباني أبو العباس (٢٠٠-٢٩١هـ) نحوي ولغوي .
(٢) سورة التكوير الآية رقم (٤)
(٣) الفراء : يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي أبو زكريا نحو (١٤٠-٢٠٧هـ) عالم بالنحو واللغة

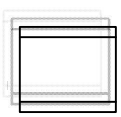

المطلب الثالث

ظاهرة الاختلاف في حكم الاسم

الواقع بعد(إنَّ) الشرطية

قال الشاعر:

لاَ تَجزَعي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه فإذا هَلَكْتُ فعِندَ ذَلِك فَاجْزَعيِ[1]

روى لفظ (منفسٌ) هنا مرفوعاً بعد إن الشرطية وقد روى أيضاً منصوباً (إن منفساً) أهلكته.

ورواية النصب رواها سيبويه وجمهور البصريين [2]

الدراسة النحوية:

المسألة في باب الاشتغال وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه ، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق نحو (زيداً

---

(١) البيت : من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التنذير وقال في الخزانة وهذا البيت ورد في آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومه فيها وله قصيدة . والبيت من الكامل ، وهو للنمر في ديوانه ، ص ٧٢ ، تخليص الشواهد ، ص٤٩٩ وخزانة الأدب ٣٦/١،١١،٣٢١،٣١٤، وشرح أبيات سيبويه ١٦٠/١، والكتاب ١٣٤/١ وشرح ابن عقيل ، ص ٢٦٤ ولسان العرب ٦٠٤/٤(عمر).

(٢) سيبويه : الكتاب ، ط، ص ١٨ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، و الزمخشري المفصل ، ط، ١٤٩، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، وهو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، أبو القاسم جار الله ، إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والأدب من كتبه (الكشاف) و(أساس البلاغة) و(المفصل) ولد سنة ٤٦٧هـ وتوفي سنة ٥٣٨هـ/وفيات الأعيان ١٦٨/٥ ، معجم الأدباء ، ص٢٦٨٧، والأعلام ١٨٧٨/٧.

ضربته) أو (زيداً ضربت غلامه) وأحكام هذا الباب قسمها النحويون إلى خمسة أقسام.

ما يجب فيه النصب ، وما يجب فيه الرفع ، وما يجوز فيه الرفع والنصب وبترجح النصب ، ثم ما يجوز الأمران ، والرفع أرجح ، وأخيراً ما يجوز فيه الأمران على السواء.

والقسم الأول ما يجب فيه النصب وضابطه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط والتحضيض والعرض وأدوات الاستفهام غير الهمزة وهل نحو (إنْ زيداً أكرمته أكرمك) فيجب نصب زيد وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها مرفوعاً كما جاء في بيت الشعر أعلاه وتقديره (إن هلك منفس).

ورواية الرفع للكوفيين وأعربوها على أن (منفس)مبتدأ وجملة (أهلكته)خبر.

والخلاف في لفظة (منفس) فهي عند الكوفيين ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب نحو (إن هلك أو أهلك بالبناء للمجهول) وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط للفعل سواء وليها أولا.

ونقل مثله عن الأخفش لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وأما على نصب لفظ (منفساً) عند البصريين.

فهو منصوب بالمقدر عن البصريين ، وبالظاهر عند الكوفيين)أ.هـ [١] وورد في الخزانة برفع (منفس) على إضمار فعل له ، وقال (على أن الكوفيين أضمروا فعلاً رافعاً (لمنفس) أي إن هلك منفس أو أُهلك منفس).

وأما البصريون فقد رووه لا تجزعي إن منفساً أهلكته وكذا أورده سيبويه بنصب (منفس) على أنه منصوب بفعل مضمر تقديره (إن أهلكت منفساً) فأهلكته المذكور مفسر للمحذوف)[٢]

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل : (نصب (منفساً) بعد (إنْ) بإضمار فعل تقديره إن أهلكت منفساً أهلكته ، ويجوز رفع (منفس) فيقال إنْ (منفسٌ) أهلكته على تقدير إن هلك (منفس) ولا بد من تقدير فعل إما ناصب وإما رافع).

وزعم الفراء [٣]أن أحداً في الآية يرتفع بالعائد والذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي استجارك)أ.هـ (وإن أحد من المشركين استجارك)[٤]

والسبب أنَ (إنْ) من عوامل الأفعال ولذلك لابد من تقدير فعل بعدها وإن دخلت على الاسم كما ورد في الآية والبيت.

---

(١) الاسترابادي : شرح الكافية في النحو ، ج٤، ص ١٠١ شرح وتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم /عالم الكتاب بيروت
(٢)البغدادي : خزانة الأدب ، ط، ص٣١٤، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /دار الكتاب للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل / ط، ص ٨٢، مطبعة عالم الكتب بيروت.
(٤) سورة التوبة : الآية رقم

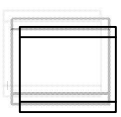

الدراسة الدلالية:

لاَ تَجزَعي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه فإذا هَلَكْتُ فعِندَ ذَلِك فَاجْزَعِي

الدلالة المعجمية للبيت:

في معنى (جزع) : (جزع منه يجزع جزعاً ، لم يصبر عليه أي أظهر الحزن والاضطراب وجزع عليه أي أشفق)[١]

في معنى (منفس) : قال اللحياني (النفيس و المنفس)المال الذي له قدر وخطر ثم عمّ فقال كل شئ له خطر وقدر فهو نفيس ومنفس ، وقال النمر بن تولب :

لاَ تَجزَعي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه فإذا هَلَكْتُ فعِندَ ذَلِك فَاجْزَعِي[٢]

والمعنى الإجمالي لهذا البيت:

أن هذا الشاعر نزل به ضيوفٌ أو جاءه أصحابه فنحر لهم واشترى لهم الخمر فرأت امرأته أنه أتلف المال فخافت فعاتبها على ذلك وقال لها – لا تجزعي لضياع المال بل يجب أن تجزعي وقت هلاكي فقط.

(١) المعلم بطرس البستاني : محيط المحيط ، ص ١٠٧ /مطبعة لبنان ناشروت ساحة رياض الصلح -بيروت
(٢) ابن منظور : لسان العرب ، ص ٢٣٨ ، دار صادر للنشر

المطلب الرابع

ظاهرة حكم المستثني المتقدم

على المستثني منه

قال الشاعر:

فَمَالَي إلاَّ آلُ أحمدَ شِيَعةٌ وَمَالَي إلاّ مَـذْهَبَ الحَقّ مَذْهَبُ

روى هذا البيت برفع (آل)و(مذهبُ) وروى أيضاً نصبهما .

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه للألفية:

(إذا تقدم المستثني على المستثني منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب ، فإن كان موجباً وجب نصب المستثني نحو (قام إلا زيداً القومُ). وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول (ما قام إلا زيداً القوم). ومنه البيت المذكور شاهداً.

وقد روى رفعه فتقول (ما قام إلا زيدٌ القوم).

قال سيبويه : حدثني يونس أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : (مالي إلاّ أخوك ناصر) وأعربوا الثاني بدلاً [1] من الأول (على القلب) ومنه قوله:

---

(١) البيت : للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة هاشمية بمدح فيها آل النبي صلى الله عليه وسلم. ، اهو الكميت بن زيد بن خنيس الأمدي (٦٠-١٢٦هـ) وكان عالماً بالأدب والأخبار والأنساب له ديوان وأشهر شعره (الهاشميات) /الشعر والشعراء ، ص٥٨٥ ، خزانة الأدب ٣١٥/٤ والأعلام ٢٣٣/٥. د. محمد محي الدين عبدالحميد ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط١، ص ٦٠١.

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إذا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ [١]

وعند المبرد في المقتضب جعله في باب مالا يجوز فيه البدل ، إذا تقدم المستثني على المستثني منه قال:

(وإنما امتنع البدل لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ) [٢]

وقال السيرافي في تعليقه على سيبويه:

(إعراب أبي العباس محمد بن يزيد لهذا المثال فقال (إنّ (من) مبتدأ وأبوك خبره ومثله بقوله (مالي إلاّ أخوك) يقول السيرافي (والوجه عندي أن (مَن) مبتدأ ولي خبره (وأبوك) بدل (مَن) كأنه قال مالي أحدٌ إلا أبوك[٣]

وقال الرضي في شرح الكافية

(ويجوز لك أن تقول : (مالي إلا أبوك صديقاً) على أن أبوك مبتدأ ولي خبره وصديقاً حال وتقول من لي إلا أبوك صديقاً ، فمن مبتدأ وأبوك بدل مِن (مَن) كأنك قلت مالي أحد إلا أبوك صديقاً)[٤]

---

(١) البيت لسدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد (.....-٥٤هـ) شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام ، اشتهرت مدائحه في الغساسنة.وملوك الحيرة ، كان شديد الهجاء ، توفي بالمدينة له ديوان شعر /الشعر والشعراء ، ص٣١١، طبقات فحول الشعراء ، ص ٢١٥، الأعلام ١٧٥/٢.

(٢) المبرد : المقتضب ،ج٤، ص ٣٩٨ وفي شرح المفصل ،ج٢، ص ٧٩، والأنصاف ، ص١٧٦.

(٣) هامش كتاب سيبويه ، ج٤، ص ٣٩٨ / تحقيق عبدالسلام محمد هارون

(٤) الرضي : شرح الكافية ، ج١، ص ٢٠٩

الدراسة الدلالية:

فَمَالَيِ آل آل أحمدَ شِيَعةٌ وَمَالَيِ إلاّ مّذْهَبَ الحَقّ مَذْهَبُ

الدلالة المعجمية للبيت:

في معنى (شيعة) المرة وشجرة تحرسها النحل ، وعسلها طيب صافٍ ، وتعبق بها الثياب وشيعة الرجل : أتباعه وأنصاره.

والشيعة أيضاً ، الفرقة على حدة ، وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث وفي سورة مريم : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[١] أي كل أمّة شاعت ديناً .

وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته حتى صار اسماً لهم خاصّاً ، وهم فرقة من كبار الفرق الإسلامية بايعوا علياً ، وقالوا إنه الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص الجلي أو الخفي واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده ويعرفون بالمناولة، وهم اثنتان وعشرون فرقة ، وأصولهم ثلاث فرق ، غلاة ، وزيدية ، وإمامية[٢]

وفي لسان العرب:

(قال الزجاج والشيعة أتباع الرجل وأنصاره وجمعها شيع ثم يقول : وأصل الشيعة الفرقة من الناس ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث لفظ واحد ،

---

(١) سورة مريم الآية رقم (٦٩)

(٢)المعلم بطرس البستاني : محيط المحيط ، ص ٤٩٢، ٤٩٣ /مطبعة لبنان ناشرون ساحة رياض الصلح –بيروت.

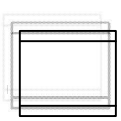

ومعنى واحد وقد غلب هذا الاسم على من شايع علياً وأبناءه وأصل ذلك من المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة .

قال الأزهري (والشيعة قوم يهوون هوي عترة النبي صلى الله عليه وسلم ويوالونهم [١] في معنى (مذهب)

والمذهب المعتقد الذي يذهب إليه [٢] والمعنى العام للبيت وهو أنّ الكميت ومن معه قصروا اعتقادهم ومناصرتهم لآل البيت فقط

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج٨، ص١٨٨،١٨٩/ ط، دار صادر بيروت
(٢) المرجع السابق : ص ٣٩٤

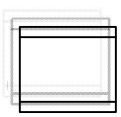

المطلب الخامس

ظاهرة منع الاسم من الصرف

للعلمية والتأنيث

قال الشاعر:

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزرِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

قد ورد اسم دعد في البيت مرتين وهو مؤنث بالتعليق جاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن فجاز فيه الوجهان ، الصرف والمنع من الصرف وبهما ورد هذا البيت.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك[2] :

وَجهَانِ فِـى العَادِمِ تذكِيراً سَبَق وَعُجمَةً كَهِندَ وَالمنعُ احَق

قال : (مما يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث :

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً : أي سواء كان علماً لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل أم لم يكن كذلك كثبة ، وقلة ، علمين.

---

(١) البيت : لجرير بن عطية الخطفي في ملحق ديوانه ، ص ١٠٢١ ولعبد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ، ص ١٧٨ وبلا نسبه في أدب الطانب ، ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢ وشرح المفصل ٧٠/١ والكتاب ١٤١/٢. وجرير هو : جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي (٢٨-١١٠هـ) الشاعر المشهور من تميم ولد ومات في اليمامة وعاش يساجل شعراء زمنه ، وكان هجاؤه مراً ، وهو من أغزل الناس شعراً ، نقائضه مع الفرزدق هي الأكثر شهرة ، كان يكنى بأبي حرزة ، وله ديوان /الشعر والشعراء ، ص١٧١ ، طبقات فحول الشعر ، ص ٢٩٧ ، الأعلام ١١٩/٢.

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ج٢، ص ٣٣١.

وإن كان مؤنثاً بالتعليق – أي بكونه علم أنثي فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك ، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب ، وسعاد علمين فتقول (هذه زينبٌ ، ورأيت زينبَ ، ومررت بزينب)وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان محرك الوسط منع أيضاً كسفر ، وإن كان ساكن الوسط ، فإن كان أعجمياً كجور اسم بلد ، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزيد – اسم امرأة – منع أيضاً ، فإن لم يكن كذلك ، بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ، ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان : المنع والصرف ، والمنع أولى فتقول (هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، ومررت بهندَ).

وبيت الشعر الشاهد جاء بالوجهين

ويقول المبرد في المقتضب :

(فإن سمينها بثلاثة أحرف أوسطها ساكن فكان ذلك الاسم مؤنثاً ، أو مستعملاً للتأنيث خاصةً فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه نحو شاة...

وأما المستعملة للتأنيث فنحو جُمل و دعدُ وهند فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس)([1]).

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ج٢، ص ٣٣١.

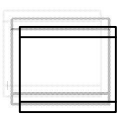

ثم يقول :

فأما من صرف فقال رأيت دعداً وجاءتني هندٌ فيقول خَفَّت هذه الأسماء ، لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الأصول : مكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث.

ومن لم يصرف : قال المانع من الصرف لما كثر عدته نحو عقرب ، وعناق موجود فيما قل عدده ، كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليلة سواء [١]

وعند سيبويه في باب تسمية المؤنث: (اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا منصرف فإن سميته بثلاثة أحرف، فكان الأوسط منها ساكناً ، وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار إن شئت صرفت ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو قدر ، وعتر، و دعد قال الشاعر:

لُمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِرِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[٢]

فصرف ذلك ولم يُصْرَف ، وعندي أن آراءهم متفقه وكلام سيبويه أوضح لأنه فصل في الثلاثي وغير الثلاثي)[٣]

---

(١) المبرد : المقتضب ، ج٣، ص ٣٥٠، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة / القاهرة ١٣٨٦هـ.
(٢) البيت : لجرير بن عطية الخطف في ملحق ديوانه ، ص ١٠٢١ ولعبد الله بن قيس الرفيات في ملحق ديوانه ، ص ١٧٨ وبلا نسبه في أدب الطانب ، ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢ وشرح المفصل ٧٠/١ والكتاب ١٤١/٢.
(٣) سيبويه :الكتاب ، ج٢، ص٢٢ باب تسمية المؤنث.

ويقول ابن يعيش : (قال صاحب الكتاب : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقومٌ يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعها الشاعر في قوله:

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِدِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

ويقول في موضع أخر مفسراً هذا البيت:

(اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث (يعنى دَعْد) إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف ، لاجتماع السببين فيه ، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأن الخفة قد قاومت أحد السببين فبقي سببٌ واحدٌ فالصرف عند هؤلاء ، وفيه ردّ إلى الأصل وقد أنشد قول جرير

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِدِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

والشاهد فيه صرف (دعْد) وترك صرفها[2]

(١) ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشري ، ط، ص٥٨/عالم الكتب –بيروت).
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشري ، ط، ص٧٠/عالم الكتب –بيروت).

الدراسة الدلالية:

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزرِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْـدُ فِي العُلَبِ

الدلالة المعجمية للبيت:

في معنى (دعد)

(دعد) لقب أم جين ، أي الحرباء ، واسم امرأة ، يصرف ويمنع وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِدِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْـدُ فِي العُلَبِ

في معنى (عُلُب) والعلبة آنية غليظة من الشجر يتخذ منها المقطرة ، ج علب، والعلية النخلة ، وقدحٌ ضخمٌ من جلود الإبل يوطر حوله قضيب ، أو من خشب يجلب فيها ج علاب قال الشاعر

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِدِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْـدُ فِي العُلَبِ[1]

وفي لسان العرب:

(التلفع) الاشتمال بالثوب كلبسة نساء الأعراب

(العلب) أقداح من جلود ، الواحدة علبة ، يجلب فيها اللبن ويشرب . أي ليست دعدٌ هذه ممن تشتمل بثوبها وتشرب بالغلبة كنساء الأعراب الشقيات ، ولكنها ممن نشأ

(١) المعلم بطرس البستاني : محيط المحيط ، ص٦٣٤ ، ط ناشروت مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح –بيروت.

في نعمة وكسي أحسن كسوة وحكى عن بعض الأعراب : يقال لأم حين (دعد)[1] أي الحرباء ، واسم امرأة ، يصرف ويمنع وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر.

(لفع) الالتفاع والتلفع : الالتحاف بالثوب وهو أن يشتمل به حتى يُحلّل جسده قال الأزهري : وهو اشتمال الصَّماء عند العرب والبفع مثله وتلفعت المرأة بمرطها : أي التحفت به ، ثم ذكر البيت لجرير :

لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِدِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْـدُ فِي العُلَبِ[2]

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج٣، ص ١٦٦/مطبعة دار صادر –بيروت.
(٢) ابن منظور : لسان العرب ، ج١٣، ص٢١٦،٢١٧/ طبعة جديدة محققة –دار صادر –بيروت.

المطلب السادس

ظاهرة تابع المصدر المضاف إلى فاعله

قال الشاعر:

حَتّى تَهَجَّرَ في الرَواحِ وَهاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلومُ[1]

ورد هنا لفظ (المظلوم) مرفوعاً صفةً للفاعل، وورد مجروراً مراعاة للمحل لأنه صفة أيضاً للمضاف إليه المجرور.

الدراسة النحوية:

(إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ، ففاعله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه ، من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل فيرفع ، فتقول (عجبت من شرب زيد الظريفِ والظريفُ) .

ومن اتباعه على المحل جاء البيت أعلاه.

حيث أضاف المصدر وهو طلب إلى المعقب وهو فاعل ومعناه الطالب المظلوم[2]

قال ابن يعيش : (كما حمل لبيد الصفة على محل الموصوف في قوله : (طلبُ المعقب حقه المظلومُ) بالرفع – قال الشارح: إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز في المعطوف وجهان :

---

(١) البيت : للبيد بن ربيعة العامرى في معلقته ، وهو من الكامل في ديوانه ، ص ١٢٨ والإنصاف ٢٣٢/١ وخزانة الأدب ٢،٢٤٢،٢٤٥، ٨،١٣٤ وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣٣وشرح المفصل ٦٦/٦ ولسان العرب ٦١٤/١(عقب) وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ وشرح ابن عقيل ، ص ٤١٧، وهمع الهوامع ١٤٥/٢.

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ج٢، ص ١٠٤

أن تحمله على اللفظ فتخفضه ، والآخر أن تحمله على المعنى ، فإن كان المخفوض مفعولاً في المعنى نصبت المعطوف ، وإن كان فاعلاً رفعته فتقول (عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ وأن شئت وعمراً) فهو بمنزلة قولك (هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ وعمراً)[١]

وكذلك في الصفة والموصوف كما في البيت يجوز خفض المظلوم ورفعه.

وللبغدادي في الخزانة قوله: [٢]

(وقوله طلب المعقب حقه المظلوم ، يجوز أن يكون حقه مفعول المصدر، وهو الطلب ، ويكون مفعول المعقب محذوفاً ، وأن يكون مفعول المعقب ، لأنه بمعنى الطالب والمقتضي ، ويكون مفعول المصدر محذوفاً على التنازع وإلى هذا احتج الفارس ثم يقول :

وتوجيه هذا الشاهد : الطلب في هذه الرواية مرفوع وفي البيت تخاريج أخري .

وثانيهما : لأبي حاتم السجستاني [٣] قال : المظلوم جارٍ على الضمير الذي في المعقب يريد أنه بدل كل من الضمير لتساويها في المعنى . وقال العيني هو بدل اشتمال من الضمير .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٦، ص ٦٥/ عالم الكتب –بيروت).
(٢) عبدالقادر البغدادي : خزانة الأدب ، ج٢، ص ٢١١-٢١٣، تحقيق عبدالعزيز الميمي /المطبعة السلفية
(٣) أبو حاتم السجستاني : هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني أبو حاتم (.....٢٤٨هـ)من كبار العلماء باللغة والشعر من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه ، وله نيف وثلاثون كتاباً منها (ما تلحن فيه العامة) والأضداد ، وكتاب المعمرين ، والوحوش /وفيات الأعيان ٤٣٠/٢، وبقية الوعاة ٦٠٦/١، إنباة الرواة ٥٨/٢ والأعلام ١٤٣/٣.

وثالثهما : لأبي عليّ الفارس[1] في المسائل البصرية والقصرية ، هو أن يكون المظلوم فاعل المصدر ، ويكون المصدر مضافاً لمفعوله المعقب حينئذٍ معناه المماطل – وعلى هذا فحقه مفعول المعقب لأغير ، وحينئذ لا يجوز تقديم المظلوم كما تقدم : كأنه قال : طلب المظلوم المماطل حقه فتكون الهاء راجعة إلى المظلوم على نحو (ضرب غلامه زيدٌ) لأنها متصلة بالمفعول .(ثم يقول)وقد يجوز أن تكون راجعة للمستدين .

ورابعها : لابن جني في المحتسب : أن المظلوم فاعل حقه

(١) أبو عليّ الفارس : شذرات الذهب ٨٨/٣ ومعجم الأدباء ص ٨١١ ووفيات الأعيان ٨٠/٢ والأعلام ٧٩/٢.

الدراسة الدلالية:

حَتّى تَهَجَّرَ في الرَواحِ وَهاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلومُ

الدلالة المعجمية للبيت:

قال أبو الحسن : روى أبو عبدالله ، وهاجها المعقب صاحب المال طلب حقه مرةً بعد مرةٍ تعقبه به ، وتهجر في الرواح : أي عجل الرواح إلى الماء.

هاجه: حركه طلب المعقب المطلوم طلب حقه.

والمعقب: في موضع رفع ، وتهجر متعلق بالمظلوم ، كأنه قال تهجر المظلوم، ويكون المعقب في موضع رفع إلاَّ أنه خُفضَ ، والمعقب الذي يرجع مرةً بعد مرةٍ قال الأصمعي :

وكان الناس يعقبون في رمضان : يصلون أول الليل وآخره

وقال أبوعبيدة : رفع المظلوم على الابتداء ، كأنه قال المظلوم الضعيف المسكين فتوهم الاسم ، وترفع طلبُ حنئيذ على وجه وهاجه أي طلب المعقب المظلوم حقه.

والمظلوم : رجلٌ إلاّ أنه مثل للحمار ، كقيلك ضربته ضرب زيد عمروٌ وزيد موضع نصب ، أراد طلب المظلوم المعقب حقه فقدم المعقب وأخّر المظلوم ورفعه لأنه في موضع رفع ، والمعقب الذي يطلب حقه يرجع إليه : أعقب وعقّب : إذا رد عليه أو أخذ منه)[1]

(١) الدكتور صلاح الين المنجد : شرح ديوان لبيد ، تحقيق احسان عباس ، ص ١٢٨/مطبعة الكويت وزارة الارشاد ١٩٦٢م.

المطلب السابع

ظاهرة حكم ما يضاف إلى سببي الصفة

قال الشاعر:

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ مِنها رَقيقَةٌ بِجَسِّ النَدامى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[1]

وروى بإضافة رحيب إلى قِطابُ ، وروى رفيقة ، ورفيقة ، وروى بجس، ولجس

الدراسة النحوية:

الرواية الراجحة في لفظة (رحيبٌ) بالتنوين ويرتفع بعدها قِطابُ فاعلاً لها.

وورد بإضافة (رحيب) إلى قِطابُ بعد حذف التنوين منها وهنا شبه بإضافة الصفة إلى سببيها ، وهو ردئ عندهم هذا النوع من الإضافة[2].

وعند ابن الحاجب يقول الرضي[3] :

إذا حذفت التنوين من (رحيب) مثل هذا جائز عند الكوفيين أي جواز إضافة الصفة إلى سببيها.

ويقول البغدادي في الخزانة [4]:

(رحيب قِطابُ الحبيب منها رفيقة:

على أن إضافة (رحيب) إلى(قِطابُ) في حكم إضافة (جونتا) إلى

---

(١) البيت : لطرفة بن العبد أحد شعراء المعلقات ، ومعلقته (لخولة أطلال ببرقة ثهمد قتل شاباً ، وهو من الطويل ، في ديوانه ، ص ٣٠، وخزانة الأدب ٣٠٣/٤، ٢٢٨/٨ والمحتسب ١٨٣/١ وبلانسبة في شرح التصريح.

(٢) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٤، ص ٣٠٣ تحقيق عبدالسلام محمد هارون /دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

(٣) ابن الحاجب : الكافية في النحو شرح رضي الدين الاستزباذي النحوي ٦٨٦هـ ، ج٢، ص ٣٠١ ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم /عالم الكتب –بيروت.

(٤) البغدادي : خزانة الأدب ، الشاهد ٣٠١، ص ٢٢٨.

مصطلحا هما في القبح – قال السيرافي [1] ومما يدخل في هذا القبح قول طرفة :

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ مِنها رَقيقَةٌ بِجَسِّ النَدامى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

وهذه الإضافة رديئة بمنزلة حسنةٍ وجهها ، وذلك أن الأصل وهو الإنشاد الصحيح ،

رحيبُ قِطابُ الجيب بتنوين رحيب فقِطابُ يرتفع برحيب

(١) السيرافي : الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (٢٨٤- ٣٦٨هـ) أبو سعيد ، نحوي ، عالم بالأدب أصله من سيراف تفقه في عمان وسكن بغداد له الإقناع في النحو ، وأخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبوبه /الأعلام للزركلي ، ج٢ ، ص ١٩٥ -١٩٦.

الدراسة الدلالية:

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ مِنها رَقيقَةٌ بِجَسِّ النَدامى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

الدلالة المعجمية للبيت:

قوله : (رحيب قطاب الجيب منها) رواية ثانية

رحب قطاب جيبها أي : أتسع وضمير منها للقينة

وقطاب الجيب بالكسر : مجتمعه حيث قُطب : أي جُمع ؛ وهذا مخرج الرأس من الثوب والرحيب : الواسع ، وإنما وصف رحاب جيبها ، بالسعة ، لأنها كانت توسعه ليبدو صدرها فينظر إليه ويتلذذ به . وليس المعنى أن عنقها واسع فيحتاج إلى أن يكون جيبها واسعاً كما توهمه أبو جعفر النحوي والخطيب التبريزي – فإن هذا الوصف ذم.

وقوله : رفيقة بفاء وقاف من الرفق وهو اللّين والملاءمة وروى رفيقة بقافين من الرقة وهو ضد الغلظة.

والجبسّ : بفتح الجيم ؛ اللمس ، أي لمس أوتار اللهو : أي استمرت على الجس فهي رفيقة به حاذقة ، وقيل حبس الندامى ما طلبوا من غنائها وقيل حبس الندامى هو أن يجسَّوا بأيديهم فيلمسوها تلذذاً.

وكانت القينة يفتق فتيق في كُمّها إلى الإبط فإذا أراد الرجل أن يلمس منها شيئاً ، أدخل يده فلمس.

والدرع : قميص المرأة ، ويده : كمه

والبضة : بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة : البيضاء الناعمة البدن الرقيقة الجلد.

والمتجرَّد : على ضيقة اسم المفعول ما ستره الثياب من الجسد.

يقول :

هي بضة الجسم عند التجرد من ثيابها والنظر إليها [1]

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، ج٤، ص ٣٠٥ -٣٠٦/ ط ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

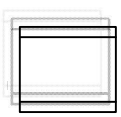

المطلب الثامن

ظاهرة حكم المنادي المعرف العلم إذا تكرر

قال الشاعر:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ[1]

ورد هذا البيت بنداء (مطر) اسم رجل مرتين ، مرة منوناً للضرورة والأصل بناؤه على ما يرفع به لأنه منادي مفرد معرفة ، وورد في الثاني على الأصل.

الدراسة النحوية:

يقول سيبويه [2]: (فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة) ونوّن عنده للضرورة الشعرية.

ثم قال: (وكان عيسى بن عمر يقول (يا مطراً) يشبهه بقوله يا رجلاً يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة).

وفي شرح الكافية للاستراباذي[3] : بخصوص تنوين مطر الأول : (وإنما بنى المفرد على الحركة لأن له عرقاً في الإعراب ، وبنى على الضم فرقاً بين حركتي المنادي المعرب نحو : (يا قوماً) و(قومنا) وحركة المبنى نحو (يا قومُ).

---

(١) البيت للأحوص ورد في كتاب سيبويه ، ج٢، ص ٢٠٢ ، مجالس ثعلب ٩٢ وابن الشجري ٤٣١/١ وشرح شواهد المغنى ٣١١، والخزانة ، ج١، ص٢٩٤ والتصريح ، ج٢، ص ١٧١، و الأحوص هو : عبدالله بن محمد عبدالله بن عاصم الأنصاري (... ١٠٥هـ) شاعر هجاء لقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينه ، كان من سكان المدينة ، قدم دمشق وتوفي فيها.

(٢) سيبويه : الكتاب ، ج٢، ص ٢٠٢ تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مطبعة دار الجيل –بيروت.

(٣) الاستراباذي : شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١، ص ٣١٦.

وعند يونس ينصب رجوعاً به إلى حركنه الإعرابية أضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن).

ومثله في خزانة الأدب للبغدادي – حكاية سيبويه عن عيسى بن عمر (يا مطراً) بالنصب قال المبرد : (أما أبوعمر وعيسى ويونس والجرمي فيختارون النصب ، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب .

ويقول ابن هشام في الشذور

(ما يجوز في المنادي المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تنوينه كقول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدرهَا إليّ وقالتْ يَا عدياً لَقَد وقَتْك الأَوَاقي

وأن يبقي مضموماً كقوله:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ[1]

والشاهد فيه قوله : (يا مطرٌ) والقياس (يا مطرُ) بالبناء على الضم ، لأنه منادي مفرد علم ولكن الشاعر نونه اضطراراً لإقامة الوزن).

ويقول الغلابيني في جامع الدروس العربية:

(١) البيت للأحوص ورد في كتاب سيبويه ، ج٢، ص ٢٠٢ ، مجالس ثعلب ٩٢ وابن الشجري ٤٣١/١ وشرح شواهد المثني ٣١١، والخزانة ، ج١، ص٢٩٤ والتصريح ، ج٢، ص ١٧١.

(المنادي المستحق البناء على الضم ، إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز تنوينه مضموماً أو منصوباً ، ويكون في الحالة الأولي مبنياً ، وفي الثانية معرباً منصوباً كالعلم المضاف ، فمن الأول قول الشاعر:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

وقول الآخر:

حَيَّتكَ عَزَّةُ بَعدَ الهَجرِ وَانصَرَفَت فَحَيِّ وَيَحَكَ مَن حَيّاكَ يا جَمَلُ

لَيتَ التَحِيَّةَ كانَت لي فَأَشكُرَها مَكانَ يا جَملٌ حُيّيتَ يا رَجُلُ[1]

ومن الثاني قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدرهَا إلىّ وقالتْ يَا عدياً لَقَد وقَتْك الأَوَاقي[2]

ومن العلماء من اختار البناء ، ومنهم من اختار النصب ومنهم من اختار البناء مع العلم ، والنصب مع اسم الجنس [3]

وفي منحة الجليل يقول محمد محي الدين عبد الحميد موضحاً قول ابن عقيل بعد ذكر بيت الألفية :

واضمُم أوِ انصِب مَا اضطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ استِحقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا[4]

---

(١) البيت : للأعشي ميمون بن قيس (...٧ق هـ) أحد أصحاب المعلقات

(٢) البيت للمهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة.

(٣) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ،ج٢، ص ٣٦٢/ مطبعة دار الجيل

(٤) البيت من ألفية ابن مالك في شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ،ج٢، ص ٣٦٢/ مطبعة دار الجيل

وذكر في شرح هذا البيت إذا اضطر شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادي كان له تنوينه وهو مضموم كما في البيت أعلاه[١]

الدراسة الدلالية:

سَلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

الدلالة المعجمية للبيت:

قال الزجاجي في أماليه الوسطي وتبعه اللخمي

(كان الأحوص يهوى أخت امرأته ، ويكتم ذلك ، وينسب فيها ولا يفصح فتزوجها مطرٌ فغلب عليه الأمر وقال هذا الشعر.

وبعضهم لما لم يقف على منشأ الشعر قال : مطر اسم رجل وكان دميماً أقبح الناس ، وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن.

وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطرٌ بذلك ، فأنشد الأحوص هذه القصيدة يصف فيها أحوالها ، منها البيت المشهور

فإن كان النكاح أحل شيئاً فإن نكاحها مطرٌ حرام[٢]

(١) البيت من أليفة ابن مالك في شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ،ج٢، ص ٣٦٢/ مطبعة دار الجيل
(٢) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٢، ص ٢٥٨ -٢٦٠ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /المطبعة السلفية ومكتبتها.

المبحث الثاني

المرفوعات من الأفعال

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : **ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط**

المطلب الثاني : **ظاهرة ضعف رفع الجزاء**

المطلب الثالث: **ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعد الجزاء**

تمهيد

المرفوعات من الأفعال ، وهي الأفعال المضارعة التي كان يجب أن تنصب أو تجزم حسب وجود الناصب أو الجازم ولكنها وقعت مرفوعةً فالبحث يجري في علة رفعها وما تسبب في ذلك باستقصاء الآراء النحوية التي صاحبت هذه الظاهرة.

المطلب الأول

ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط

قال الشاعر:

وَإِن أَتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ يَقولُ لا غائِبٌ مالي وَلا حَرِمُ[1]

الدراسة النحوية:

إذا كان الشرط ماضياً ، والجزاء مضارعاً ، جاز جزم الجزاء ، ورفعه، وكلاهما حسن فتقول : (إن قام زيدٌ يقم عمرٌو ، ويقوم عمرٌ ، وعليه جاء البيت أعلاه [2] وتقدير هذه المسألة على رأي الكوفيين والمبرد على إضمار الفاء أي (إن أتاه خليل ...فيقول).

وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير أي (يقول إن أتاه خليل) يوم مسألة لا غائب مالي ولا حرم ....الخ ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله [3]

ويقول المبرد في المقتضب [4] (فمن ذلك قول زهير (يعنى البيت أعلاه) فقوله (يقول) على إرادة الفاء) ثم يقول ومن ذلك قول الله عز وجل :

---

(١) البيت : من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ، ص ١٢٨ والأنصاف ٢٣٢/١ وخزانة الأدب ٢٤٢،٢٤٥/٢، ١٣٤/٨ وشرح شواهد الإيضاح ، ص١٣٣ والكتاب ٦٦/٣ وشرح ابن عقيل ، ص ٤١٧، وهمع الهوامع ١٤٥/٢ وأغلب مراجع النحو. ، وزهير بن أبي سلمي ربيعة بن رياح المزني من مضر (...-١٣ق.هـ) حكيم الشعراء في الجاهلية ، كان أبوه شاعراً وخاله وأخته سلمي وابناه كعب ويحير شعراء ، وأخته الخنساء ، قيل كان ينظم العقيدة في شهر وينصحها ويهذبها في سنة هذا سميت قصائده بالحوليات /الأعلام ٥٢/٣.

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج٢، ص ٣٧٣-٣٧٤ محمد محي الدين عبدالحميد

(٣) سيبويه : الكتاب ، ط، ص ٤٣٦ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط٣، ١٩٨٨م.

(٤) المبرد : المقتضب ، ج٢، ص ٧٠ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة /عالم الكتب –بيروت -لبنان

﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾[1]

الفاء لأبد منها في جواب (أمّا) فقد صارت هاهنا جواباً لها ، والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب (إن).

وفي شرح الكافية يقول الرضي [2]

(وأما (أمّا) فإن كان بعدها (مِن) أو (ما) أو (أي) وبعدها فعل مضارع فأنه يقبح جعلها شرطيةً لأنّ الجواب لأمّا دون كلمة الشرط التي بعدها ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا في (آتيك إن تأتني) فالأولي جعلها موصولةً نحو (أمّا مَن يأتيني فإني أكرمه).

وإن كان بعدها ماضٍ جاز جعلها شرطيةً وموصولةً نحو (أمّا مَن أتاني فإني أكرمه)

قال تعالى :﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾[3]

وفي البحر المحيط:

(إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف وذهب أبو عليّ الفارس إلى أن الفاء جواب (إنْ) وجواب (أمّا) محذوف وذهب الأخفش إلى أن الفاء جوابٌ لأمّا والشرط معاً)[4]

قال ابن يعيش :

---

(١) سورة الواقعة : الآية رقم (٩٠،٩١).
(٢) الرضي الاستراباذي : شرح الكافية ، ج٢، ص ٢٤٢
(٣)سورة الواقعة : الآية رقم (٨٨)
(٤) انظر البحر المحيط ، ط، ص ٢١٦، و أمالي الشجري ،ج١، ص٣٥٦ وشرح الكافية للرضي ، ج٢، ص٣٦٩

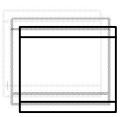

(فالشاهد فيه رفع (يقولُ) وهو الجواب ، وأما الجزم فصحيح على ما ذكرناه وأما الرفع فقبيح ، والذي جاء منه في الشعر فمتأول من قبيل الضرورة فقوله (يقول لا غائبٌ مالي ولا جَزِم).

فسيبويه : يتأوله على إرادة التقديم كأنّ المعنى يقول إن أتاه خليل وقد استضعف ، والجيد أن يكون على إرادة الفاء فكأنه قال : (فيقول) والفاء قد تحذف في الشعر[١] نحو قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ[٢]

كما في البيت السابق

ويقول ابن هشام بعد ذكر البيت السابق :(فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصل –(أقوم إنْ قام ، ويقولُ إن أتاه خليل .

والمبرد يري أنه هو الجواب ، وأن الفاء مقدرة (كما تقدم). والشاهد فيه رفع (يقول) على نية التقديم والتقدير(ويقول إن أتاه خليلٌ) وجاز هذا لأنّ (إنْ) غير عاملةٍ في اللفظ) [٣]

ويقول ابن هشام في أوضح المسالك قسم جوازم المضارع: (وكل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطاً وثانيهما جواباً وجزاءً ، ويكونان مضارعين نحو: ﴿وَإِن

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٨، ص ١٥٨ /عالم الكتب -بيروت
(٢) البيت : من البسيط وهو لكعب بن مالك في ديوانه ، ص ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٥٦/٢ ولسان العرب ٤٧/١١(بجل)
(٣) ابن هشام : شذور الذهب ، ص ٣١٤ تقديم إميل بديع يعقوب /دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان.

تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [1] وماضيين نحو:﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[2] وماضياً فمضارعاً نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾[3] وعكسه وهو قليل نحو :(من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له) ومنه : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ﴾ [4] لأن تابع الجواب جواب ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ(لم) قوى كقوله وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول :

وَإِن أَتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ يَقولُ لا غائِبٌ مالي وَلا حَرِمُ

ونحو (إن لم تقم أقوم) ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف) (وذهب ابن هشام في مغنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة وهذا هو مذهب الجمهور، تابع هنا ابن مالك والفراء في أنه جائز في سعة الكلام وهو الحق فقد روى البخاري قول عائشة رضي الله عنها :(أنّ أبابكر رجلٌ أسيف متى يقم مقامك رق). وقد وردت أبياتٌ كثيرةٌ منها قول الآخر:

مَن يُكدِني بِسَيِّءٍ كُنتَ مِنهُ كَالشَجا بَينَ حَلقِهِ وَالوَريدِ

ثم يقول (ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذا الحالة أحسن من جزمه وليس صحيحاً ما ذهبوا إليه ، ثم هذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب

---

(١) سورة الأنفال : الآية رقم (١٩)
(٢) سورة الإسراء : الآية رقم(٨)
(٣) سورة الشوري : الآية رقم (٢٠)
(٤) سورة الشعراء : الآية رقم (٤)

والمرفوع المذكور دليله ورتبته التقديم على أداة الشرط وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء أي فهو يقول .

وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها من فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب فجئ به مرفوعاً وهذا مال إليه ابن هشام [1]

(١) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج٤، ص٢٠٥، ٢٠٧، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد /منشورات المكتبة العصرية –صيدا –بيروت.

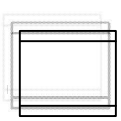

الدراسة الدلالية:

وَإِن أَتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسأَلَةٍ يَقولُ لا غائِبٌ مالي وَلا حَرِمُ

الدلالة المعجمية للبيت:

الخليل ، هنا الفقير و المعوز ، المسألة : طلب العطاء والحاجة الجزم بكسر الراء : الممنوع:

ويقول : إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنه يقول له : مالي موجود ولا حرمان لك منه : أي إنه رجل كريم لا يرد سائلاً مهما كانت الظروف[1]

(١) أبو الحسن الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣، ص ٢٥٨ ، أشراف د. إميل بديع يعقوب /دار الكتب العلمية.

المطلب الثاني

ظاهرة ضعف رفع الجزاء

قال الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنّكَ إِنْ يُصَرعْ أَخُوك تُصْرَعُ[1]

ورد البيت برفع لفظ (تصرعُ) على ضعف ، والصحيح جزمه لأن الشرط مضارع ، والجزاء مضارع.

الدراسة النحوية:

إذا وقع فعل الشرط ، والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف كما ذكر في البيت.

سيبويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر (إنّ) وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر (إنّ).

والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر (إنّ).

وأصل المسألة مجئ فعل الشرط مضارعاً ، وجوابه مضارع والواجب جزم الجواب في مثل هذه الحالة ، ورفعه ضعيف ولم يكن خاصاً بضرورة الشعر بدليل قراءة طلحة بن سليمان في قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [1] برفع يدركُكُم

---

(١) البيت : لعمرو بن خثارم البجلي في منافرة بين جرير بن عبدالله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي يرد على الأقرع بن حابس . وهو من زجر لعمرو بن الخثارم البجلي وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي ١٩٧/٢ وفي شواهد سيبويه ٤٣٦/١ والمقتضب ٧٢/٢ وابن يعيش ١٥٨/٨ والأشموني ١٨/٤ وشرح ابن عقيل ٣٧٦/٢ ولسان العرب ٤٦/١١(بجل)

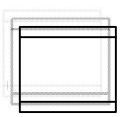

وقال ابن يعيش[٢]

(رفع على لغة التقديم ، وهو رأي سيبويه : والشاهد فيه على مذهب سيبويه تقديم (تصرعُ) في النية ولهذا رفعه بلا فاء ، وهو مع هذا متضمن الجواب في المعنى. والتقدير إنك تصرعُ إنْ يصرع أخوك ، وهذا من ضرورة الشعر لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الثاني . وهذا عند المبرد على حذف الفاء)[٣]

وعند أبي حيّان [٤]

(وإذا رفع المضارع الواقع جواباً للشرط المضارع فعله غير الداخل عليه لم ، فإن كان قبله ما يمكن أن يطلبه نحو قوله:

يَا أَقَرعُ بنُ حَابِسِ يَا أَقْرعُ إنّكَ إنْ يُصَرعْ أخُوك تُصْرَعُ

أو لم يكن نحو إنْ تأتيني آتيك فالأولي عند سيبويه في الأولي (أي البيت السابق) أن تكون على التقديم والتأخير وفي الثانية ، أن يكون على حذف الفاء أي فآتيك وجوز العكس سيبويه.

وقال المبرد هما على حذف الفاء فيهما .

(وقيل إن كانت الأداة اسم شرط بالمضارع المرفوع على إضمار الفاء ، فإن كانت غير اسم شرط فعلى التقديم والتأخير).

وعند الرضي قال:

---

(١) سورة النساء : الآية رقم (٧٨)
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ،ج٨، ص ١٥٨ /عالم الكتب -بيروت
(٣) المبرد: المقتضب ،ج٢، ص ٧٢
(٤) أبو حيان : ارتشاف الضرب . تحقيق د. مصطفي النماس ، ج١، ص٥٥٥/مطبعة المدني –القاهرة ١٩٨٧م

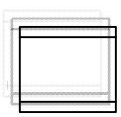

(واستشهد به على الكوفيين استدلوا به على أن رتبة الجزاء التقديم فرفع (تصرعُ) مراعاة لأصله ولو كان رتبته التقديم لجزم) وقال في موضع آخر (ورَّد بمنع كون رتبه الجزاء قبل الأداة ، لأن الجزاء من حيث المعنى لأزم في الظروف المبنية ورتبه اللازم بعد المجزوم وقوله تضرع ضرورة إما على حذف الفاء ، وإما على التقديم والتأخير للضرورة)[1]

وفي شرح الأشموني عند ذكر البيت

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرعُ إِنّكَ إِنْ يُصَرعْ أَخُوك تُصْرَعُ

قالوا رفع الجزاء بعد مضارع ضعيف بناءً على البيت أعلاه.

ومثله قوله:

فَقيلَ تَحَمَّل فَوقَ طَوقِكَ إِنَّها مُطَبَّعَةٌ مَن يَأتِها لا يَضيرُها[2]

وقراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [3] وقد اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع.

فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً

وفصل سيبويه ، بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو (إنك) في البيت فالأولي أن يكون على التقديم والتأخير ، بين ألاّ يكون فالأولي أن يكون على حذف الفاء ،

(١) الشيخ رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية في النحو ، ج٤-٥،ص ٣٤٥، ١٠٤/مطبعة عالم الكتب بيروت٢٠٠٠م.
(٢) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي ، من شواهد الكتاب ٤٣٨/١ والمقتضب ٧٢/٢
(٣) سورة النساء : الآية رقم (٧٨)

و إلاّ فعلى التقديم والتأخير وجواز العكس ، وقيل : إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، و إلاّ فعلى التقديم والتأخير.

وقال ابن الأنباري : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قيل (إنْ) كقولهم (طعامك إن تزرنا نأكل) تقديره طعامك نأكل إن تزرنا [1]

(١) الأشموني : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ،ج١، ص ٥١-٥٢ تحقيق د. عبدالحميد السيد /المكتبة الأزهرية للتراث.

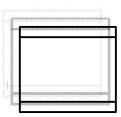

الدراسة الدلالية:

يَا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ

الدلالية المعجمية للبيت

في معنى الأقرع : وهو الثعبان السام أو هو من كانت أذناه صغيرتين وفي الحالتين يسمى به إذا قصد الشجاعة ويلقب به إذا قصد الاشعار بالذم.

والصرع : المكان الذي تحدث فيه المقتلة ويصرع فيها الرجال أو هو في معنى الهزيمة ككل.

والمعنى العام للبيت

أن عمر بن خثارم البجلي يرد على الأقرع بن حابس إما بقصد عدم التفرقة بمعنى توحد هزم أو بمعنى أن ما يجرى على أخيك من المقادير يصلك لا محالة.

والمجال منافحة.

والأقرع بن حابس صحابي جليل أسند إليه سيدنا عمر بن الخطاب بعض المهام وكان جميلاً حتى قال عنه عمر رضى الله عنه إنه يوسف هذه الأمة.

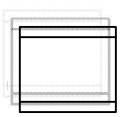

المطلب الثالث

ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل

المضارع الواقع بعد الجزاء

قال الشاعر:

فَإِن يَهلِك أَبو قابوسَ يَهلِك رَبيعُ الناسِ وَالشَهرُ الحَرامُ

ونأخذ بَعدَهُ بِذِنابِ عَيشٍ أَجَبِّ الظَهرِ لَيسَ لَهُ سَنامُ [1]

روى من البيت الثاني كلمة (نأخذّ) بجواز الرفع والنصب والجزم وأما الجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، وأما الرفع للاستئناف والفعل متجرد عن الناصب والجازم وأما النصب فالواو للمعية والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة.

الدراسة النحوية:

(يقول ابن عقيل في شرحه لبيت ابن مالك:

والفِعلُ مِن بَعدِ الجَزَا إن يَقتَرِن بِالفَاء أو الوَاوِ بتَثلِيثٍ قَمِن[2]

(إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ(مضارع) مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه ، الجزم ، والرفع ، والنصب . وقد قرئ قوله تعالى :

---

(١) البيتان : من الوافر ، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص ١٠٦ وخزانة الأدب ٥١٦/٧، ٣٦٣/٩ وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٦-٨٥ والكتاب ١٩٦/١، وشرح الأشموني ٥٩٣/٣ وشرح ابن عقيل ، ص ٥٨٩ ولسان العرب ٢٤٩/١(جب) والنابغة هو زياد بن معاوية بن خبان بن جابر بن يربوع الذبياني القطفاني المضري أبو أمامه (....-١٨ق.هـ) شاعر جاهلي من الطبقة الأولي من أهل الحجاز عاش عمراً طويلاً ونادم النعمان بن المنذر له ديوان شعر مطبوع /الشعر والشعراء ، ص ١٦٣، طبقات فحول الشعراء ، ص ٥٦، الأعلام ٥٤/٣.

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ج٢، ص٣٧٧

﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[1]

بجزم (يغفر) ورفعه ونصبه وكذلك روى بالثلاثة لفظ (نأخذ) في البيت أعلاه.

ويقول الأشموني: [2] شارحاً بيت ابن مالك:

والفِعلُ من بَعدِ الجَزَاء إن يَقتَرِن بِالفَاء أو الوَاوِ بتَثْلِيثٍ قَمِن

أي خقيق (فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوباً وهو قليل .

قرأ عاصم[3] وابن عامر[4] ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس[5] بالنصب وقرئ بهن: ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [6] : ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾[7]

وقد روى بهن:

فَإِن يَهلِك أَبو قابوسَ يَهلِك رَبيعُ الناسِ وَالشَهرُ الحَرامُ

وَنأخذ بَعدَهُ بِذِنابِ عَيشٍ أَجَبِّ الظَهرِ لَيسَ لَهُ سَنامُ

ثم يقول :

---

(١) سورة البقرة : الآية رقم (٢٨٤)
(٢) الأشموني : منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج٤، ص٥٩-٦٠ شرح الدكتور عبدالحميد السيد/المكتبة الأزهرية للتراث.
(٣) عاصم بن أبي النجود – أحد القراء السبعة
(٤) ابن عامر هو أبو نعيم عبدالله بن عامر الدمشقي المقرئ (٨-١١٨هـ) أحد القراء السبعة
(٥) ابن عباس : عبدالله بن عباس الصحابي الجليل وحبر الآمة من كبار المفسرين .
(٦) سورة الأعراف : الآية رقم (١٨٦)
(٧) سورة البقرة : الآية رقم (٢٧١)

(وإنما جاز النصب بعد الجزاء ، لأن مضمونة لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام).

الدراسة الدلالية:

فَإِنْ يَهلِكْ أبُو قَابُوس يَهِلكْ رَبيعُ النَّاسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعده بـذَنَابِ عَيْشٍ أحَّبِ الظهرِ لَيْسَ له سَنَامُ

الدلالة المعجمية للبيت:

ذنب كل شئ آخره ، وجمعه ذناب ، والذناب بكسر الذال عقب كل شئ وذناب كل شئ عقبه ومؤخره بكسر الذال قال :

ونأخـذْبعده بـذَنَابِ عَيْشٍ أحَّبِ الظهرِ لَيْسَ له سَنَامُ

أحب الظهر : وبعير أحب بيِّن الجيب أي مقطوع السنام

وجب السنام : يجبه جباً : قطعه

والجيب : قطع في السنام وقيل هو أن يأكله الرحل أو القتب فلا يكبر بعير أجب وناقة جباء[1]

وقال البغدادي في الخزانة :

وقوله (ونأخذ بعده) الخ الذناب والذِّنابة بكسرها والذُّنابي بالضم والقصر الذنب قال الشنتمري المستعمل للبعير ونحوه الذنب وللطائر الذَّنابي وللعين ونحوها الذَّنابة ولما لا خير فيه.

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج١، ص ٢٤٩ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مطبعة دار الفكر ١٤١٠هـ

والأجب بالجيم : الجمل المقطوع السنام ، والسنام حدبة البعير

يقول : إن مات يقيناً في ظرف عيش قد مضى صدره ومعظمه وخيره وقد يقى منه ذنبه ، ويكون العيش كبعير قد جُبَّ سنامه.

يريد صار الناس بعده في أسوأ حال وأضيف عيش وذل ، وتمسكوا منه بمثل ذنب بعير أجب الظهر[1].

والسنام يستعار للعز حتى كأنه غلب فيه

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٩ ، ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع

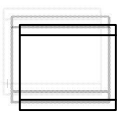

الفصل الثالث

المنصوبات

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : منصوبات الأسماء

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول:**ظاهرة حكم الاسم بعد ليت المقرونه بما**

المطلب الثاني:**ظاهرة حكم المثني المنصوب عند الجمهور وبعض القبائل.**

المطلب الثالث:**ظاهرة جواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقديم الخبر على الاسم**

المطلب الرابع:**ظاهرة حكم (لا) التي لنفي الجنس**

المطلب الخامس:**ظاهرة نصب الاسم بالفعل المحذوف**

المطلب السادس:**ظاهرة حكم تابع المنادي**

المطلب السابع:**ظاهرة حكم تابع ما أضيف للمصدر**

المطلب الثامن:**ظاهرة ما جاز في الاسم على المستثني منه**

المطلب التاسع:**ظاهرة حكم المستثني المتقدم على المستثني منه**

المبحث الثاني : منصوبات الأفعال

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: **ظاهرة حكم إعمال (أن) الناصبة مضمرة**

المطلب الثاني: **ظاهرة حكم ما وقع بين الشرط والجزاء**

المطلب الثالث:**ظاهرة حكم ما جاز فيه النصب والجزم والرفع**

المبحث الثالث : ما امتنع نصبه للضرورة

وفيه مطلب واحد

المطلب الأول : حكم إجراء النصب الرفع والجر

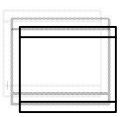

المطلب الأول:

ظاهرة حكم الاسم بعد ليت المقرونة بما

قال الشاعر :

قالتْ ألاَ ليتما هذا الحمامَ لنا إلــي حمَامتنا أوْنصْفَهُ فقدِ[1]

روى هذا البيت بنصب (الحمام) ورفعه.

فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة

وأما الرفع فعلى أهمالها

الدراسة النحوية

والمعروف عند النحويين كافةً أنَّ (ما) غير الموصولة إذا اتصلت (بإنَّ) وأخواتها كفتها عن العمل إلا في ليت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال.

وبذلك ورد بيت الشاهد السابق ، جاء في الكافية (وتلحقها) (ما) فتلغي على الأفصح [2] وقال في شرح الكافية (إذا دخلت ما على ليت جاز أن تعمل وتلغي وروى قوله هذا (الحمامُ) في البيت الشاهد نصباً ورفعاً ، والإلغاء أكثر لأنها تخرج بها عن الاختصاص بالجملة الاسمية ، فالأولي ألاَّ تعمل كما تقدم في (ما) الحجازية ، وإذا أهملت فما كافة.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والأغاني ،ط١١، ص ٣١ والأنصاف ،ج٢،ص٤٧٩، وتخليص الشواهد ، ص٣٦٢ وخزانة الأدب ،ج١٠، ص ٢٥١، وشرح الشواهد والمغني ،ط،ص٧٥،شرح المفصل ٥٨/٨ والكتاب ١٣٧/٢، ومغني اللبيب ٦٣/١، بلانسبة في أوضح المسالك، والأشموني وشرح قطر الندي.

(٢) ابن الحاجب : كتاب الكافية في النحو

ومذهب الجمهور : أنّ (ما) الكافة حرف [١]

وجاء في المغني عن أوجه (ما) الحرفية (الوجه الثالث أن تكون زائدةً وهو نوعان كافة وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع:

أحدها : الكافة عن عمل الرفع

وثانيها : الكافة عن عمل الرفع والنصب وهي المتصلة بإنَّ وأخواتها[٢]

ومن حيث وجوه الإعراب في الروايتين ، أعنى نصب الحمام ورفعه قال ابن هشام (ويحتمل أن الرفع على أن (ما) موصولة وأن الإشارة خبر (هو) محذوفاً أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذٍ على الإهمال ولكنه احتمال مرجوح).

أما وجه النصب فهو على إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه، أو عطف بيان عليه ، أو نعتٌ له).

أما العلة في كون (ما) كافةً عن العمل فلأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الأفعال ، فوجب أهمالها لذلك نحو (إنما زيدٌ قائمٌ) و(كأنما خالدٌ أسدٌ) و(ولكنما عمروٌ جبانٌ) و(لعلما بكرٌ عالمٌ).

وقد يبقي العمل وتجعل (ما) ملغاة ، وذلك مسموع في البيت لبقاء اختصاصها كقوله : قالتْ ألاَ ليتما هذا الحمامَ لنا إلـي حمَامتنا أوْبِصْفهُ فقد

(١) الرضي الاسترابادي : شرح الكافية في النحو ، ج٢، ص ٣٤٨ ، تحقيق الشيخ محمد نور الحسن ،مطبعة حجازي -مصر

(٢)ابن هشام : مغنى اللبيب ، ص ٤٣، تحقيق د. مازن المبارك ، نشر دار النقد – بيروت.

روى بنصب البواقي من أخوات (إنَّ) فذهب الزجاج[١] وابن السراج [٢] إلى جوازه فيها قياساً ، ورافقهم الناظم ولذلك أطلق قوله (وقد يُبَقيَّ العملُ) .

ومذهب سيبويه المنع لما سبق أنّ ما أزالت اختصاصها وهيأتها للدخول على الفعل.

وقال ابن يعيش[٣] في شرح المفصل:

قالتْ ألاَ ليتما هذا الحمامَ لنا إلـي حمَامتنا أوْبِصْفهُ فقد

البيت للنابغة الذيباني ، والشاهد فيه قوله (ألا ليتما هذا الحمام لنا) وأنه قد روى على وجهين بالنصب والرفع ، فالنصب من وجهين :

أحدهما: على إعمال ليت على ما وصفنا لبقاء معناها

والأخر : أن تكون (ما) زائدة مؤكدوة ،على ما ذكرناه ، وقد كان رؤية ينشده مرفوعاً.

ورفعه من وجهين (أحدهما) أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة ، والتقدير : ألا ليت الذي هو الحمامُ ، على حد ما أنا بالذي قائل لك شيئاً .

والأخر على إلغاء ليت وكفها عن العمل) أ.هـ[٤]

---

(١) الزجاج : هو أبو اسحق إبراهيم بن السري بن سهل ، كان صاحب اختيار في النحو والصرف من كتبه "المعاني في القرآن" والفرق بين المؤنث والمذكر ، مات سنة ٣١١هـ ،نزهة الألباب ، ص١٨٣

(٢) السراج : هو أبوبكر محمد بن السراج ، أخذ عن المبرد ، وأخذ عن الزجاج والسيرافي ، والفارس ، مات سنة ٣٥٦هـ ، نزهة الألباب ، ص١٨٣

(٣) ابن يعيش : يعيش بن علي بن أبي السرايا محمد بن علي ، أبوالبقاء (٥٥٣-٦٤٣هـ) معروف بابن يعيش وبابن الصانع من كبار علماء العربية أصله من الموصل ، لكنه ولد ومات في حلب ، رحل إلى دمشق وبغداد ، كان محاضراً طريفاً كثير المجون، مع سكينةوقار ، من كتبه ومؤلفاته (شرح المفصل) و(شرح التصريف الملوكي) لابن جني /وفيات الأعيان ٤٦/٧، والأعلام ٢٠٦/٨.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ،ج٢، ص٥٨، عالم الكتب -بيروت

الدراسة الدلالية:

قالتْ ألاَ ليتما هذا الحمامَ لنا إِلــي حمَامتنا أوْبِصْفهُ فقد

الدلالة المعجمية لألفاظ البيت:

اللغة والمعنى :

(فقد) هنا اسم بمعنى (يكفي) أو اسم بمعنى (كاف) أو بمعنى الواو تقول:

ألا ليت هذا الحمام كله لنا ، أو نصفه مضافاً إلى حمامننا فهو (كاف) لأنه يصير مائة[١]

(١) الأشموني : شرح الأشموني ، ط١ ، ص٣١١

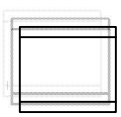

المطلب الثاني

ظاهرة حكم المثني المنصوب عند الجمهور وبعض القبائل

قال الشاعر :

أعْرِفُ مِنْـها الجِيّد والعينانا ومِنخرينِ أشْبَهـا ظبيْانَا[1]

والروايـة فـي كلمـة (العينـان) وقعـت مفعولاً بـه منصـوباً وهـي مثنـي وحقهـا أن تكـون (العينين) على رأي الجمهور.

الدراسة النحوية:

كلمـة (العينـان وقعـت مفعـولاً بـه منصـوباً وهـي تشـبة العين ، فكـان حقهـا أن تكـون (العينين) بالياء نصباً ، لأن المثنـي فـي لغـة جمهور القبائل العربيـة ينصـب بالياء، وجاءت في البيت أعلاه على لغة من يلزم المثني الألف في جميع حالاته الإعرابية، وهي لغة كنانة ، وبنى الحارث بن كعب ، وبنـي العنبر ، وبنـي هجيم ، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل ، وزهير ، وخثهم ، همدان ، وعذرة.

كذلك فإن من حق المثنـي أن تكسر نونـه فـي غالـب لغـات القبائل العربيـة وقد تفتح لغة كقول حميد بن ثور الهلالي

---

(١) البيت : في رواية أخرى (أعرف منها الأنف العينان) وهو رجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، بلا نسبه في أوضح المسالك ٦٤/١ وخزانة الأدب ٤٥٢/٧- ٤٥٣-٤٥٦-٤٥٧، وشرح الأشموني ٣٩/١ وشرح ابن عقيل ، ص٤٢ وهمع الهوامع ٤٩/١ ورؤية هو: بن عبدالله العجاج بن رؤية التميمي السعدي (.....١٤٥هـ) راجز من الفصحاء المشهورين كان أكثر إقامته في البصرة أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بامامته في اللغة له ديوان /وفيات الأعيان ٣٠٣/٢، والأعلام ٣٤/٣.

علـىَ أخْـوَذيِيْنَ استقلتَ عَيِشَّيةً فما هِـيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وتغيبُ[1]

والدليل على أن نون (أحوذيين) لغةٌ وليس ضرورةً أن البيت لا ينكسر ، ويظل موزوناً على بحره ، ومن هنا جاءت الرواية للبيت أعلاه (متحرين) على هذا التخريج.

أما (ظبيانا) فهو اسم سميَّ بالمثني ففي هذه الحالة له وجهان من الإعراب.

١. إعرابه قبل التسمية

٢. يجعل(كعمران) فيلزم الألف ويمنع الصرف بأن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كـ (اشهيباب) لم يجر إعرابه بالحركات)[2]

قال ابن يعيش :

(وقد فتحها بعضهم في موضع الرفع ، وأنشد أبوزيد في نوادره

أعْرِفُ مِنْـها الجِيّد والعيانا ومِتحرينِ أشْبَهـا ظبيْانَا

وقد حكي عن بعضهم : أن ضم النون في التثنية نحو الزيدانُ العمرانُ وهذا شاذ)[3]

الدراسة الدلالية:

(١) البيت : من الطويل : هو لحميد بن ثور ، في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧، وشرح المفصل ١٤١/٤، وشرح الأشموني ٣٩/١. لسان العرب ٤٨٦/٤ ، وهمع الهموامع ٤٩/١.
(٢)الأشموني : شرح الأشموني ،ط، ص٨٩ /مطبعة الحلبي.
(٣) أنظر ابن يعيش : شرح المفصل ،ج٤، ص ١٤٣ ،ط .عالم الكتب -بيروت

أعْرِفُ مِنْـها الجِيّد والعينان ومِتحرينِ أشْبَهـا ظبيْانَا

الدلالة المعجمية لألفاظ البيت

الجيد : العنق

المنخر : ثقب الأنف

ظبيان : قيل اسم رجل ، وقيل مثنى ظبي وهو الغزال وهنا لا معنى له ، والمرجح أن يكون اسم علم يقول :

إنه يعرف لها عنقاً ضخماً وعينين غربيتين ومنخرين يشبهان ظبيانا.

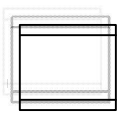

المطلب الثالث

ظاهرة جواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم

قال الشاعر :

فأصْبحوا والنوي عَاليٍ معرّسهم وليس كُلَّ النوي تُلقي المَسَاكِينُ[1]

روى هذا البيت برفع كلمة (كل) ونصبها من الشطر الثاني ويروى بالياء التحتية والتاء الفوقية في كلمة (تلقي) .

الدراسة النحوية:

روى هذا البيت بالياء التحتية ، بالتاء الفوقية في كلمة (تلقي) نص على ذلك الرواة الثقاة.

قال الأشموني : (وفي رواية تلقي بالتاء المثناة من فوق)[2] وقال القاضي بهاء الدين ابن عقيل[3] (إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق وروايته هكذا تكون حجةً لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم ، بذلك لا يكون موهماً لجواز ما استبان امتناعه قال في الخلاصة.

ومضمر الشأن أنو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لحميد بن ثور ، في الأزمنة والأمكنة ٣١٧/٢، والكتاب ١٤٧/١،-١٤٧، وبلا نسبه في الأشباة والنظائر ، وخزانة الأدب ٢٧٠/٩ وشرح أبيات سيبويه ، ١٧٥، وشرح ابن عقيل ، ص١٤٥

(٢) الأشموني : شرح الأشموني ،ط.ص ٢٥٧/مطبعة الحلبي

(٣)ابن عقيل : شرح ابن عقيل ،ط١، ص ٢٨٧ ، تأليف الدكتور محمد محي الدين عبدالحميد

أي إن وقع في العامل شيءٌ من كلامٍ موهمٍ جواز ماتبين أنه ممتنع أو بعبارة أخرى(إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى كان وأخواتها معمول خبرها فأوله على أن في كان ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن)[١]

وعليه ففي حالة الإعراب فإنّ يُلقي بالتحتية فعل مضارع وفاعلها المساكين وكُلَّ مفعول مقدم ليلقي ، أما ليس ففعل ماضى ناقص ، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس أما على رواية (تلقي) بالفوقية فالإعراب كما هو مادامت كل منصوبة على المفعولية.

وأما على رواية كُلَّ بالرفع فإنها أي كُلَّ المرفوعة تقع اسماً لليس ولا يكون هناك مجال لضمير الشأن الذي نحن الآن بصدده)

ويقول ابن يعيش [٢]

والشاهد في هذا البيت هنا قوله (فأصبحوا) ومعناه دخلوا في وقت الصباح ، فهو فعل تام لا يحتاج إلى منصوب ، وقد استشهد به سيبويه[٣] على الإضمار في ليس وأن اسمها ضمير الشأن

(١ المصدر السابق ،ط١، ص ٢٨١
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ،ج٣، ص ١٠٤ /عالم الكتب -بيروت
(٣)سيبوبه :الكتاب ، ط١ ، ص ٣٧٢

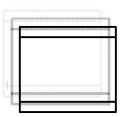

الدراسة الدلالية:

فأصْبحوا والنوى عَاليِ معرّسهم وليس كُلَّ النوي تُلقي المَسَاِكينُ

الدلالة المعجمية للبيت:

اللغة

أصبحوا : دخلوا في الصباح

النوى : ج. نواة التمر

المعرّس : مكان نزول القوم ليلاً.

يصف الشاعر كرمه فيقول : إن الضيوف قد نزلوا به ليلاً ، وعند الصباح ظهر لهم نوى التمر كومةً كبيرةً مع العلم أنهم لم يرموا جميع نوى التمر الذي أكلوه بل بلعوا بعضاً منها ، وهذا دليل على كثرة ما قدم لهم من التمر.

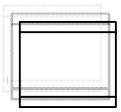

المطلب الرابع

ظاهرة حكم اسم لا التي لنفي الجنس

قال الشاعر :

إِنّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عوَاقبهُ فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتَ للشَّيبِ[1]

روى هذا البيت ببناء اسم لا التي لنفي الجنس على الكسرة نيابةً عن الضمة (لا لذاتِ).

كما روى مبنياً على الفتح عند بعضهم (لا لذاتَ)

الدراسة النحوية:

وهذا البيت يعالج اسم لا التي لنفي الجنس ، فاسمها إما أن يكون:

(١) مضافاً.

(٢) أو شبيهاً بالمضاف .

(٣) أو مفرداً ، بمعني أنه لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل فيه المثني والجمع ، وعن مبحث (لا) يقول ابن هشام الأنصاري [2]

لا على ثلاثة أوجه:

أحدهما أن تكون نافية ، والثاني: أن تكون عاملة عمل ليس والثالث أن تكون عاطفة)

---

(١) البيت : وهو من البسيط وهو لسلامه بن جندل في ديوانه ، ص ٩١ ، و تحقيق الشواهد ، ص ٤٠٠، وخزانة الأدب ٢٧/٤ والشعر والشعراء ، ص ٢٧٨، وشرح شذور الذهب ، ص ١١١، وشرح ابن عقيل ، ص ٢٠١ ، وهمع الهوامع ط، ص ١٤٦.

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ، ط، ص ٢٥٧ ، تحقيق د. مازن المبارك /نشر دار الفكر -بيروت

والوجة الأول وهو أن تكون نافية هي التي نحن بصدد مبحثها هنا : فهي تعمل عمل (إنّ) وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنقيص ولا تعمل إلا في النكرات.

وأما إذا تكررت فيجوز إلغاؤها نحو (لا بيعٌ فيه ولا خلة) ونحو (لا حول ولا قوة إلا بالله) بفتح الاسمين ورفعهما).

وعليه فإن اسم (لا) التي لنفس الجنس يأتي إعرابه كالأتي:

أ. إذا كان مفرداً يبني على الفتح لأن نصبه بالفتحة.

ب.إذا كان مثنى ، أو جمع مذكر سالم فيبني على ما كان ينصب به وهو الياء.

ج. إذا كان جمع مؤنث سالم فيبني على ما كان ينصب به وهو الكسرة.

وأما بناؤه على الفتح فعلى الجواز وعليه خرّج البيت على البناء على الكسر في (ولا لذاتِ) وعلى البناء على الفتح في (ولا لذاتَ).

وبعض النحويين يسمى (لا) التي لنفس الجنس (لا التبرئة) قال الرضي : (ولا التبرئة للمبالغة في الجنس ، أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً ، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده ، وتسمى (لا التبرئة) لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر) [1]

(١) الرضي الاسترابادي : شرح الكافية ، ط، ص ٢٥٧ ، تحقيق د. مكرم /عالم الكتب –بيروت.

ويقول البغدادي في الخزانة : (على أن جمع المؤنث السالم يبني على الفتح مع (لا) بدون تنوين ، (كلذاتَ) في البيت ، فإنه مبني مع لا على الفتح ، ورواه شراح الألفية على الفتح والكسر كما يجوز مثله في الجمع المؤنث السالم المبني مع لا)[1]

ويقول ابن يعيش في شرح شذور الذهب (أنّ (لا) إذا كانت للنفي ، وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره ، بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده ، وكان الاسم مفرداً ونفي بالمفرد هنا وفي باب النداء ، ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثني أو مجموعاً فإنه حنيئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين ، والبناء على الياء في مسألتين ، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة .

أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه : أن يكون الاسم غير مثني ولا مجموع نحو (رجل) و (فرس) أو مجموعاً جمع تكسير نحو (رجال) و(أفراس) تقول (لا رجلَ في الدار) و(لا فرسَ عندنا) ولا (رجالَ في الدار) و(لا أفراس عندنا) وأما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثني أو مجموعاً جمع مذكر سالماً نحو (لا رجلينُ) و(لا قائمينُ) .

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح ، فضابطه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين نحو (مسلماتٍ) تقول (لا مسلمات في الدار) .

الدراسة الدلالية:

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ط٤، ص ٢٧-٢٨، تحقيق محمد عبدالسلام هارون /مكتبة الخانجي القاهرة ، ط ١٨٩٣م.

إِنّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عوَاقبهُ فيه نلذ لا لذَّات للشَّيبِ

الدلالة المعجمية للبيت

اللغة:

العاقبة : النهاية ، ومجد عواقبه : أي محمودة نهايته

الشَّيب : جمع أشيب وهو الذي ابيض شعره

يقول : إن المجد واللذات للشباب بعكس المشيب الذي لا يحمل إلا العجز والهرم.

وعند البغدادي :

قوله (أودى) أي ذهب واضمحل ، وحميداً حال من الشباب أي محموداً وكرر أودى للتأكيد ، والمراد به التحسر والتفجّع لا الإخبار المجرد قال ابن الأنباري[1] التعاجيب : العجب يقال إنه جمع لا واحد له وروى (ذو الأعاجيب)جمع أعجوبه والمعنى كان الشباب كثير العجب ، ويعجب الناظرين إليه ويروقهم واسم الإشارة المصدر أودى ، وروى بدل أودى ولىّ.[2]

(١) ابن الانبارى : عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري كمال الدين أبو البركات الأنباري من علماء اللغة ، والأدب ، وتاريخ الرجال ، زاهد ، عفيف ، خشن العيش والملبس له (نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أسرار العربية ، والأنصاف) الأعلام ٣٢٧/٣.

(٢) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ج٤، ص ٢٧ ، مطبعة الخانجي بالقاهرة

المطلب الخامس

ظاهرة نصب الاسم بالفعل المحذوف

قال الشاعر :

فَارِساً مَّا غَادَرْهُ مُلْحِماً غيَر زَميلٍ ولاِ نكْسٍ وَّكِل[1]

روي بنصب (فارساً) على أنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ويروى بالرفع ترجيحاً له على النصب (فارس).

ولما جاء منصوباً دل على جواز الوجهين

الدراسة النحوية:

والحق أن كل اسم لا يوجد ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه فحكمه جواز الوجهين وإن كان الرفع أرجح لأن النصب بالإضمار ، وعدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وعلى ذلك كان الرفع مختاراً ، وهذا هو مبحث الاشتغال وعرفه العلامة الأشموني قال:

(أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه)[2]

وعرفه ابن عقيل بقوله :

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٣ ، وله ولامرأة من بني الحارث ، في شرح شواهد المغني ٦٦٦/٢، ولامرأة من بني الحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ص ١١٠٧ ، لسان العرب ١٧/١١(جلل) وشرح ابن عقيل ، ص٢٦٧، ومغنى اللبيب ٥٧٧/٢. وعلقمة هو : علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس (..... نحو ٢٠ق هـ) شاعر جاهلي من الطبقة الأولي ، له مساجلات مع امرئ القيس ، له ديوان مشروح /الأعلام ٢٤٧/٤.

(٢) الأشموني : أوضح المسالك ، ج٢، ص ٦٩ المسمى منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد /مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١-١٩٥٣م ، علي بن محمد بن عيسي أبو الحسن نور الدين الأشموني (٨٣٨-٩٠٠هـ) نحوي من فقهاء الشافعية ومولده بالقاهرة له مؤلفات عديدة منها (شرح ألفية ابن مالك في النحو وغيرها) الأعلام ١٠/٥

(أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه)[١]

والتعريفان لهما دلالة واحدة.

ونص النحويون على أن الاسم المشتغل عنه يجب أن يكون صالحاً للابتداء به ، أي لا يكون نكرة محضة أجيب بأن (ما) وإن كانت زائدة فهي قائمة مقام الوصف أي فارساً أي فارس [٢]

كما هو معلوم فإن النكرة إذا وصفت صح الابتداء بها.

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ج٢، ص ١٢٩

(٢) الصبان : حاشية الصبان ، ج٢، ص ٨٠ – محمد بن علي الصبان أبو العرفات (١٢٠٦هـ- ١٧٩٢م) عالم بالعربية والأدب من مؤلفاته (الكافية الشافية في علمي العروض والقافية وحاشيته على شرح الأشموني على الألفية /الأعلام ٢٩٧/٦.

الدراسة الدلالية:

فَارِساً مَّا غَادَرْهُ مُلْحِماً غيَر زَميلٍ ولِا نكْسٍ وَكِل

الدلالة المعجمية للبيت

قال : فارس خبر مبتدأ محذوف أي هو و(ما) زائدة للتفخيم شان المرثي أي فارس رفيع المحل ، وغادروه تركوه ، نعت ، وملحماً . قتيلاً طعمه لعوافي السباع والطير حال من الهاء وغير نعت ملحم.

والزّميل : بضم الزاي وفتح الميم المشددة وسكون الياء التحتية ولام الجبان الضعيف ، كأنه زُمِّل بالعجز كما يزمل الرجل في الثوب .

والنِكْس : بكسر النون وسكون الكاف ومهملة : المقصر عن غاية النجدة والكرم وأصله من السهام الذي انكسر فجعل أسفله أعلاه ، فلا يزال ضعيفاً والوكْل الجبان الذي يتكل على غيره فيضيع أمره [١]

وفي الأشموني :

غادروه : تركوه في مكانه . الملحم : الذي تغشاه الحرب من كل جانب فلا يجد لنفسه مخلصاً ، الزميل الجبان ، والنكس : الضعيف . ووكل : عاجز [٢]

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج١١، ص ١٧(جلل)
(٢)الأشموني : منهاج السالك ، ج١، ص ٤٣٥

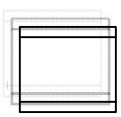

المطلب السادس

ظاهرة حكم تابع المنادي

قال الشاعر :

يَاتَيمَ تيم عَدِيٍ لاَأَبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُم في سَوْءَةٍ عُمَرُ [1]

في البيت أعلاه تكرر لفظ المنادي وقد أضيف ثاني اللفظين وفي هذه الحالة:

(١) يجوز في الأول النصب والضم (تيمَ – تيمُ).

(٢) يجب في الثاني النصب وعليه روى البيت أعلاه.

الدراسة النحوية:

ففي الأول يجوز الضم على أنه منادي مفرد ويجوز النصب على أنه منادي مضاف إلى عدي نحو ياتيمَ عدي ، فحذفت الأول لدلالة الثاني عليه أما الثاني فإنه منصوب على أنه:

(١) إما منادي بحرف نداء محذوف

(٢) أو تابع – بدل ، أو عطف بيان ، أو توكيد للأول باعتبار محله وهو (النصب) أو باعتبار لفظه صراحةً إذا كان الأول منصوباً.

(٣) أو مفعول به لفعل محذوف.

---

(١) البيت : من البسيط وهو لجرير في ديوانه ، ص ٢١٢، والأغاني ٣٤٩/٢١ ، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢، ٩٩/٣٠١،٤، ١٠٧، شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ١٠/٢ والكتاب ٥٣/١ ولسان العرب ١١/١٤(أبي) وجواهر الأدب ، ص١٩٩، وشرح الأشموني ٤٥٤/٢ ، همع الهوامع ١٢٢/٢.

جرير بن عطية بن خليفة الخطف بن بدر الكلبي اليربوعي (٢٨-١١٠هـ) الشاعر المشهور من تميم ولد ومات في اليمامة ، عاش بساجل شعراء زمنه ، وكان هجاؤه مراً ، وهو من أغزل الناس شعراً ، نقائضه مع الفرزدق هي الأكثر شهرة له ديوان /الشعر والشعراء ، ص ٤٧١ طبقات فحول الشعراء ، ص ٢٩٧ ، ٣٧٤ ، الأغاني ٤٥/٨ ، الأعلام ١١٩/٢.

وقد سمي أبو العباس المبرد هذا الباب: (باب الاسمين الذين لفظهما واحد والأخر منهما مضاف).

وذلك قولك (يازيدٌ زيدَ عمرو ، ويا تيمُ تيم عدى) فالأجود في هذا أن ترفع الأول لأنه مفرد ، وتنصب الثاني لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلاً من الأول ، وإن شئت كان عطفاً ، عطف بيان ، وهذا أحسن الوجهين .

والوجه الأخر أن تقول (يا تيم تيم عدي ، ويا زيد زيد عمرو)وذلك لأنك أردت بالأول يا زيد عمرو فإما أنك أقحمت الثاني تأكيداً للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف إليه استغناء بإضافة الثاني ، فكان في التقدير

إلا علالة أو بدا مة قارح نهو الجزارة [1]

أراد إلا علالة قارح أو بدامة نهر الجزارة فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني ، فيكون الكلام على هذا :مررت بخير وأفضل من ثم .

وقال الفرزدق :

يا من رأي عارضا يكفكفه بين ذراعي وجبهة الأسد

أراد بين ذراعي الأسد ، وجبهة الأسد ، وينشدون هذا البيت (بيت الشاهد) لجرير على الوجهين

يا تيم تيم عدى لا أبالكم لا يلقينكم في سوءة عمر

(١) البيت : للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس الشهير بالفرزدق (١١٠هـ) الشاعر المعروف.

(والأجود يا تيمُ تيمَ عدى (بضم الأول) لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شئ من موضعه)[1]

وفي شرح المفصل: (قال الشارح إذا كان المنادي مضافاً وكرر المضاف دون المضاف إليه وذلك نحو يا زيدَ زيدَ عمرٍ فإنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما : نصب الأول والثاني : والوجه الآخر : ضم الأول ونصب الثاني قال الخليل ويونس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب (فإذا نصبتها جميعاً) فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف إلى عمر والثاني تكرر لضرب من التأكيد وذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور وتقديره عنده ، يا زيد عمروٍ زيد عمرٍ ، حذف عمرو الأول اكتفاءً بالثاني.

الوجه الثاني : أن يضم الأول ، وينصب الثاني وهو القياس لأن الأول منادي مفرد معرفة بين باسم مضاف إما بدلاً وإما عطف بيان .

وعلى هذين الوجهين روى البيت أعلاه.

(١) المبرد : المقتضب ، ج٢ ، ص ٢٢٧ وما بعدها تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة /عالم الكتب – بيروت

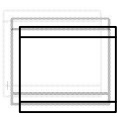

الدراسة الدلالية:

(يا تيم تيم عدي)

أضاف تيماً إلى عدى للتخصيص ، واحترز به عن تيم مرة في قريش ، وتيم بني الأدرم ، وعن تيم غالب بن فهر في قريش أيضاً ، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة وهو المذكور هو أخوتيم ، فإنهما ابنا عيد مناة بن أو بن طابخة بن الياس بن مضر.

ومعنى لا أبا لكم : الغلظة في الخطاب وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم ، شتماً له واحتقاراً ، ثم كثرت في الاستعمال حتى جعلت في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب.

وذكر أبو الحسن بن الأخضر أن العرب كانت تستحسن (لا أبا لك) وتستقبح (لا أمّ لك) لأن الأم مشفقة حنينة ، والأب جائز مالك .

وقوله (يلقينكم) بالقاف من الإلقاء وهو الرحى قال ابن سيدة من رواه بالفاء فقد صحف وحرف ، وروى (لايوقفنكم) والنهي واقع من اللفظ على عمر (والسَّوءَة) بالفتح .... القبيحة أي لا يوقفنكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي : أي : أمنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية)[1]

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٢، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ /المطبعة السلفية ومكتبتها .

المطلب السابع

ظاهرة حكم تابع ما أضيف للمصدر

قال الشاعر :

قَد كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَ اللَّيَّانَا[1]

ورد لفظ (الليان) منصوباً تبعاً للقافية ، يجوز جره تابعاً للإفلاس المجرور بالإضافة.

الدراسية النحوية:

هذا مبحث خاص بإعمال المصدر ، وإعراب تابع ما أضيف إليه ، فلو أضيف إلى الفاعل : فيكون فاعله على حالتين من الإعراب : إماً على اللفظ المجرور بالإضافة ، وإما على محله في الأصل الذي هو الرفع وكذلك إذا أضيف إلى المفعول ، فتابعه إما أن يكون مجروراً على اللفظ وإما أن يكون منصوباً على المحل.

وفي البيت أعلاه فإن لفظ (الافلاس) مجرور بإضافته إلى المصدر (مخافة) وتابعه المعطوف عليه (الليانا) يعرب على وجهين :

إما أن يكون مجروراً على اللفظ ، وإما أن يكون منصوباً على المحل والظاهر أن هذه القاعدة ليست ثابتة على كل حال فهي عند الكوفيين كما ذكرنا آنفاً ، وعند البصريين فيها نظر.

---

(١) البيت : قال العيني : أقول قائله رؤية بن الصجاج ، وقال أبو علي : قائله هو زياد الضبري ، وزعم أنه وجد ذلك بخط مؤرخ الدومي وأنشده إياها أبو الدقيش وهو الأصح وهو من الرجز المسومس ، وقال أميل بديع في معجم الشواهد النحوية : الرجز لرؤية في ملحق دبوانه ، ص ١٨٧ ، والكتاب ١٩١/١ ، ١٩٢ وشرح المفصل ٦٥/٦ ، ٩٦/٦ وخزانة الأدب ١٠٢/٥ ، وشرح ابن عقيل ، ص ٤١٨ وهمع الهوامع ١٤٥/٢ .

رؤية بن العجاج : رؤية بن عبدالله بن العجاج بن رؤية التميمي السعدي (٠٠٠-١٤٥هـ) راجز من الفصحاء المشهورين ، كان أكثر إقامته في البصرة أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره.

قال الأشموني : (ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين.

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، وفصل أبوعمرو فأجاز في العطف والبدل ، ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع بذلك والتأويل خلاف الظاهر)[١]

وفصل الشارح العلامة الصبان[٢] عدم تجويز سيبويه الإتباع على المحل قال : (قوله إنه لا يجوز الإتباع على المحل ، أي اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل ، لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المجرور وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً ،أو نصباً إلا إذا كان محلى بأل، أو منوناً ، أو مضافاً إلى خبر تلك الكلمة وخبر منبوعها[٣]

ولما قال الأشموني ، وفصل أبوعمرو فأجاز في العطف والبدل قال الصبان شارحاً ذلك : (لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل ، والعاطف قائم مقام إعادة العامل)[٤]

قال ابن يعيش : [٥](الشاهد فيه نصب (الليان والقيان) على معنى الأول ، والتقدير داينت بها من أجل أن خفت الإفلاس والليان ، ويجوز أن يكون الليان مفعوله على

---

(١) سيبويه : الكتاب ، ط١ ، ص ٣٧٢
(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة
(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة
(١) الصبان : هو محمد بن على الصبان أبو العرفان (...١٢٠٦هـ) عالم بالعربية والأدب ، ولد ومات بالقاهرة ، من مؤلفاته الكافية الشافية في علمي العروض والقافية ، حاشية على شرح الأشموني على الألفية وأرجوزة في العروض في شرحها ، وكتاب في علم الهيئة / الزركلي الأعلام ٢٩٧/٦
(٢) ابن يعيش - شرح المفصل ج٦ ص٦٥ /عالم الكتب –بيروت -لبنان

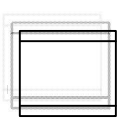

معنى والليان فلما حذف الجار نصب بالفعل ، ويجوز أن يكون نصبه على تقدير ومخافة الليان ، فحذف المخافة وأقام الليان مقامها في الإعراب كما قال الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[1] والليان مصدر لوينه بالدين لياً إذا مطلته.

(٣) سورة يوسف : الآية رقم (٨٢)

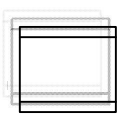

الدراسة الدلالية:

قَد كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَ اللَّيَّانَا

الدلالة المعجمية للبيت:

اللغة:

داينت بها : أخذتها من دين بدلاً لى عنده

الليان : المطل ، القيان : جمع القينة وهي الجارية

يقول : إنه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حسان خوفاً من إفلاسه ومماطلته[١]

(٤) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج٢، ص ١٠٢ /ط. الخانجي بالقاهرة

المطلب الثامن

ظاهرة ما جاز في الاسم بعد عذوة

قال الشاعر :

وَمَا زَالَ مُهرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ عُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ [1]

روي البيت بنصب (غدوةً) على التمييز

وروي بجر (غدوةٍ) لأن لدن من الأسماء الملازمة للإضافة وروي عند الكوفيين برفع (عدوة) بكان التامة.

الدراسة النحوية:

(١) البيت : من الطويل ، وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١ وبلا نسبه في جواهر الأدب ص ١٢٨، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/١٣(لدن) وهمع الهوامع ، ص ١١١، وشرح ابن عقيل ، ص ٢٠١.

روي البيت بنصب (عذوة) على الضمير ولم تجر بالإضافة ، ولدن من الأسماء الملازمة للإضافة ، وهي ظرف مبني لشبهه بالحرف ، ولا تخرج من الظرفية إلا إذا جرت بمن.

أما الاسم الذي بعدها فمجرور بالإضافة على كل حال إلا مع (غدوة)خاصةً فإنها تنصب على التمييز ، أو على أنها خبر لكان المحذوفة ، أو على التشبيه بالمفعول به.

أما القياس فهو الجر وبه يجوز رواية البيت أعلاه كما يجوز فيها الرفع عند الكوفيين بكان التامة المحذوفة ، أي لدن كانت غدوة.

قال في المغنى في توضيح هذا الأمر في الفرق بينها وبين (عند) و(لدى) (ولدن جرها بمن أكثر من نصبها حتى أنها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجر (عند) كثير وجر (لدى) ممتنع ، وإنها أي (عند ، ولدى) معربان ، وهي مبنية في لغة الأكثرين ، وأنها قد تضاف للجملة ، وقد لا تضاف ، وذلك أنهم حكوا في (غدوة) الواقع بعدها الجر بالإضافة ،والنصب على التمييز ، والرفع باضمار كان التامة[١]

وقال الأشموني [٢]

(لدن) حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى و(غدوة) بعدها نصب على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به ، لشبه (لدن) باسم الفاعل في ثبوت نونها تارةً وحذفها

(١) ابن هشام : مغنى اللبيب ، ص ٢٠٨ ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد /المكتبة العصرية – صيدا – لبان ١٩٨٧م.
(٢)الأشموني : شرح الأشموني ج٢ ص ٢٦٩ – علي بن بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني (٨٣٨- ٩٠٠هـ)نحوي من فقهاء الشافعية من كتبه (شرح ألفية ابن مالك) في النحو و(نظم المنهاج) في الفقه /العلام ١٠/٥.

أخرى ، ولكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون ، أو خبراً لكان محذوفةً مع اسمها ، أي لدن كانت الساعة عذوة ويجوز جر (غدوة) بالإضافة على الأصل ، فلو عطفت على (غدوة) المنصوبة ، جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش[١] واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال : إنه بعيد من القياس.

وحكى الكوفيون رفع (غدوة) بعد لدن ، وقيل هو بكان التامة المحذوفة والتقدير (لدن كانت غدوة) وقيل على التشبيه بالفاعل .

وقال سيبويه[٢] ولا ينصب بعد لدن من الأسماء غير عذوة.

وقال في شرح المفصل :

(لدن طرف من ظروف الأمكنة بمعنى (عند) وهو مبني على السكون لفرط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست ، ولذلك لزمت الظرفية وهي مما نصبت العرب بها (غدوة) خاصةً)[٣]

وعند أبي حيان [٤] : (وإن كان المفرد لفظ (غدوة) فيجوز الجر على الأصل ، وهو الأكثر وقال يونس [١] بعضهم ينصب (لدن غدوة).

---

(٣) الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي (..... ٢١٥هـ) نحوي و عالم باللغة والأدب ، سكن البصرة ، وأخذ العربية عن سيبويه من مؤلفاته (معاني القرآن) و(المقاييس في النحو) و(الاشتقاق) و(العروض) /معجم الأدباء ٢٢٤-٢٠٣ ، وبقية الوعاة ٥٩٠/١-٥٩١.

(١) سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر الحارثي بالولاء (١٤٨-١٨٠هـ) اشتهر بلقبه سيبويه الذي يعنى رائحة التفاح ، إمام البصريين في النحو ، تعلم على الخليل بن أحمد الفراهيدي فبرع في النحو ، كتب (الكتاب) وعرض الكسائي فخطأه فخرج إلى فارس وأقام فيها حتى مات /فوات الوفيات ١٠٣/٢ ، الأعلام ٨١/٥.

(٢) أنظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤ ، ص ١٠٠/عالم الكتب -بيروت-لبنان.

(٣) أبو حيان الأندلسي : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيان الفرناطي الأندلسي أبو حيان أثير الدين (٦٥٤-٧٤٥هـ) من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث ، والتراجم ، واللغات ، ولد في غرناطة ، ورحل إلى مالقة ، وأقام بالقاهرة حتى توفي فيها ، أشهر كتبه (البحر المحيط) و(تحفة الأديب) و(طبقات نحاة الأندلس) و(ارتشاف الضرب) /الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ ، بقية الوعاة ٢٨٠/١ ، الأعلام ١٥٢/٧.

قال سيبويه : لا ينصب (لدن) غير (غدوة) .. ثم قال : وروى الكوفيون رفع (غدوة)بعد (لدن) على إضمار كان وقال ابن جني[٢] شبهه بعضهم بالفاعل ورفع فقال (لدن غدوة) كما تقول في اسم الفاعل (ضارب زيدٍ)[٣]

الدراسة الدلالية:

وَمَا زَالَ مُهرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ عُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

الدلالة المعجمية للبيت :

المهر : ولد الفرس الصغير.

مزجر الكلب : إما هو مكان معين بهذا الاسم ، وإما لقرية منهم .

لدن : من معانيها : أنها اسم مكان يجوز في الاسم بعدها ثلاثة وجوه:

الخفض : فمن خفض بعدها أجراها مجرى من وعن .

الرفع : ومن رفع أجراها مجرى مُذ .

النصب : ومن نصب جعلها وقتاً وجعل ما بعدها ترجمة عنها

والحديث في عموم أن الشاعر يتحدث عن شجاعته ويقول بأن مهره ويعنى به هنا النجيب من الخيل المولد منها مازال قريباً من أعدائه منذ الصباح حتى كادت الشمس تغرب[١]

---

(٤) يونس هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء (٩٤- ١٨٢هـ) كان إمام نحاة البصرة علامة بالأدب ، أعجمي الأصل ، من مؤلفاته : (معاني القرآن) و(اللغات) و(النوادر) /وفيات الأعيان ٢٤٤/٧ ، الأعلام ٢٦١/٨.

(٥) ابن جني : عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي (قبل ٣٣٠- ٣٩٢هـ) من أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والصرف ، أخذ عن أبي علي الفارسي ، ثم حل محله ولد في الموصل ، وتوفي في بغداد ، كان يناظر المتنبي في النحو وكان المتنبي يقول (ابن جني أعلم بشعري مني) من مؤلفاته الكثيرة (الخصائص) و(سر صناعة الأعراب) و(اللمع) و(شرح ديوان المتنبي) /البداية والنهاية ٣٥٣/١١ ، الأعلام ٢٠٤/٤.

(٦) أبو حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج٤ ، ص ٢٦٦ ، تحقيق الدكتور مصطفي أحمد النحاس /مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٧م.

المطلب التاسع

ظاهرة حكم المستثني المتقدم على المستثني منه

قال الشاعر :

وَمَا لِيَ إلا آلُ أحمدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلا مَذْهَبُ الحقِّ مَذْهَبُ [٢]

روى البيت بنصب (آل ومذهب).

وروى أيضاً (برفعهما)

الدراسة النحوية:

روى بنصب (آل ومذهب) لأن المستثني تقدم على المستثني منه في الموضعين والكلام المنفي فالمختار النصب ، ولكن يجوز الرفع كما قال الآخر:

فَإِنَّهُم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّون شَافِعُ[١]

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج٣، ص ٣٨٤ ، دار صادر - بيروت

(١) البيت : للكميث في شرح هاشميات الكميث ، ص ٥٠ ، والانصاف ، ص ٢٥٧ ، وتخليص الشواهد ، ص ٨٢ وخزانة الأدب ٣١٤/٤ – ٣١٩ ، شرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠/١ ، وشرح ابن عقيل ، ص ٣٠٨ وغيرها.

الكميث : زيد بن خنيس الأموي ٦٠هـ شاعر الهاشمين من أهل الكوفة ، اشتهر في العصر الأموي وكان عالماً بالأخبار والأدب والأنساب له ديوان ، وأشهر شهره الهاشميات وهي عدة قصائد في مدح الهاشمين /الشعر والشعراء ، ص ٥٨٥ ، معجم الشعراء ، ص ٣٧ وخزانة الأدب ٣١٥/٤ ، الأعلام ٢٣٣/٥ -٢٣٩

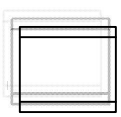

حيث رفع المستثني مع تقدمه على المستثني منه والكلام منفي يدل ذلك على جواز الروايتين بالنصب والرفع ولكن المختار هو النصب .

قال ابن الحاجب

(وهو منصوب إذا كان بعد إلاَّ غير الصفة في كلام موجب ، أو مقدماً على المستثني منه ، أو منقطعاً في الأكثر ، أو كان بعد (خلا وعدا) في الأكثر (وما خلا وما عدا وليس ولا يكون) [٢]

وهذه هي مواضع نصب المستثني بإلاّ والذي يهمنا منها في هذا المبحث قوله (أو مقدماً على المستثني منه).

والعلة في وجوب نصبه في هذه الحالة ذكرها المحقق الرضي فقال : (يعنى إذا كان بعد إلاّ وتقدم على المستثني منه ، وجب النصب لأنه إذا كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل ، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه من التوابع فلم يبق إلاَّ النصب على الاستثناء[٣]

هذه علة وجوب النصب في هذا النوع وقد حكيت رواية الرفع قال الرضي : (يعنى العرب يقولون : ما لي إلا أبوك أحد فجعل المستثني منه المؤخر بدلاً من المستثني)[٤]

أما وجه الإعراب للرواية الثانية وهي رواية الرفع فهو كالآتي :

---

(٢) البيت : من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ، ص ٢٤١ وشرح التصريح ٣٥٥/١ والمقاصد النحوية ١١٤/٣ وبلا نسبه في أوضح المسالك ٢٦٨/٢ وشرح الأشموني ٢٢٩/١ وشرح ابن عقيل ، ص ٣٠٩ وهمع الهوامع ٢٢٥/١.

(١) ابن الحاجب : الكافية في النحو ، ط١ ، ص ٢٢٦

(٢) الرضي : شرح الكافية ، ط١، ص ٢٢٧

(٣) المصدر السابق – الصفحة نفسها.

مثال : (ما لي إلا أبوك أحدٌ) بأن يكون المستثني منه المؤخر بدلاً من المستثني ومثال : (ما لي إلا أبوك صديقاً) على أنه (أبوك) مبتدا ولي خبره وصديقاً حال وقد أبان الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[١] هذا الأمر أحسن إبانة قال : (إن لم يكن قبل إلا عاملٌ مفرغُ لما بعدها ، فإما أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً ، أو منفياً ، فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد إلاَّ وجهان أفصحهما نصبه على الاستثناء، والآخر أن يجعله مع إلاّ تابعاً للاسم الذي قبله وإن كان منفياً لفظاً أو معنى ، فإن كان الاسم الذي قبلها منصوباً بلا النافية جاز في الاسم الذي بعدها أربعة أفصحها النصب على الاستثناء أو رفعه بدلاً على الموضع ، ودونها النصب على أن يكون إلاّ مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ ، والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتاً له على الموضع)[٢]

وعن تقديم المستثني على المستثني منه قال : (لا يجوز تقديم المستثني أول الكلام، ويجوز تقديمه على المستثني منه لم يجز فيه إلاّ النصب على كل حال وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله ، ويجعل ما بعده بدلاً منه وذلك قليل نحو :

لأنَّ اخْوَتِي بَعْدَ الوَلاَء تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبقَ إلاَّ واحدٌ مِنْهُمُ شِعْرُ[٣]

---

(١) ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي أبو الحسن (٥٩٧-٦٦٩) علامة نحوي لازم الشلوبين والدباج وأخذ عنهما ، ودرّس في أشبيلية ، وشريش ، ومالقة ، ومرسية وغيرها ، لم يكن ورعاً فقيل إنه بقي يرجم بالنارنج في مجلس شراب حتى مات ، من مؤلفاته المشهورة (الممتع في التصريف) و(المعرب) و(شرح الجمل) و(إنارة الدياجي) /شذرات الذهب ٣٣٠/٥ ونفح الطيب ٢٨١/٥ ، الأعلام ٢٧/٥

(٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها

(٣) ابن الحاجب : عثمان بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (بعد ٥٧٠-٦٤٦هـ) فقيه ومن أئمة النحويين ولد في سنا من صعيد مصر ، تعلم بالجامع الأموي بدمشق في زاوية المالكية ، توفي باالاسكندرية ، من تصانيفه (الكافية) والوافية والشافية /بغية الوعاة ١٣٤/٢-١٣٥ الأعلام ٢١١/٤

روى برفع واحد [1] ونصب ابن عصفور لا يحتاج إلى تفسير أو تعليق فقد احتوى المسألة كلها.

الدراسة الدلالية:

في معنى (شيعة)

(الشيعة) المرة شجرة تجرمها النحل وعسلها طيبٌ صافي وتعبق بها الثياب وشيعة الرجل : أتباعه و أنصاره.

والشيعة أيضاً : الفرقة على حدة وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث وفي سورة مريم ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[2] أي كل أمة شاعت ديناً .

وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولي علياً وأهل بيته حتى صار اسماً لهم خاصّاً، وهم فرقة من كبار الفرق الإسلامية بايعوا علياً وقالوا إنه الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص الجلي أو الخفي ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده ويعرفون بالمناولة ، وهم اثنتان وعشرون فرقة وأصولهم ثلاث فرق غلاة ، وزيدية ، وإمامية[3]

وفي لسان العرب : قال الزجاج (والشيعة أتباع الرجل وأنصاره وجمعها شيع ثم يقول (وأصل الشيعة الفرقة من الناس ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث

---

(٤) ابن عصفور: المعرب في النحو ، ط١ ، ص ١٦٧ وما بعدها.
(١) سورة مريم : الآية رقم (٦٩)
(٢) المعلم بطرس البستاني : محيط المحيط ، ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، مطبعة ناشرون مساحة رياض الصلح – بيروت.

بلفظٍ واحدٍ ومعنى واحد وقد غلب هذا الاسم على من يتولي علياً رضوان الله عليهم أجمعين حتى صار لهم اسماً خاصاً ، وأصل ذلك من المتابعة[١] وهي التابعة والمطاوعة ، قال الأزهري : (والشيعة) قوم يهوون هوى عثرة النبي صلى الله عليه وسلم ويوالونهم[٢].

في معنى (مذهب)

(والمذهب المقصد الذي يذهب إليه)

والمعنى العام للبيت : وهو أنَّ الكميث ومن معه قصروا اعتقادهم ومناصرتهم (آل البيت فقط)

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، ج٨ ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ / مطبعة دار صادر بيروت
(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج٤، ص ٣٩٤ / مطبعة دار صادر بيروت

المبحث الثاني

منصوبات الأفعال

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : ظاهرة حكم أعمال (أن)

المطلب الثاني : ظاهرة حكم ما وقع بين الشرط والجزاء

المطلب الثالث: ظاهرة حكم ما جاز فيه النصب والجزم والرفع

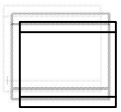

المطلب الأول

ظاهرة حكم إعمال (إن) الناصبة مضمرة

قال الشاعر :

ألا أيَّهذا الزَّاجِرى أَخْضُرَ الوَغى وَ أنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِى [1]

روى الفعل (أخضر) بالرفع على أنه فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمة لتجرده عن الناصب والجازم.

وروى بالنصب على إضمار (أن)

الدراسة النحوية:

معروف أنَّ (أنْ) ينصب بها محذوفة وجوباً وجوازاً ، ومواضع ذلك معروفة ، وفي هذا البيت لا يوجد مبرر لنصبها على إضمار (أن) وذلك شاذٌ لا يقاس عليه، ولذلك قال ابن مالك:

وشذَّ حذفُ أنْ ونصبٌ في سوى ما مّر فاقبلْ منه ما عدلٌ رَوَى [2]

---

(١) البيت : من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ، ص ٣٢ والإنصاف ٥٦٠/٢ وخزانة الأدب ١١٩/١ ، ٥٧٩/٨ ، والكتاب ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، ولسان العرب ٣٢/١٣ (أنن) وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٦٣/١ ـ ٥٠٧/٨ وشرح ابن عقيل ، ص ٥٩٧ وشرح المفصل ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ وهمع الهوامع ١٧/٢.
وطرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو نحو (٨٦-٢٦ ق .هـ) شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، ولد في بادية البحرين ، ثم تنقل في بقاع نجد نادم الملك عمراً بن هند الذي أرسله إلى المكعبر عامله على البحرين وعمان فقتله في العشرين من عمره ، له ديوان شعر ترجم إلى الفرنسية / الشعر والشعراء ، ص ١٩١ ، طبقات فحول الشعراء ، ص ١٣٧ والأعلام ٢٢٥/٣.
(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص ٢٤

قال الشارح:

(ومنه قوله : مره يحفرها بنصب يحفر أي مره أن يحفرها ، ومنه قولهم (خذ اللصّ قبل يأخذَك) أي قبل أنْ يأخذَك ، ومنه قوله في البيت أعلاه في لفظ (أحضر).

ويقول البغدادي في الخزانة

(على أن نصب (أنْ) المقدرة في مثل هذا ضعيف ، وقال في باب نواصب الفعل (نصبها في مثله شاذ)

والكوفيون يحوزون النصب في مثله قياساً ، واستدلوا بهذا البيت على صحة التقدير أنه عطف عليه قوله : (وأن اشهد) فدل على أنها تنصب مع الحذف.

ومنع البصريون ذلك بأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف وإذا حذفت ارتفع الفعل وقالوا : رواية البيت عندنا إنما هي الرفع [1]

يقول المبرد [2]

(وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن) والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو وما ذكرناه معهما ونظير هذا الوجه قول طرفة :

ألا أيَّهذا الزَّاجِرى أَحْضُرَ الوَغى وَ أنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِى

قال السيوطي في همع الهوامع:

(١) البغدادي : خزانة الأدب – الشاهد العاشر ،ط ، ص ١١٩ ، تحقيق عبدالسلام محمد هرون /دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
(٢) المبرد : كتاب المقضب – الجزء الثاني ، ص ٨٢ ، تحقيق محمد عبدالحالق عضمية /الطبعة الخامسة دار التحرير .
والمبرد : هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الآذدي ، أبو العباس (٢١٠-٢٨٦هـ) إمام العربية ببغداد في زمنه ، وكان إماماً في الأدب والأخبار ، ولد في البصرة وتوفي ببغداد ، أوخذ عن السجستاني والمازني ، كان الرأس لفتوي البصرة مقابل ثعاب ممثل لفتوي الكوفة ، ومن أشهر مؤلفاته (الفاعل) (المقتضب في شرح لامية العرب) /وفيات الأعيان ٣١٣/٣ وبقية الوعاة ٢٩٩، الأعلام ١٤٩/٧

(فمن رواه برفع ، (أخضر) فإنه حذف منه (أنْ) لقرينةٍ ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه ، وإلا لزم عطف مفردٍ على جملة وهو ممنوع ، أما من رواه بالنصب ، فهو على إضمار (أنْ) لا حذفها ، والمضمر في قوة المذكور.

والثاني أنه مما نُزِّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك)لأنه مدلول الفعل مع الزمان فجرد لأحد مدلولية.).

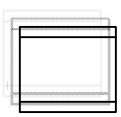

الدراسة الدلالية:

ألا أيَّهذا الزَّاجِرى أَخْضُرَ الوَغى وَ أنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

الدلالة المعجمية للبيت:

وروى (ألا أيهذا الزاجرى) وروى (ألا أيها اللاجيّ) بتشديد الياء و(الوغى)الحرب وأصله الأصوات التي تكون فيها .

وقال ابن جني : الوغى بالمهملة الصوت وبالمعجمة الحرب نفسها و(الشهود) الحضور يقال شهدت المجلس بمعنى حضرته

ومعنى البيت:

يا من يلومنى في حضور الحرب لئلا أقتَل ، وفي ألاَّ أنفق مالي لئلا أفتقر ، ما أنت مخلدي إن قبلت منك ، فدعني أنفق مالي في الفتوة ولا أخلفه لغيري[١]

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ،ج١، ص ١٢٠ ، مطبعة الخانجي القاهرة

المطلب الثاني

ظاهرة حكم ما وقع بين الشرط والجزاء

قال الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا ويخضَعْ نؤوِه وَلا يَخشَى ظُلماً مَا أَقَامَ وَلاهَضمَا [١]

روى البيت بنصب (يخضع) وجزمه ، أما الجزم فهو معطوف على يقترب وأما النصب فباعتبار الواو للمعية والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو .

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل:

(إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز نصبه وجزمه نحو (إن يقمْ زيدٌ ويخرَجْ خالد أكرمْك) بجزم (يخرج) و(نصبه) كما جاء في كلمة (يخضع) في بيت الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا ويخضَعْ نؤوِه وَلا يَخشَى ظُلماً مَا أَقَامَ وَلاهَضمَا[٢]

ويقول الغلاييني [٣]

(إذا وقع الفعل المقرون بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه جاز فيه الجزم وهو الأكثر ، وجاز النصب ، وامتنع الرفع نحو (إن نستقمْ وتجتهد أكرمك) ويجزم (تجتهد) عطفاً على تستقيم ، وبنصبه بأن مقدرة وجوباً وإنما امتنع الرفع لأنه يقتضي

---

(١) البيت : من الطويل ، وهو بلا نسبه في أوضح المسالك ٢١٤/٤ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣ وشرح شواهد المغنى ٤٠١/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٦٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٩/٢ .

(٢) منحة الخليل ابن عقيل على الفية ابن مالك محمد محي الدين عبدالحميد ، ج٢،ص ٣٧٩/ط ١٤ القاهرة

(٣) الشيخ مصطفي الغلابين : جامع الدروس العربية ، ج٢، ص ٢٠٧ /اط المكتبة العصرية - بيروت

الاستئناف قبل تمام جملة الشرط ، والجواب ، لأن الفعل متوسط بينهما ، وذلك ممنوع لأنه لا معنى للاستئناف حنيئذٍ) ثم يقول ومن النصب قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا ويخضَعْ نؤوِه وَلا يَخشَى ظُلُماً مَا أَقَامَ وَلاهَضمَا

وقال الآخر:

وَمَنْ لاَّ يُقَدِّمْ رِجْلَه مُطْمئنَّةً فَيَثْبِتَها فِي مُسْتوى الأرض يَزْلَقِ[1]

قال الأشموني :

(فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب فالجزم نحو : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[2] وهو الأشهر .

ومن شواهد النصب:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا ويخضَعْ نؤوِه وَلا يَخشَى ظُلُماً مَا أَقَامَ وَلاهَضمَا

ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء[3]

---

(١) البيت : لزهير بن أبي سلمي المربي
زهير بن أبي سلمي ربيعة بن رياح المربي ، من مصر (..... -١٣ق.هـ) حكيم الشعراء في الجاهلية ، قيل كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة ، لذا سميت قصائده بالحوليات له ديوان مطبوع / الشعر والشعراء ، ص١٤٣ ، وطبقات فحول الشعراء ، ص ٦٣ ، الأعلام ٢٢/٣.
(٢) سورة يوسف : الآية رقم (٩٠)
(٣)الأشموني : شرح الأشموني ، ص ٦١/٦٠

الدراسة الدلالية:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنّا ويخضَعْ نؤوِه وَلا يَخشَى ظُلماً مَا أقَامَ وَلاهَضمَا

الدلالة المعجمية للبيت :

اللغة:

يقترب منا : أراد ينزل في جوارنا ويستظل بحمايتنا

يخضع : أراد أن يكون خاضعاً لنا منقاداً لمشيئتنا راضياً بالذي نراه غير محارب لنا ولا مناوئ.

تؤوه : نمكن له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ويحفظه من كل الطوارق والعاديات.

لا يخشى : لا يخاف ظلماً : انتقاصاً من حقه (هضماً) غمطاً لما وجب له [1]

المعنى العام :

أن الشاعر يمدح قبيلته بأن من يبقى في جوارهم يضمنون له الأمان والحماية بشرط أن يخضع لرأيهم ويأتمر بأمرهم.

(١) ابن هشام : أوضح المسالك ، ج٤، ص ٢١٤ /مطبعة منشورات المكتبة العصرية –صيدا -بيروت

المطلب الثلث

ظاهرة حكم ما جاز فيه النصب والجزم والرفع

قال الشاعر :

فَإِنْ يَهلِكْ أَبُو قَابُوس يَهلِكْ رَبيعُ النَّاسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعده بذَنَابِ عَيْشٍ أَحَّبِ الظهرِ لَيْسَ له سَنَامُ [١]

ورد هذا البيت مروياً بنصب كلمة (ناخذ) وجزمها ، ورفعها.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه لبيت ابن مالك:

والفِعلُ من بَعدِ الجزاء إِنْ يقترنْ بالفا أو الواوِ يَتْلِيثٍ قمنْ[٢]

(إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل (مضارع) مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه – النصب ، الجزم ، الرفع ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[٣]

بنصب يغفر ، وجزمه ، ورفعه.

وكذلك روى بالثلاثة لفظ (نأخذ) في البيت أعلاه.

---

(١) البيتان : من الوافر ، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص ١٠٦ ، وخزانة الأدب ٥١١/٧، ٣٦٣/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١ وشرح المفصل ٨٣/٦ ،٨٥ والكتاب ١٩٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٩٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ، ص ٥٨٩ ، ولسان العرب ٢٤٩/١(حبب)

والنابغة هو : زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المصري أبو أمامة (....- ١٨ق.هـ) شاعر جاهلي من الطبقة الأولي من أهل الحجاز عاش عمراً طويلاً ونادم النعمان بن المنذر له ديوان شعر مطبوع /الشعر والشعراء ، ص١٦٣، طبقات فحول الشعراء ، ص ٥٦ ، الأعلام ٥٤/٣.

(٢) الألفية من شرح ابن عقيل ، ج٢، ص ٣٧٧ ، كتاب منحه الخليل محمد محي الدين عبدالحميد.

(٣) سورة البقرة : الآية رقم (٢٨٤)

أما النصب باعتبار الواو للمعية والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وأما الآية الكريمة باعتبار الفاء سببية والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة أيضاً[١]

الدراسة الدلالية:

فَإِنْ يَهلِكْ أبُو قَابُوس يَهِلكْ رَبيعُ النَّاسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بـذَنَابِ عَيْشٍ أحَّبِ الظهرِ لَيْسَ له سَنَامُ

الدلالة المعجمية للبيت:

ذنب كل شئ آخره ، وجمعه ذناب ، والذناب بكسر الذال عقب كل شئ وذناب كل شئ عقبه ومؤخره بكسر الذال قال :

ونأخذْبعده بـذَنَابِ عَيْشٍ أحَّبِ الظهرِ لَيْسَ له سَنَامُ

أحب الظهر : وبعير أحب بيِّن الجيب أي مقطوع السنام

وجب السنام : يجبه جباً : قطعه

والجيب : قطع في السنام وقيل هو أن يأكله الرحل أو القتب فلا يكبر بعير أجب وناقة جباء[٢]

وقال البغدادي في الخزانة :

(١) محمد محي الدين عبدالحميد : منحه الخليل لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص ٣٧٧ ، ط١٤
(٢) ابن منظور : لسان العرب ، ج١، ص ٢٤٩ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مطبعة دار الفكر ١٤١٠هـ

وقوله (ونأخذ بعده) الخ الذناب والذِّنابة بكسرها والذُّنابي بالضم والقصر الذنب قال الشنتمري المستعمل للبعير ونحوه الذنب وللطائر الذَّنابي وللعين ونحوها الذَّنابة ولما لا خير فيه.

والأجب بالجيم : الجمل المقطوع السنام ، والسنام حدبة البعير

يقول : إن مات يقيناً في ظرف عيش قد مضى صدره ومعظمه وخيره وقد يقى منه ذنبه ، ويكون العيش كبعير قد جُبَّ سنامه.

يريد صار الناس بعده في أسوأ حال وأضيف عيش وذل ، وتمسكوا منه بمثل ذنب بعير أجب الظهر[1].

والسنام يستعار للعز حتى كأنه غلب فيه

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٩ ، ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع

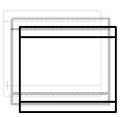

المبحث الثالث

ما امتنع نصبه للضرورة

المطلب الأول : ظاهرة حكم إجراء النصب مجري الرفع والجر

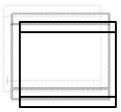

المطلب الأول

ظاهرة حكم إجراء النصب مجرى الرفع والجر

قال الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ باليَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بأَعْلَى حَضْرمَوْتَ اهْتدى ليا[1]

والأصل واشيا اسم (إنّ) منصوب بها ولكنه ورد هنا بالياء المحذوفة المعوض عنها بالتنوين.

الدراسة النحوية:

(الاسم المنقوص ما كان أخره ياء قبلها كسرة لازمة)[2]

وحكم إعرابه أن يقدر عليه الرفع والجر لثقل النطق بهما ، وتظهر الفتحة لخفتها نحو (رأيت القاضىَ) ومن العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر نحو قول مجنون ليلي أعلاه ونحو قول بشير بن أبي حازم وهو عربي جاهلي :

كَفَى بالنأي مِنْ أسْماء كافي ولَيْسَ لِنَأيَها إذ طَالَ شَافِي[3]

والتحليل كما يلي :

---

(١)البيت من الطويل : وهو للمجنون في ديوانه ، ص ٢٣٣ ، وخزانة الأدب ٤٨٤/١٠ ، وشرح شواهد المغنى ٦٩٨/٢ ، وشرح الأشموني ٤٤/١ وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٧/١ ، ١٨٣/٣ وشرح المفصل ٥١/٦ وهمع الهوامع ٥٣/١.
ومجنون ليلي : هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري (.....٦٨هـ) شاعر غزلي من أهل نجد لقب بالمجنون لهيامه بـ (ليلي بنت سعد) يقال إنه مات في البادية هائماً من شدة العشق كتب عنه الكثير ، وله ديوان شعر ، وقيل إن قصته وحبه كلها موضوعه/ الشعراء والشعراء وسمط الآلئ ، ص ٣٥٠ ، والأعلام ٢٠٨/٥.

(٢) البت من الوافر ، وهو بشير بن أبي خازم في ديوانه ، ص ١٤٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤ ، ٤٧/١٠ ، ٤٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ص ٢٩٤ ، لأبي حية النميري في لسان العرب ١٩٥/١٥ (قفا)بلا نسبه في الأشباه والنظائر ٤٨/٨ ، ١٢٨ ، وشرح ديوان المفصل ٥١/٦

(٣) أنظر منحه الخليل لشرح ابن عقيل ، ص ٨٢

في البيت الأول : وردت كلمة (واشٍ) باسكان الياء ثم حذفها وذلك على الرغم من وقوعها منصوبة لأنها اسم (إنَّ) محذوفاً منها ياء المنقوص والقاعدة العامة أن المنقوص يظهر فيه النصب ، فعومل هاهنا معاملة الرفع والجر وذلك ضرورة لإقامة الشعر ، لأن الشاعر لو لم يفعل ذلك لاختلف وزن بيته

وقال الأشموني نقلاً عن المبرد:

(وهو من أحسن ضرورات الشعر ،لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر)[1] وبعض العلماء كان يرى أن ذلك ليس ضرورةً وإنما سعةٌ في اللغة ويحتجون على ذلك بقراءة : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[2]بسكون الياء على الرغم من وقوع الكلمة مفعولاً به منصوباً.

قال العلامة الصبان[3]

والاصح جواز في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق [4]﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْالِيكُمْ ﴾[5]

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل :

---

(١) الأشموني : أوضح المسالك ، ط١ ، ص ١١١

(٢) سورة المائدة : الآية رقم (٨٩) والقراءة المتواترة (أهليكم)

(٣) الصبان : محمد بن علي الصبان أبو العرفان ١٢٠٦هـ عالم بالعربية والأدب ولد ومات في القاهرة من مؤلفاته (الكافية الشافية في علم العروض والقافية) وحاشية على شرح الأشموني على الألفية) وأرجوزة في العروض مع شرحها و(كتاب في علم الهيئة / الزركلي – الأعلام ٢٩٧/٦.

(٤) جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط (٨٠-١٤٨هـ) سادس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية ، كان من أجلاء التابعين ، وأخذ عنه جماعة عنهم الإمامان أبو حنيفة ومالك ولقب بالصادق لأنه لم يعرف عنه الكذب قط /وفيات الأعيان ٣٢٧/١، الأعلام ١٢٦/٢.

(٥) الصبان – حاشية الصبان ، ج١، ص ١١١

كَفَى بالنأي مِنْ أسْماء كافي ولَيْسَ لِنَأيَها إِذ طَالَ شَافِي[١]

(الشعر لبشير والشاهد فيه نصب (كافٍ) على المصدر وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد (كافياً) وإنما أسكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور وقد جاء ذلك كثيراً ومنه قوله:

وَلَوْ أنَّ وَاشٍ باليَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بأعْلَى حَضْرمَوْتَ اهْتدى ليا [٢]

ثم قال :

(البيت على ما أنشده الشارح فيه مجئ المنقوص في حالة النصب كحال الجر والرفع وقد علمت أن الفتحة تظهر على الياء لخفتها ، وتقدر عليها الضمة والكسرة فكان من حق الكلام إذا جرى على الأصل أن يقول (ولو أنّ واشياً)[٣]

ويقول البغدادي [٤] (على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة ، فان كافياً مفعول مطلق وهو مصدر مؤكد لقوله كفى وكان القياس أن يقول كافياً بالنصب لكنه حذف تنونيه ووقف عليه بالسكون ، والمنصوب حقه أن يعدل تنونيه ألفاً.

ثم يقول / (وكافٍ من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل قال المرزوقي[٥] (في شرح الفصيح) يريد كفى النأي من أسماء كفايةً وهو اسم فاعل وضع موضع المصدر كقولهم (قم قائماً).

---

(١) البيت لبشير بن أبي خازم يمدح أوساً بن حارثة بن لام حين خلى سبيله
(٢) البيت : لمجنون ليلي – قيس بن الملوح
(٣) موقف (لدين يعيش بن يعيش : شرح المفصل ، ج٦، ص ٥١ /عالم الكتب -بيروت
(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٤، ص ٤٣٩ تحقيق عبدالسلام بن هارون /مطبعة دار الكتاب للطباعة والنشر –القاهرة ١٩٨٧م.
(٢) المرزوقي : أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي (....٤٢١هـ) عالم بالأدب من أهل أصبهان من كتبه (شرح ديوان الحماسة لأبي تمام والأزمنة والأمكنة / الأعلام ٢١٢/١

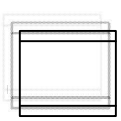

وكذلك (الزمخشري)[1] أورده في المفصل في المصادر التي جاءت على صيغة اسم الفاعل.

(٣) الزمخشري : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم جار الله (٤٦٧٠٥٣٨هـ)

الدراسة الدلالية:

وَلَوْ أنَّ وَاشٍ باليَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بأعْلَى حَضْرمَوْتَ اهْتدى ليا

الدلالة المعجمية للبيت :

في معنى وشى قال الوشاة الضرابون يعنى ضُرَّاب الذهب .

والوشاة : تناسل المال وكثرته والواشية الكثيرة الواد والرجل واش .

ووشى به وشياً ووشاية : نم به

ووشى به إلى السلطان أي سعى وفي الحديث : (خرجنا نشى بسعيد إلى عمر) هو من وش إذا نمّ عليه وسعى به وهو واش وجمعه وشاة وأصله استخراج الحديث بلطف وهذا هو مقصد مجنون ليلي في البيت مع بعد المسافة بين اليمامة وحضرموت والقصد المبالغة [1]

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ج١٥ ، ص ٣٩٣ (مادة وشى) ، مطبعة دار صادر – بيروت.

الفصل الرابع

المجرورات

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: المجرور بحرف الجر وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: لعل حرف جر عند بعض القبائل

المطلب الثاني: حكم فتح نون المثنى المجرور بحرف الجر

المطلب الثالث: حكم أذرعات من الملحق بجمع المؤنث السالم المجرور.

المطلب الرابع: حكم الاسم الواقع بعد لا سيما وهو نكرة ومجرور

المطلب الخامس: عمل حتى جارة وغيره.

المبحث الثاني: المجرورات بالإضافة وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: حكم كسر نون جمع المذكر

المطلب الثاني: حكم إضافة حيث إلى الاسم المفرد

المطلب الثالث: حكم ما يستعمل من أسماء الأفعال مصدراً واسم فعل.

المبحث الثالث: المجرور بالتبعية: وفيه مطلب واحد

المطلب الأول: ما يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة

المجرورات:

وهو من الأسماء فقط لأن الجر يختص بالاسم ولا يدخل الفعل وينقسم الجر إلى ثلاثة أقسام

الجر بحرف الجر – الجر بالإضافة – الجر بالتبعية

وبناءً على هذا يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث لكل مبحث مطالبه الخاصة

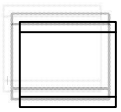

المطلب الأول

ظاهرة لعل حرف جر عند بعض القبائل

قال الشاعر:

لعل الله فضلكم علينا بشيءٍ أن أمَّكم شريم[1]

لعل حرف مشبهٌ بالفعل من أخوات (إن).

ولعل هنا حرف جر

الدراسة النحوية:

ورد في باب حروف الجر جر الاسم الكريم بـ (لعل) وهو حرف جر في لغة عقيل

وأما المشهور في لعل فهي حرفٌ مشبهٌ بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ينصب الأول ويرفع الثاني ويفيد الترجي وهي من أخوات (إن) وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله:

فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت جهرةً لَعلَّ أبي المغوار منك قريب[2].

فأبي المغوار والاسم الكريم بعد (لعل) مبتدآن و (قريب) و (فضلكم) خبران، و(لعل) حرف زائد دخل على المبتدأ فهو كألباء في (بحسبك درهم).

وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح وروى أيضاً حذف اللام الأولى فتقول (عل) يفتح اللام وكسرها[3].

وفي مغني اللبيب يقول ابن هشام[1]:

---

[1] البيت: من الوافر، هو بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣ والجنى الداني ص٥٨٤ وجواهر الأدب ص ٤٠٣ وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠، ٤٢٣، ٤٣٠، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، وشرح ابن عقيل ص٣٥١، وشرح قطر الندى ص٢٤٩.

[2] البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في خزانة الأدب ٤٢٦/١٠، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢، وشرح شواهد المغني ص٦٥١ ولسان العرب ٢١٣/١، (جوب) وشرح الأشموني ٥٦/١ ولسان العرب ٥٥/١٢ (لمم) ومغني اللبيب ص٢٨٦ وشرح ابن عقيل ص٤.

[3] محمد محي الدين عبد الحميد منحة الجليل بشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (عباس أحمد الباز المروة)

لعل حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض أصحاب القراءة وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى: (لعل أباك منطلقا) وأوِّل على إضمار (يوجد) وعند الكساني على إضمار (يكون).

وقد مر أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ (لعل أبي المغوار) ثم قال: (وأعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالإبتداء لتنزيل (العل) منزلة الجار الزائد نحو (بحسبك درهم).

الدراسة الدلالية:

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

الدلالة المعجمية للبيت:

قال في محيط المحيط (الشريم: الفرح، ومن النساء المفضاة وهي التي اختلط سبيلها، ومنه قول الشاعر يعير قوماً من العرب). وذكر البيت

---

[1] ابن هشام المصري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٨٦، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (دار إحياء التراث العربي).

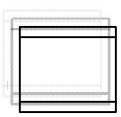

المطلب الثاني

ظاهرة حكم نون المثنى المجرور بحرف الجر:

قال الشاعر:

عَلَى أَحْوَذَيَيَنَ استقلَّتْ عَشِيةً فَما هِي إلاَّ لمحةٌ وتغُّيبُ[1]

الأصل فيه كسر النون وورد هنا بفتحها وهي لغة

والغالب في المثنى المجرور بحرف الجر أو غيره أن يجر بالياء النائبة عن الكسرة في المفرد وأن تأتي في أخره نون التثنية مكسورة، والمشهور فيها أنها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وقيل إن فتحها لغة.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك:

وحق نون المثنى، والملحقات به الكسر، وفتحها لغة[2] ومنه البيت أعلاه.

ثم يقول:

إن فتح النون في التثنية وكسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة.

والمعلوم أن النحاة اتفقوا على زيادة النون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه، واختلفوا في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه:

الأول: أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في نحو (رأيت بنين كرماء).

الثاني: أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد وعليه الزجاج[3].

---

[1] البيت الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي، في ديوانه ص٥٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧، وشرح المفصل ١٤١/٤، وشرح الأشموني ٣٩/١، ولسان العرب ٣٨٦/٣. (حوذ). وهمع الهوامع٤٩/١.

وحميد بن ثور الهلالي الصحابي المخضرم، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة.

[2] شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

[3] الزجاج: إبراهيم بن السرى بن سهل أبو اسحق الزجاج (٢٤١ – ٣١١هـ) نحوي ولغوي ولد ومات في بغداد، تعلم النحو من المبرد، من كتبه (الأمالي) وإعراب القرآن (معجم الأدباء ص٥١، والأعلام ٤٠/١).

الثالث: أن زيادتها عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد وعليه ابن كيسان[٤]

الرابع: أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً وعليه الجزولي[١]

الخامس: أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده كمحمدٍ وعليّ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كزينب، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كالقاضي والفتى، وليست عوضاً عن شيء فيهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده كالحبلى وعليه ابن جني[٢].

السادس: أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد، ورفع المثنى، إذ لو حذفت (النون) من قولك (عليان) لأشكل عليك أمره فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع وهذا رأي الشيباني.

السابع: أنها تقس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين، ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع. وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثنى وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:

يا أبتا أرقني القذانَ فالنوم لا تطعمه العينان

---

(١) ابن كيسان: (٠٠٠٠٢٩٩هـ) هو محمد بن أحمد بن كيسان (أبو الحسن) نحوي لغوي شارك في بعض العلوم كا يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب من مصنفاته المهذب في النحو غاط أدب الكاتب وغيرها /معجم المؤلفيين ، ج٣ ، ص ٩٢ ، ط. مؤسسة الرسالة

(٢) الجزولي : لم أقف على ترجمته.

(٣) ابن جني: عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي (قبل ٣٣٠ – ٣٩٢هـ) من أحذق أهل الأدب، وأعلم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي أشهر الحدود أشهر كتبه الحدود – المعاني (وفيات الاعيان ١٧٦/٦ والأعلام ١٤٥/٨).

ويقول السيوطي في همع الهوامع[١]:

وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة، وقيل فتح نون المثنى لغة، وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيها بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان[٢] ومن أمثلة ذلك:

على أحوذيين استقلت عشية ..... البيت[٣]

والثاني:

وقد جاوزت حد الأربعين[٤]

الدراسة الدلالية:

عَلَى أَحْوَذَيَيَنَ استقلَّتْ عَشِيةً فَما هِي إلاَّ لمحةٌ وتغُّيبُ

الدلالة المعجمية للبيت:

الأحوذيان : مثنى الأحوذى : وهو الحاذق ، أو الخفيف المشمر لأمرٍ ما ؛ واستقلت ارتفعت.

يقول : إن القطاة قد طارت بجناحين سريعين ؛ فما إن يقع عليها نظرك حتى تختفي وتغيب لشدة السرعة [١]

---

[١] السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ط١، ص١٦٤ – ١٦٥.

تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون (مؤسسة الرسالة).

[٢] أبو حيان/ ارتشاف الضرب ص٣، ص٣٠ بخصوص هذا البيت.

[٣] يعني البيت أعلاه.

[٤] البيت من الوافر: وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص١٥٦ وتخليص الشواهد ص٧٤، وخزانة الأدب ٦/٨/، ٦٥، ٦٧، وشرح الاشموني ٣٩/٣٨/١، وهمع الهوامع ٤٩/١، ابن عقيل ص٧١.

(٥) الأشموني : شرح الأشموني ، ج١ ، ص ٦٨ ، إشراف إميل بديع يعقوب / ط. دار . الكتب العلمية - بيروت

المطلب الثالث

ظاهرة حكم أذرعات من الملحق بجمع المؤنث السالم

قال الشاعر:

تَنَورتُها من أذرعاتَ وأهلُها بيثربَ، أدنى دارها نَظر عَالي[١]

الشاهد في لفظة (أذرعات)[٢] ولفظها جمع ومعناها مفرد لأنها اسم بلد وقد وردت بالوجوه الثلاثة – الجر والتنوين لحالة قبل التسمية وهو تنوين مقابلة.

وروى بالكسر من غير تنوين وهم جماعة منهم المبرد[٣] والزجاج[٤] وذلك لسببين أولاً إنه بحسب أصله، وثانيها أنه علمٌ على مؤنث.

وروى بالفتح (أذرعاتَ) من غير تنوين، وهم جماعة منهم سيبويه[٥] وابن جني[٦] فقد لا حظوا حالته الخاصة فقط.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك: (إلى أن ما سمى به من هذا الجمع والملحق به نحو (أذرعات) ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين نحو (هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات) هذا هو المذهب الصحيح

وفيه مذهبان آخران:

---

[١] البيت من الطويل، وهو لأمري القيس في ديوانه ص٣١، وخزانة الأدب ٥٦/١٠، وشرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢، وشرح المفصل ٤٧/١، والكتاب ٢٣٣/٣ وشرح ابن عقيل ص٤٤ وأمرؤ القيس بن حجر ترجمت له في موضع أخر.

[٢] أذرعات بلد في أطراف الشام.

[٣] يثرب: اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم

[٤] المبرد: ترجمت له في موضوع أخر

[٥] سيبويه: ترجمت له في موضع أخر.

[٦] أنظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط١، ص٧٠ – ٧١.

أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين نحو (أذرعات) ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية ولا يحذف منه التنوين نحو (هذه أذرعاتُ، رأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ .

الثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين نحو (هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ وعلى هذه الروايات السابقة روى بيت أمري القيس (الشاهد).

وفي شرح الأشموني على الألفية[١]:

(والذي أسماً قد جعل)[٢]

من هذا الجمع (كأذرعات) اسم قرية بالشام.

ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله (كأرطاة) علماً فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة، وإذا وقف عليه قلبت التاء هاء وقد روى بالأوجه الثلاثة – البيت أعلاه تنورتها من أذرعات والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين، والشاهد في البيت قوله (من أذرعات) يروي بثلاثة أوجه، كل وجه على لغة من لغات العرب.

كسر التاء منونة (من أذرعات)كسر التاء غير منونة (من أذرعات) فتح التاء غير منونة (من أذرعات).

ويقول ابن يعيش[٣]:

(وقد روى قوله (أذرعات) بكسر التاء بالتنوين، وبفتحها من غير تنوين أيضاً كما يروي بالكسر مع التنوين).

---

[١] الأشموني: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

علي بن مالك بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني (٨٣٨– ٩٠٠هـ) نحوي من فقهاء الشافعية، أصله من (أشمون) بمصر ومولده بالقاهرة من مؤلفاته (شرح ألفية ابن مالك) في النحو (ونظم جمع الجوامع) في المنطق (كشف الظنون ١٥٣/١/ والأعلام ١٠/٥).

[٢] من ألفية ابن مالك.

[٣] ابن يعيش: شرح المفصل ص٩، ص٣٤ (عالم الكتب – بيروت).

قال ابن جني[1] (واعلم أن من العرب من شبه التاء في (مسلمات) معرفة بتاء التأنيث في حمزة وطلحة، وشبه الألف قبلها بالفتحة التي قبل تاء التأنيث فيمنعها حينئذٍ من الصرف فيقول هذه مسلمات مقبلة وعلى هذا بيت أمرؤ القيس (تنورتها من أذرعات).

[1] عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي قبل (٣٣٠- ٣٩٢) من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي ثم حل محله، ولد في الموصل وتوفى في بغداد من مؤلفاته: الخصائص وسر صناعة الأعراب واللمع (الأعلام ٤/٢٠٤).

الدراسة والدلالة:

تَنَورتُها من أذرعاتَ وأهلُها بيثربَ، أدنى دارها نَظر عَالي

الدلالة المعجمية للبيت:

اللغة: تبصرت نارها من بعيد. أذرعات بلد في أطراف الشام، يثرب اسم مدينة وهي التي هاجر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بعد فسميت المدينة المنورة.أدنى أقرب: نظر عال: أي يحتاج إلى نظر عال.

يتوهم الشاعر أنه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة وهو بعيد عنها يحترق لرؤيتها ويتمنى لقاءها[1].

قال البغدادي في خزانة الأدب:

(أذرعات) قال ياقوت[2] في معجم البلدان. هي بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان، وينسب إليه الخمر وقد ذكرتها العرب في أشعارها لأنها لم تزل من بلادها والنسبة إليه أذرعي (يثرب) زاد الصعاني و(أثرب) اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قال ياقوت نقلاً عن الزجاجي (سميت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم) بذلك لأن أول من سكنها عند التعرف يثرب بن عوض بن إرم بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام فلما نزلها رسول الله صلى الله عليه وسلم سماها طيبة وطاية كراهية للتثريب. ثم قال:

و(التنوير) قال المبرد في الكامل: المتنور الذي يلتمس ما يلوح له من النار ورد عليه أبو الوليد الرقشي في شرحه عليه – بأن المتنور إنما هو الناظر إلى النار من بعد أراد قصدها أم لم يرد كما قال أمرؤ القيس (تنورتها من أذرعات) ولم يرد أن يأتيها كما لم يرد القائل.

والنظر إلى دارها إنما بنظر قلبه، تشوقاً إليها كما قال ابن قتيبة في أبيات المعاني هذا تحزن وتظنن منه ليس أنه رأي بعينه شيئاً إنما أراد رؤية القلب.

---

[1] الأشموني: أوضح المسالك ط١، ص٧١.

[2] ياقوت هو: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٥٧٤– ٦٢٦هـ) مؤرخ ثقة من أئمة الجغرافيين ومن العلماء باللغة والأدب أصله من الروم أسر ثم اعتق من مؤلفاته (معجم البلدان) وإرشاد الأدب (الأعلام ١٣١/٨).

علا: علواً من باب قعد ارتفع فهو عال، يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال.

والجملتان الاسميتان حال من ضمير المؤنث في تنورتها وجاءت الثانية بلا واو.

المطلب الرابع

ظاهرة حكم الاسم الواقع بعد (لا سيما) وهو مجرور برب

قال الشاعر:

ألا رَبَ يوم صالحٍ لك منهما ولا سِيَّما يَوْمٍ بدارة جُلجُل[1]

ورد لفظ يوم الثاني في الشطر الثاني من هذا البيت

مثلث الميم جراً ونصباً ورفعاً.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك:

الاسم الواقع بعد (لا سيما) إما معرفة كأن يقال أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم/ وإما نكرة في قول أمرؤ القيس (يعني البيت أعلاه) فإن كان الاسم الواقع بعده لا سيما نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه:

الجر – وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر – والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين:

أحدهما: أن تكون لا نافية للجنس (سى) أسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و (ما) زائدة و (سى) مضاف، ويوم مضاف إليه، وخبر لا محذوف والتقدير: ولا مثل يوم بداره جلجل موجود.

الوجه الثاني: أن تكون لا نافية للجنس أيضاً (سىَّ) أسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و (ما) نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكونفي محل جر، و (يوم) بدل من (ما).

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً:

---

[1] البيت: من الطويل، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ص١٠، وخزانة الأدب ٤٤٤/٣، ٤٥١ وشرح شواهد المغني ٤١٢/١، وشرح المفصل ٨٦/٢، ولسان العرب ٤١١/١٤ (سوا) وشرح الأشموني ٢٤١/١، وهمع الهوامع ٢٣٤/١، وشرح ابن عقيل ص٣٧٢.

أحدهما: أن يكون لا نافية للجنس أيضاً (سىَّ) اسمها و (ما) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل جر بإضافة (سىّ) إليها و (يوم) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو يوم، خبر محذوف وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بداره جلجل موجود.
الوجه الثاني: أن يكون لا نافية للجنس أيضاً و(سىّ) اسمها و(ما) موصول أسمى بمعنى الذي بني على السكون في محل جر بإضافة (سىّ) إليها و (يوم) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وخبر (لا) محذوف وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود، وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح[1].
وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً:
أحدهما: أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة وهي مبنية على السكون في محل جر بإضافة (سىَّ) إليها و (يوماً) مفعول به لفعل محذوف وكأنك قلت ولا مثل شيء أعني يوماً بداره جلجل.
وثانيها: أن تكون (ما) أيضاً نكرة غير موصوفة وهي مبنية على السكون في محل جر بإلاضافة و(يوماً) تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كما ذكر في المثال الأول فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال: إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ومن جعل نصبه على التمييز، وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد (لا سيما).
والحاصل أن نصب المعرفة بعد (لا سيما) لا يمتنع إلا بشرطين:

١. التزام كون المنصوب تمييزاً.
٢. والتزام كون التمييز نكرة[2].

---

[1] أنظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ص

[2] عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، الجزء الثالث ص٤٠٧. تحقيق عبد العزيز الليثي (المطبعة السلفية ومكتبتها).

وأورده صاحب خزانة الأدب الشاهد رقم مائتين وأربعة وأربعين على أنه ورد عنده بنصب (يوماً) .... ولا سيما يوماً بداره جلجل.

ثم قال:

على أنه روى بنصب (يوما) بعد (لا سيما)[1]

ثم شرح معنى (سى) عند العلماء ثم قال:

ويجوز في الاسم الذي بعدها أي (لا سيما) الجر والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرة وقد روى بهن في قوله:

ولا سيما يوم ..... والجر أرجحها وهو على الإضافة وبذلك أهتدى وأرجح.

وعند أبي حيان[2]:

ولا سيما يوم بدارة جلجل

بالنصب والرفع والجر، وانتصاب النكرة فيه على أنه تمييز لها وهي نكرة تامة كأنه قال: ولا مثل شيء ثم فسره بنكرة منصوبة.

وقال الفارس[3]: لا يكون (ما) بمنزله الذي وينصب يوماً على الظرف صلة لما.

ويقول الأشموني:

جرت عادة النحويين أن يذكروا (لا سيما) مع أدوات الاستثناء، مع أن الذي بعدها منية على أولويته بما ينسب قبلها. ثم يقول:

ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرة وقد روى بهن قوله (من الطويل).

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] أبو حيان ارتشاف الضرب ص٢/ ص٣٢٨، تحقيق د. مصطفى النحاس (مطبعة المدى القاهرة ١٩٨٧م).

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان القرناطي الأندلسي، أبو حيان أثير الدين (٦٥٤ – ٧٤٥هـ) من كبار العلماء بالعربية، والتفسير والحديث والتراجم واللغات من كتبه (البحر المحيط، وتحفة الأديب ومجاني العصر وطبقات نحاة الأندلس) (الأعلام ١٥٢/٧).

[3] الفارس: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارس الأصل أبو علي (٢٨٨– ٣٧٧هـ) أحد أئمة العربية من كتبه الكثيرة (التذكرة، والعوامل، المسائل الشيرازيات، والإيضاح) (شذرات الذهب ٨٨/٣، والأعلام ٧٩/٢).

ألا رب يوم ..... البيت

والجر أرجحها وهو على الإضافة و (ما) زائدة بينهما، مثلها في (أيما الأجلين)[1] والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، و (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، التقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو (ولا سيما زيد) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق (ما) على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة (سيَّ) إعراب لأنه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو: (ولو جئنا بمثله مددا)[2] و (ما) كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في: لا رجل.

وأما انتصاب المعرفة نحو (ولا سيما زيد) فمنعه الجمهور، وتشديد يائها ودخول الواو على (لا) واجب. قال ثعلب[3] من استعمله على خلاف ما في قوله (ولا سيما يوم) فهو مخطئ وذكر غيره أنها قد تخفف، وقد تحذف الواو وهي عند الفارسي نصب على الحال، وعند غيره اسم (لا) التبرئة وهو المختار[4].

---

[1] سورة القصص الآية رقم ٢٨

[2] سورة الكهف الآية رقم ١٠٩.

[3] ثعلب. هو أحمد بن يحي يسار الشيباني أبو العباس (٢٠٠ – ٢٩١هـ).

نحوي ولغوي وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه. (شذرات الذهب ١٥٢/١).

[4] الأشموني – شرح الأشموني إشراف أميل بديع يعقوب ط١ ص٥٣٠ – ٥٣١. (دار الكتب العلمية بيروت).

الدراسة الدلالية:

ألا رَبَ يوم صالحٍ لك منهما ولا سِيَّما يَوْمٍ بدارة جُلجُل

الدلالة المعجمية للبيت:

اللغة: منهما يقصد عنيزة وصاحبتها في الهودج،

دارة جلجل: موضع فيه غدير ماء.

يقول: هناك أيام كثيرة تصلح للعيش مع هاتين الحلوتين وخصوصاً إذا كان المكان جميلاً كدارة جلجل، حيث طاب لنا اليوم فيه[١].

وقال البغدادي:

وقوله (ألا رب يوم ... الخ) رب هنا للتكثير، ومنها أي من أم الحويرث والرباب وروى ألا رب يوم لك منهن صالح أي من النساء (وفيه الكف) وهو حذف النون من (مفاعيلن) والمعنى ألا رب يوم لك منهن سرور وغبطة بوصال النساء وعيش ناعم معهن وقوله (ولا سيما ... الخ) أي وليس يوم من تلك الأيام مثل يوم دارة جلجل، فإن هذا اليوم كان أحسن الأيام وأفضلها – يريد التعجب من فضل هذا اليوم.

ودارة جلجل بضم الجيمين: اسم غدير قال البكري[٢] في معجم ما استعجم: قال أبو عبيدة[٣] دارة جلجل موضع بديار كندة وقال أبو الفرج[٤] قال الكلبي[٥] هو عند عين كندة[٦].

---

[١] الأشموني: أوضح المسالك ط١، ص٥٢٩.

[٢] البكري.

[٣] أبو عبيدة: معمر بن المثنى التميمي بالولاء البصري أبو عبيدة النحوي (١١٠ – ٢٠٩هـ) من أئمة العلم باللغة والأدب مولده ووفاته في البصرة له نحو مائتا مؤلف منها (نقائض جرير والفرزدق، ومجاز القرآن، وأيام العرب، والخيل) الاعلام ٢٧٢/٧.

[٤] أبو الفرج:

[٥] الكلبي

[٦] البغدادي: خزانة الأدب تحقيق عبد السلام هارون ص٣– ص ٤٤٤– ٤٥٢ (ط١، مكتبة الخافجي بالقاهرة).

المطلب الخامس

ظاهرة عمل (حتى) جارة وغيره

قال الشاعر:

ألقَى الصَّحيفةَ لَي يُخَفِّفَ رَحْلَه والزادَ، حتَى نَعِلَه ألقَاها[1]

روى البيت بثلاث روايات بجر النعل ونصبه ورفعه

الدراسة النحوية:

قال صاحب الكتاب (يعني سيبويه) و(حتى) في معناها إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون أخر جزءٍ من الشيء أو ما يلاقي أخر جزءٍ منه لأنَّ الفعل المعدي بها الغرض منه أن ينقضي ما تعلق به شيئاً فشيئاً نحو (أكلت السمكة حتى رأسها)، و (نمت البارحة حتى الصباح) ولا يجوز حتى نصفها أو ثلثها[2].

وأما الروايات الثلاثة في لفظة (نعله) فهي كالأتي:

أولا: جر النعل باعتبار حتى حرفاً من حروف إلجر دخلت على النعل فجرتها.

ثانياً: نصب الفعل من وجهين.

الأول: بإضمار فعل يفسره ألقاها كأنه قال حتى ألقى نعله ألقاها.

الثاني: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة وحتى حينئذٍ بمعنى الواو وكأنه قال: ألقى الصحيفة ونعله.

ثالثاً: رفع الفعل على الابتداء وجملة ألقاها هو الخبر.

---

[1] البيت: من الكامل: وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص٣٢٧ وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١ ولابن مروان النحوي في خزانة الأدب ٢٤٢١/٣ والكتاب ٩٧/١، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤١١/١، وشرح المفصل ١٩/٨، وهمع الهوامع ٢٤/٢، ٣٦.

والمتلمس هو: جرير بن عبد العزى، أو عبد المسيح، من بني حنيفة من ربيعة نحو (٥٠٠٠٠٠ ق هـ) شاعر جاهلي، من أهل البحرين، ال طرفة بن العبد كان ينادم ملك العراق عمر بن هند، ثم هجاه، فإراد عمرو قتله، ففر إلى الشام ومات ببصرى في حوران (خزانة الأدب ٣٤٥/٦ والأعلام ١١٩/٢).

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ص٨، ١٩ (عالم الكتب– بيروت – لبنان).

وسيبويه يرى هنا أن حتى حرف جر وأن مجرورها غاية لما قبلها كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى أنتهي الإلقاء إلى النعل.

وعند أبي حيان[1]:

حتى لها حكم في العطف (أي عاطفة) وحكمٌ إذا انتصب الفعل بعدها وذكر في نواصب المضارع، وحكم إذا جاء بعدها المبتدأ والخبر، وحكم في حرف الجر (وهذا ما أوردته هنا) فمذهب البصريين أنها بنفسها حرف جر، وقال الفراء[2]: تخفض لنيابتها عن (إلى) كواو القسم و (واو) رب للنيابة عن الباء ورب، وربما أظهروا (إلى) بعدها في بعض المواضع قالوا (جاء الخبر حتى إلينا) جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما) أهـ

الدراسة الدلالية:

أَلقَى الصَّحيفةَ لَي يُخَفِّفَ رَحْلَه والزادَ، حتَى نَعِلَه ألقَاها

الدلالة المعجمية للبيت:

الصحيفة – الكتاب ، وقوله : ألقى الصحيفة – أي رماها بنهر الحيرة كما أخذ المتلمس عن نفسه بقوله:

قَذَفْتُ بها فِي النَّهَرِ مِن جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قَطٍّ مُضَلَّلِ

وروى أيضاً (ألقى الحقيبة) وهي خرج يحمل فيه الرجل متاعه وروى أيضاً (ألقى الحشيّة) وهي الفراش المحشو بالقطن والصوف ينام عليه قال عنترة :

وحشيِّني سرجٌ على عجل الشوى

قال الجوهري : الرحل منزل الرجل وما يستصحبه من الأثاث والرحل أيضاً : رحل البعير وهو أصغر من القتب فقد ثبت فيه الرحل بمعنى الأثاث.

---

[1] أبو حيان: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النحاس ج٢، ص٤٦٦، (مطبعة المدني – القاهرة ١٩٨٧م).

[2] الفراء: يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا (نحو ١٤٠ – ٢٠٧هـ) أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ النحو عن أبي الحسن الكساني ولد بالكوفة وعاش في بغداد، أشهر كتبه: (الحدود، المعاني، الجمع والتثنية في القرآن) الأعلام ١٤٥/٨.

قالوا : رحله : أثاثه وقماشه والتقدير عندهم – ألقى وأثاثه حتى ألقى نعله مع جملة أثاثه ، وإنما قدروه بذلك ليصح كون ما بعده حتى في هذا الموضع جزءً مما قبلها.
وقد فسر ابن السِّيد (الرحل) للناقة كالسرج للفرس ، وتبعه عليه ابن هشام اللخمي وابن خلف وغيرهما.
والبيت لأبي مروان النحوي:
وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي النحوي

أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين [١]

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٣ ، ص ٢١ تحقيق عبدالسلام محمد هارون /مطبعة الكتاب العربي للطباعة والنشر

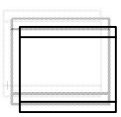

المبحث الثاني

المجرورات بالإضافة

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : حكم كسر نون جمع المذكر

المطلب الثاني : حكم إضافة حيث إلى الاسم المفرد

المطلب الثالث : حكم ما يستعمل من أسماء الأفعال مصدراً ، واسم فعل

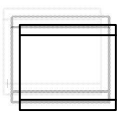

المطلب الأول

ظاهرة حكم كسر نون جمع المذكر السالم:

قال الشاعر:

وماذا تَبتغِي الشَّعراءُ مِنّي وَقَد جَاوَزْتُ حَدَّ الأربعِينِ[١]

فقد روى بكسر نون الأربعين وهو ملحق بجمع المذكر السالم كان ينبغي أن تفتح.

الدراسة النحوية:

الأصل فتح النون في كلمة (الأربعين) لأنه ملحقٌ بجمع المذكر السالم وهو مضاف لحد مجرور بالياء وبعده فتح النون[٢].

وقد ورد هنا أيضاً بكسر النون، وعند علماء النحو أن فتح النون في المثنى لغة، وفي الجمع شذوذ مع الخلاف في ذلك، وقيل في إعراب الأربعين مضاف إليه مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديراً وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون.

قال الأشموني: في مسألة الأربعين بالكسر[٣]:

وجر بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيها، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر، دون الرفع، لأن كلاً منهما فضله، ومن حيث المخرج.

وإعراب المثنى والمجموع بالحروف هو مذهب قطرب[٤] وطائفة من

المتأخرين ونسب إلى الزجاج[٥] وقيل هو مذهب الكوفيين.

---

[١] البيت: من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص١٥٦، تخليص الشواهد ص٧٤، وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٥، ٦٧، وشرح الأشموني ٣٨/١، ٣٩، وهمع الهوامع ٤٩/١، وشرح ابن عقيل ص٧١ شاعر إسلامي

[٢] أنظر شرح ابن عقيل ج٢ ص٦٨ تأليف محمد محي الدين عبد الحميد

[٣] الأشموني: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد ط١، ص٩٥، (دار الأرخوية للتراث).

[٤] قطرب: محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي نحو(٢٠٦هـ) نحو عالم الأدب واللغة من أهل البصرة لقبه سيبويه (استاذه) بقطرب فلزمه من كتبه: معاني القرآن والفوائد (الأعلام ٩٥/٧).

وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف ولعله لهذا الرأي جيء بالبيت أعلاه.

قال ابن يعيش[1]:

أعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في (النون) وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقه نحو قولك سنون، وقلون وثبون بالإطلاق: ثم يقول:

وإنما جاز إعراب النون في هذا الضرب من الجمع لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب فجعلوها تمام الكلمة وإنما ألزموه الياء ليصير نظير غسلين وأجاز أبو العباس المبرد[2] التزام الواو فيكون مثل زيتون.

وفي مسألة إعراب الأربعين بالكسرة أورد البغدادي في الخزانة بحثاً طيباً وأيده بالقرآن الكريم وأقوال العلماء والشعراء ومنه قوله: وأنشده كما يلي:

ومَاذا يدَّري الشَّعراءُ مني وقَد جَاوَزْتُ حَدَّ الأربَعِينِ[3]

لما تقدم قبله من أنه معرب بالحركة على النون

قال المبرد في (الكامل) عند قول الفرزدق[4]:

مَا سَد حَيَّ ولا مَيْتَ مَسدَها إلا الخلائقَ من بعدِ النَّبيينِ

قال: أما قوله: (من بعد النبيين) فخفض هذه النون وهو نون الجمع وإنما فعل ذلك لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع نحو أفلس ومساجد وكلاب فإن إعراب هذا كإعراب الواحد.

وإنما جاز ذلك لأن الجمع يكون على أبنية شتى، وإنما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية، لا يكسر الواحد على بنائه و إلا فإن الجمع كالواحد

---

[1] الزجاج: إبراهيم بن السرى بن سهل، أبو اسحق الزجاج (٢٤١- ٣١١هـ) نحوي ولغوي ولد ومات في بغداد كان في فتوته يخرط الزجاج، تعلم النحو من المبرد، من كتبه: الأمالي والاشتقاق (الأعلام ١/٤٠).

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ج٤ ص١٢ (ط١، عالم الكتب بيروت لبنان)

[2] المبرد: الكامل في اللغة والأدب

[3] البيت: لسحيم بن وثيل وقدسبق الحديث عنه

[4] البيت: للفرزدق. همام ابن غالب – في أخ الحجاج وابنه ينعاهما

لاختلاف معانيه، كما تختلف معاني الواحد، والتثنية ليست كذلك، لأنها ضرب واحد لا يكون اثنان أكثر من أثنين عدداً كما يكون الجمع أكثر من الجمع[١].

وفي كتاب الله تعالى: (إلا من غسلين)[٢] فإن قال قائل فإن غسلين واحد فجوابه إن كان ما كان على بناء الجمع فإعرابه إعراب الجمع ألا ترى أن عشرين ليس لهاواحد من لفظها وإعرابها كإعراب مسلمين وواحدهم مسلم وكذلك جميع الإعراب) ويقصد هنا ما لحق بجمع المذكر السالم في الإعراب ثم قال:

(ويقولون: هذه فلسطون يا فتى، ورأيت فلسطين يا فتى، وهذا القول الأجود وكذلك يبرين ويبرون يا فتى، وكل ما أشبه هذا فهو بمنزلته) والأجود في هذا البيت:

وشاهُدنا الجل و الياسمو ن والمسمعات بقصايها[٣]

وفي القرآن ما يصدق ذلك قول الله عز وجل (كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين، وما أدراك ماعليون)[٤].

وذهب ابن جني: إلى أن تلك الكسرة للضرورة، والإعراب إنما هو بالياء قال في (سر صناعة الأعراب) فأما قول سحيم بن وثيل

وقد جاوزت حد الأربعين

فليست النون حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما حركة الساكنين وهما الياء والنون وكسرت على أصل حركة إلتقاء الساكنين ولم يفتح كما يفتح نون

---

[١] البغدادي: خزانة الأدب ج٨، ص٦٥-٦٦، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (الناشر: مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع).

[٢] سورة الحاقة: الآية رقم ٣٦.

[٣] البيت: للأعشى في ديوانه ص١٢١، وفي لسان العرب مادة (قصب ١٦٩ وجلل ١٢٨) والأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بعيد (٠٠٠٠ ٧هـ) يقال له أعشى قيس، وأعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير يعد في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، سمي صناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم، مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة قرب مدينة الرياض حالياً، له ديوان شعر (طبقات فحول الشعراء ص٦٥، والأعلام ٣٤١/٧).

[٤] سورة المطففين: الآية رقم ١٨، ١٩.

الجمع، لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة الرَوى في سائر الأبيات. وأورد شواهد مماثلة كما سبق على ذلك[١].

الدراسة الدلالية :

ومَاذا يدَّري الشَّعراءُ مني وقَد جَاوَزْتُ حَدَّ الأربَعِينِ

الدلالة المعجمية:

قال البغدادي:

وقوله: (وماذا يدري الشعراء من) ... الخ:

يدري، بالدال المهملة، يقال أداره يدريه، إذا ختله وخدعه. يقول كيف يطمع الشعراء في خد يعني وقد جاوزت أربعين سنة وقاربت الخمسين وقد اجتمع أدى وعرفت الخديعة والمكر، قال يتم على شيء[٢].

وقال الأشموني:

ماذا يريد الشعراء مني، وكيف يحثون أنفسهم في خديعتي، وقد بلغت سن الأربعين، وهي سن الحنكة والتجربة والاختيار[٣].

---

[١] المرجع السابق (الخزانة) ص٦٦، ٦٧.

[٢] البغدادي: خزانة الأدب ج٨، ص٧٠، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (الناشرون مكتبة الخانجي).

[٣] الأشموني: شرح الأشموني ط١، ص٦٥.

المطلب الثاني

ظاهرة حكم إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد:

قال الشاعر:

أمَا تَرَى حيث سَهَيل طالعاً نجماً يُضِيءُ كالشَّهاب لامِعاً[١]

وقد روى لفظ سهيل بالرفع أيضاً

حيث سهيلٌ طالعاً

الدراسة النحوية:

من الملازم للإضافة ما لا يضاف إلاَّ إلى الجملة وهو (حيث) (وإذ وإذا).

فأما حيث فتضاف إلى الجملة الاسمية نحو (أجلس حيث زيد جلس) وإلى الجملة الفعلية نحو (أجلس حيث جلس أو يجلس زيد) وشد إضافتها إلى مفرد كما ورد في البيت أعلاه.

وهذا رأي جمهرة النحاة، فإنها تضاف عندهم إلى الجملة وقد أجاز الكسائي[٢] إضافتها إلى المفرد واستدل بهذا البيت[٣] ويأتي بيت ابن يعيش التالي لإضافة (حيث) وهي مبنية على الضم وإضافتها إلى مفرد.

ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم[٤]

ثم يقول (والشاهد فيها إضافة حيث إلى المفرد مع بنائها، وأكثر النحاة أن إضافة حيث إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل ذلك مقيساً وأجدر من إضافتها إلى المفرد، إضافتها إلى الجملة، والجملة محذوفة كما في قول أبي حية النميري).

إذا ربده من حيث ما نفحت له أتاه برياه خليل يواصله[٥]

---

[١] البيت: من الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٧، والدرر ٢٢٧/٢، وشرح شواهد الحقين ٣٩٠/١، وشرح المفصل ٩٠/٤، وشرح ابن عقيل ص٣٨٥.

[٢] الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء أبو الحسن (٠٠٠٠ ١٨٩هـ) أحد أئمة القراء والنحو واللغة وهو أحد القراء السبعة ولد بالكوفة، واستوطن ببغداد، أخذ عنه الرؤاس في الكوفة، وعن الخليل في البصرة من كتبه (معاني القرآن والحروف والمصادر (الأعلام ٢٨٣/٤).

[٣] أنظر شرح ابن عقيل. محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٥٦.

[٤] البيت: لم يعرف له قائل ولكنه ورد في شعر كثير عزة

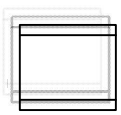

ولذلك جاز فيما جاء بعد حيث الرفع فهو الأشهر مع جواز الجر.

ويقول ابن هشام: في شذور الذهب:

(ومثال ما بني منها على الضم) (حيث) وهو ظرف مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد كقوله (من الرجز)

أما ترى حيث سهيل طالعاً ..... البيت

والشاهد فيه قوله (حيث سهيل) فقد أضاف الظرف (حيث) إلى مفرد وهذا نادر[١]

وفي المغني

(حيث وطئ تقول) (حيث) ..... ومن العرب من يعرب (حيث) وقراءة (من حيث لا يعلمون)[٢].

وهي للمكان اتفاقاً، وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع حيث مفعولاً به وفاقاً للفارسي وحمل عليه قوله تعالى: (اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[٣] ثم يقول

وتلزم حيث الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو (أجلس حيث زيد أراه، وندرت إضافتها إلى المفرد كما في .....) حيث لي العمائم البيت

وأما ترى حيث سهيل طالعاً ..... البيت

بفتح التاء من حيث وجر سهيل أو رفع التاء وضم سهيل وجهان مع حذف الخبر والتقدير موجود[٤].

---

[٥] البيت: لأبي حية النميري: الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر (٠٠٠ نحو ١٨٣هـ) شاعر راجز من أهل البصرة له ديوان شعر (الأعلام ١٠٣/٨).

[١] ابن هشام جمال الدين شذور الذهب في حرفة كلام العرب تقديم الدكتور أميل بديع يعقوب ص ١٣٢ (ط١ دار الكتب العلمية).

[٢] الأعراف الآية رقم (١٨٢) سورة القلم الآية ٤٤ (قراءة).

[٣] سورة الأنعام جزء الآية رقم ١٢٤.

[٤] أنظر ابن هشام المصري مغني اللبيب ص١٣١ – ١٣٢ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (ط دار أحياء التراث العربي).

ويقول البغدادي في خزانة الأدب:

(على أن (حيث) مضافة إلى مفرد بندرة، (سهيل) مجرور بإضافة حيث إليه، وفي هذه الصورة يجوز بناء حيث وإعرابها، وروى برفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي موجوداً، فتكون حيث مبنيةً مضافةً إلى الجملة وهي هنا على كل تقدير وقعت مفعولاً لترى، لا ظرفاً له.[1]

الدراسة الدلالية:

أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعاً

الدلالة المعجمية:

سهيل اسمان الأول كوكب يماني وسهيل كوكب لا يرى بخراسان ويرى بالعراق قال الليث : بلغنا أن سهيلا كان عَشَّاراً على طريق اليمن ظلوماً فمسخه الله كوكباً.

وقال ابن كناسة : سهيل يُرَى بالحجاز ومن جميع أرض العرب ولا يرى بأرض أرمينية وبين رؤية أهل الحجاز سهيلاً ورؤية أهل العراق إياه عشرون يوماً.

أما ترى البصرية ، حيث – مكان – وهو النجم الذي يطلع واضحاً فيضي ما حوله [1].

---

[1] البغدادي – خزانة الأدب ج٧، ص٣ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (ط مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع).

[2] ابن منظور : لسان العرب ، ط٧، ص ٢٨٩ ، دار صادر – بيروت.

المطلب الثالث

ظاهرة ما يستعمل من أسماء الأفعال مصدراً واسم فعل

قال الشاعر:

تَذَرَ الجَماجمَ ضاحياً هاماتها بَله الأكفَّ كأنَّها لَم تُخلَقِ[١]

الأكف يجوز وروده مجروراً مضافاً إليه ويجوز نصبه على المفعولية

الدراسة النحوية:

من أسماء الأفعال ما يستعمل مصدراً واسم فعل فإن انتصب ما بعده فهو اسم فعل نحو (بله زيداً) أي بمعنى أتركه وإن انجر ما بعده فهو مصدر بمعنى تركه وقد ورد بالروايتين البيت أعلاه بالنصب (بله الأكفَّ) على أنه اسم فعل بالجر (بله الأكفِّ) على أنه مصدر أضيف إلى مفعوله كقوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٢]

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل

بعد أن أورد البيت السابق:

(واعلم أن بله تكون على ضربين : أحدهما أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كصه ومه ، والآخر : أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده كما كانت رويد زيدٍ كذلك ، فاذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى (دع) وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع وحركت لالتقاء الساكنين وهما اللام والهاء.

وإن كان مصدراً كان معرباً غير مبنى مضافاً إلى ما بعده فتقول (بله زيدٍ) كما تقول (ترك زيد) من نحو قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ .

وعلى هذا روى البيت بالروايتين في قوله(بله الأكفَّ بالنصب والجر)[٣] وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (بله) حرف جر بمنزلة حاشا وعدا.[٤]

---

(١) البيت : من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ، ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ، وشرح شواهد المغنى ، ص ٣٥٣ ولسان العرب ٤٧٨/١٣ (بله) وخزانة الأدب ٢٣٢/٦ وشرح الأشموني ٢١٥/١ وشرح شذور الذهب ، ص ٥١٣ وشرح المفصل ٤٨/٤ وهمع الهوامع ٢٣٦/١ ، وكعب بن مالك أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المعروفين وهو بدرى عقبي والبيت من كلمة له في غزوة الخندق.

(٢) سورة محمد : الآية رقم (٤)

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشري ، ط١، ص ٤٨ ، مطبعة عالم الكتب -بيروت

(٤)

وقال ابن هشام في شذور الذهب :

(ما سمى به الأمر ، وهو الغالب ، فلهذا بدأت به ، ومثله بخمسة أمثلة وهي (بله) بمعنى دع كقول الشاعر في صيغة السيوف:

تَذَرَ الجَماجمَ ضاحياً هاماتها بَله الأكفَّ كأنَّها لَم تُخلَقِ

أي دعَ الأكف وذلك في رواية من نصب الأكف أما من حفضها فـ (بله) مصدر بمنزلة قولك (ترك الأكفِّ) وأما من رفعها – وهو شاذ – فهي اسم استفهام بمنزلة كيف؟ وما بعدها مبتدأ وهي خبره.

والشاهد فيه قوله (بله الأكف) حيث يجوز نصب الأكف على أن بله (اسم فعل) وجره على أنها مصدر ورفعه على أنها استفهام بمعنى كيف؟[١]

وفي ارتشاف الضرب:

(بله) من أدوات الاستثناء فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء نحو (أكرمت العبيد بله الأحرار) أو ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه ، فجعلوه استثناءً ، إذ المعنى إن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثني بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وليس بصحيح بل النصب محفوظ من لسان العرب ، وأما الجر بعدها ، فجميع على سماعه من كلام العرب[٢]

ذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى(غير) وما بعدها مخفوض بالإضافة فيكون قوله بمعنى (غير الأكف).

وذهب الفارسي إلى أن (بله) مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضاف لما بعده إضافة من نصب –أي نزل زيدٍ.

وذهب الأخفش : إلى أنها حرف جر ، ووجه أصحابنا النصب بعد (بله) على أنه مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت (تركاً زيداً) أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل تقديره دع زيداً.

(١) ابن هشام : شذور الذهب تقديم إميل بديع يعقوب ، ص ٣٥١/ط ، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان)

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق الدكتور مصطفي النحاس ، ج٢، ص ٣٣١ /مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٧م.

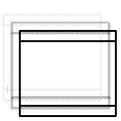

وروى فطرب الرفع بعد (بلـه) وأنكره أبو علي وفي كتاب العين[1] (بلـه) بمعنى (كيف) وبمعنى دع ، وإذا ارتفع كان مبتدأ وخبره كيف[2]

الدراسة الدلالية:

تَذَرَ الجَماجمَ ضاحياً هاماتها بَله الأكفَّ كأنَّها لَم تُخلَقِ

الدلالة المعجمية للبيت

ذكر البغدادي : أن الرؤية في (فترى الجماجم) في رواية بصرية وضاحياً حال سببية من الجماجم و(هاماتها) فاعل (ضاحياً) وهو من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله .

والجماجم : جمع جمجمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ

ومعنى (بله الأكف) على رواية نصب الأكف : أنك ترى بعض رءوس الرجال بارزة عن محلها بضرب السيوف كأنها لم تخلق على الأبدان ، فدع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرءوس فـ (بله) على هذا اسم فاعل.

(١) الخليل بن أحمد – كتاب العين
(٢)المصدر السابق

المبحث الثالث

المطلب الأول

ما يجوز في تابع معمول الفاعل المجرور بالإضافة

قال الشاعر:

الواهب المائةِ الهجان وعبدَها عُوذاً تُرَجىَّ بَيْنها أطفَالَها[1]

ورد نصب (عبد) وجره لأنه تابع المعمول مضاف وهو المائه وعبدها .

الدراسة النحوية:

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة يجوز فيه الجر والنصب ، نحو (هذا ضارب زيدٍ وعمرو وعمراً) فالجر مراعاة للفظ والنصب على إضمار فعل وهو صحيح والتقدير ويضرب عمراً) أو مراعاةً لمحل المخفوض وهو المشهور وقد روى البيت أعلاه بنصب (عبدِ) وجِره[2]

وفي خزانة الأدب : يقول البغدادي

الواهب المائة الهجانَ وعبدَها عُوذاً تُرَجىَّ بَيْنها أطفَالَها

على أنه قد يجعل ضمير المعرف باللام في تابع مثل المعرف باللام فإن قوله (عبدها) بالجر على المائة وهو مضاف إلى ماليس فيه (ال) واغتفر هذا لكونه تابعاً ، والتابع يجوز فيه ما لايجوز في المتبوع)[3]

قال ابن السراج في باب العطف:

(ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب (كل شاةٍ وسخلتها بدرهم) وهو جعلت السخلة تلي كل لم يستقيم ومن كلام العرب : (هذا الضارب الرجل وزيدٍ)

الواهب المائة الهجان وعبدها عُوذاً تُرَجىَّ بَيْنها أطفَالَها

والمبرد يفرق بين عبدها وزيد ويقول إن الضمير في عبدها هو المائة ولا

يستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه وأجازه سيبويه والمازني [1]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للأعش في ديوانه ، ص ٧٩ ، وخزانة الأدب ٢٥٦/٤ ، ٢٦٠ ، ١٣١/٥ ، ٤٩٨/٦ ، والكتاب ١٨٣/١ وجمهرة اللغة ، ص ٩٢٠ ، شرح ابن عقيل ، ص ٤٢٧ ، همع الهوامع ٤٨/٢ ، ١٣٩.

(٢) أنظر منحة الخليل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٢ ، ص ١١٩ ، تأليف محمد محي عبدالحميد /مطبعة المروة

(٣) البغداداي : خزانة الأدب ، ج٤، ص ٢٥٦ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٩م

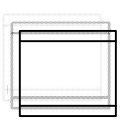

وعند ابن يعيش :

_وقد جوز بعض النحاة نحو (كم رجلاً ونساءً) لأنه يجوز في التابع ما لايجوز في المتبوع كما في قوله

الواهب المائة الهجان وعبدها عُوذاً تُزَجىَّ بَيْنها أطفَالَها

وهو جعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام فإن قول (عبدها) بالجر معطوف على المائة ، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (ال) واغتفر هذا لكونه تابعاً[٢]

الدراسة الدلالية :

الواهب المائة الهجان وعبدها عُوذاً تُزَجىَّ بَيْنها أطفَالَها

الهجان : البيض قال الجوهري هو من الإبل الأبيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وقال الأصمعي : الهجان : الكرام ، وأصل الهجان البياض وهي تكون للواحد والجمع وربما جمع هجائن كما قالوا شمال وشمائل .

عوذاً : حال من الهجان ، وهو جمع عائذ بالعين المهملة والذال المعجمية قال ابن الأثير (في النهاية) العائذ : الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها.

وقال شارح ديوان الأعشي : العوذ : الحديثات النتاج قيل أن توفى خمس عشرة ليلةً ، ثم هي مُطفل بعده ، وقال ابن خلف : هي الحديثة النتاج كان معها ولد أم لم يكن معها.

قال الأعلم : وسُميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها لصغره .

وتُزَجّي : بالزاى المعجمية والجيم أي : تسوق، والتزجية السوق ومثله الإزجاء وروى بدله (ترشح) والترشيح : الرمية ، يعنى إذا تخلفت أولادها وقفت وصنت حتى يلحق أولادها بها فتغذيها وتدفعها ، وكذلك التزجية وقيل : إنما تكون التزجية من بين يديها .

والمعنى العام للبيت :

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشري ، ط١، ص ٤٨ ، مطبعة عالم الكتب -بيروت

(٢) البغداداي : خزانة الأدب ، ج٤، ص ٢٥٦ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٩م

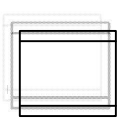

أن هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، ويهب معها راعيها أيضاً ، وهو المراد من العبد ، وخص الهجان لأنه أكرمها [1]

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، ج٤ ، ص ٢٥٧ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

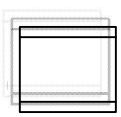

الفصل الخامس

المجزومات

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : حكم ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط

المبحث الثاني : حكـم ظاهـرة ضعف رفع الجـــزاء

المبحث الثالث : حكم ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل

المبحث الرابع: حكم ظاهرة جواز الجزم والنصب

الجزم من خواص الفعل المضارع الذي دخل عليه جازم وعلامته الأصلية – السكون إذا صح آخر الفعل أو حذف حرف العلة إذا أعتل آخر الفعل .

وأدواته نوعان : حروف وهي لم ولمّا ولا الناهية وإن الشرطية ، وإذ ما الشرطية ولام الأمر والبقية أسماء وهي من وما وحينما وكيفما وأيتما ومهما ومتى ، وأني وأي وأيّان.

وأما علامته الفرعية فهي حذف النون إذا كان الفعل المضارع من الأمثلة الخمسة وهي يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين وذلك إذا دخل عليه أحد الجوازم السابقة .

أما بخصوص هذا الفصل فالبحث يجرى في كل فعل مضارع دخل عليه جازم وجاز في إعرابه أكثر من رواية عند علماء النحو وورد شاهداً في بيت من بيوت الشعر التي طرفها العلماء .

المبحث الأول

حكم ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط

قال الشاعر :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْم مَسْغَبَةٍ يقولُ لاَ غائبٌ مَالي ولا حَرِمُ[1]

يجوز في كلمة(يقول) الجزم كما يجوز الرفع كما ورد وكلاهما حسن

الدراسة النحوية:

قال ابن عقيل : في شرحه لألفية ابن مالك:

(إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ، جاز جزم الجزاء [2] ورفعه ، وكلاهما حسن فتقول (إن قام زيدٌ يقم عمرو ، ويقوم عمروٌ وعليه جاء البيت أعلاه).

وتقدير هذه المسألة على رأى الكوفيين والمبرد على إضمار (الفاء) أي إن أتاه خليل فيقول).

وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير أي : (يقول إن أتاه خليل يوم مسغبة لا غائب ...الخ) فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً والمذكور إنما هو دليله[3]

ويقول المبرد في المقتضب [1] (فمن ذلك قول زهير يعنى البيت السابق) فقوله (بقول) على إرادة الفاء – ثم يقول : ومن ذلك قوله الله عز وجل : ﴿ ۞أَمَّا إِن كَانَ

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ، ص ١٥٣ والأنصاف ٦٢٥/٢ وجمهرة اللغة ، ص ١٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢ ، وخزانة الأدب ٤٨/٩ ، ٧٠ ، ولسان العرب ٢١٥/١١ (خلل) ١٢٨/٢(حرم) وشرح الأشموني ٥٨٥/٣ وشرح ابن عقيل ، ص ٥٨٦ وشرح المفصل ١٥٧/٨ وهمع الهوامع ٦٠/٢ .

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج٢، ص ٣٧٣ -٣٧٤ ، محمد محي الدين عبدالحميد/المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفي محمد.

(١)سيبويه – الكتاب ، ج١، ص ٤٣٦ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون /دار الجيل – بيروت.

مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ* فَسَلامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾[٢] الفاء لابد منها في جواب (أمّا) فقد صارت هاهنا جواباً لها ، والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب (إنّ)).

(وإمّا –(أمّا) فإن كان بعدها (من) أو (ما) و (أي) وبعدها فعل مضارع فإنه يقبح جعلها شرطية ، لأن الجواب لأما دون كلمة الشرط التي بعدها ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا في (أتيك إن تأتيني) وإن كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو (أمّا من أتاني فأني أكرمْه) قال تعالى : ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ* فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾[٣]

وفي البحر المحيط :

(إذا أجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف ، وذهب أبو عليّ الفارسي إلى أن الفاء جواب (إنْ) وجواب (أمّا) محذوف.

وذهب الأخفش [٤] إلى أن الفاء جواب لأمّا والشرط معاً

قال ابن يعيش [٥]

---

(٢) المبرد : المقتضب ، ج٢، ص ٧٠ ، تحقيق محمد عبدالخالق عضمية/إحياء التراث الإسلامي
(٣) سورة الواقعة : الآية رقم (٩٠-٩١)
(٤) سورة الواقعة : الآية رقم (٨٩)
(٥)
(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٨، ص ١٥٨ /عالم الكتب –بيروت.

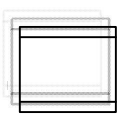

(فالشاهد فيه رفع (يقول) وهو الجواب وأما الجزم فصحيح على ما ذكرناه وأما الرفع فصحيح والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة فقوله (يقول لا غائب مالى ولا حرم) .

فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم كأن المعنى يقول إن أتاه خليل وقد استضعف ، والجيد إن يكون على إرادة (الفاء) فكأنه قال : (فيقول) والفاء قد تحذف من الشعر نحو قوله:

مَن يَفعلِ الحسنَاتِ الله يَشكرُها والشَّرَّ بالشَّرِ عند الله مثْلاَنِ[1]

كما في البيت السابق.

ويقول ابن هشام بعد ذكر البيت الشاهد:

(فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أرادة الشرط في مذهب سيبويه.

والأصل أقوم إنْ قام ، ويقول إنْ أتاه خليلٌ .

والمبرد يرى أنه هو الجواب وأن الفاء مقدرة (كما تقدم) والشاهد فيه رفع (يقول) على نية التقديم والتقدير يقول إن أتاه خليل ، وجاز هذا لأن (إنْ) غير عاملة في اللفظ)[2]

وأيضاً يقول ابن هشام في أوضح المسالك قسم جوازم المضارع : وإن أتاه خليلٌ:

(وكلّ منهنّ يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطاً وثانيهما جواباً وجزاء ويكونان مضارعين نحو : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾[3] وماضيين نحو : ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[4]

(١) البيت من البسيط ،وهو لكعب بن ملك في ديوانه ، ص ٢٨٨ وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ولسان العرب ٤٧/١١ (يحل) والكتاب ٦٥/٣ وشرح المفصل ٢/٩، ٣ وهمع الهوامع ٦٠/٢

(٢) ابن هشام : شذور الذهب ، ص ٣١٢ تقديم أميل بديع يعقوب /دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان.

(٣) سورة الأنفال : الآية رقم (١٩)

(٤) سورة الأسراء : الآية رقم (٨)

وماضياً فمضارعاً نحو : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾[1] وعكسه وهو قليل نحو : (مَن يقمُ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفرَ له) ومنه : ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ ﴾[2] لأن تابع الجواب جواب ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ، إذ خصوا هذه النوع بالضرورة.

ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو مضارع منفي بـ (لم) قوى كقوله :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْم مَسْغَبَةٍ يقولُ لاَ غائبٌ مَالِي ولا حَرِمُ

ونحو (إن لم تقم أقوم) ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف .

وذهب ابن هشام في مغنى اللبيب إلى وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والقراء في أنه جائز في سعة الكلام وهو الحق فقد روى البخاري قول عائشة رضى الله عنها : (أن أبابكر رجل أسيف متى يقم مقامك رَقَّ) وقد وردت أبيات كثيرة منها قول الآخر:

مَنْ يُكدْنِي بِسَيِّئٍ كنت منه كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِة والوَرِيدِ

ثم يقول : (ذهب بعض المتأخرين إلى أنّ رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه وليس صحيحاً ما ذهبوا إليه ، ثم الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب والمرفوع المذكور دليله ، ورتبته التقدير على أداة الشرط .

وعند المبرد : أن الرفع على تقدير الفاء أي فهو يقول .

---

(١) سورة الشوري : الآية رقم (٢٠)
(٢) سورة الشعراء : الآية رقم (٤)

وذهب قومٌ إلى أنَّ أداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب فجئ به مرفوعاً ، وهذا ما مال إليه ابن هشام[1]

(١) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج٤ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، تأليف محمد محمي الدين عبدالحميد /منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

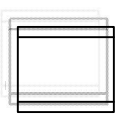

الدراسة الدلالية:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْم مَسْغَبَةٍ يقولُ لاَ غائبٌ مَالِي ولا حَرِمُ

الدلالية المعجمية للبيت:

قال ابن منظور في لسان العرب:

الخليل : هنا الفقير والمعوز

المسألة : طلب العطاء والحاجة

الحرم : الممنوع [١]

ويقول ابن هشام في . أوضح المسالك :

خليل : وهو هنا الفقير ذو الحاجة مأخوذ من الخَلّة بفتح الخاء المعجمية وتشديد اللام – وهي الفقر ومن أمثالهم (الخلة تدعو إلى السلة) ومعناه الفقر والحاجة تدعو إلى السرقة ونحوها.

مسألة : يروى في مكانه مسغبة وهي أحد مصادر سغب فلان – إذا اشتد به الجوع .

حرم : أراد به الممنوع المحروم من المنح.

والمعنى العام للبيت:

أن هرماً بن سنان مشهود له بالكرم الفياض لكل الناس وخاصة المحتاجين لأن المحتاج يأتي شاكاً في العطاء هل يعطى أو يمنع؟ فعندما يأتي إلى هرم وذلك في

(٢) ابن منظور : لسان العرب ٢١٥/١١ (خلل) ١٢٨/٢(حرم)

زمن الجوع والشدة اللذين يكثر فيهما المحتاجون يقوم هرم مرحباً بك في دارك وحاضراً يأتيك مالي ولن تحرم من أكرام ويتهلل للضيف كما قاله عنه في موضع آخر :

تراه إذا ماجئته متهللاً كأنك تعطيه الذي أنت سائله[1]

(١) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٤ ، ص ٢٠٧ ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد /منشورات المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت.

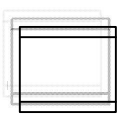

المبحث الثاني

حكم ظاهرة ضعف رفع الجزاء

قال الشاعر :

يَا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ[1]

يرفع (تصرعُ) على ضعف والصحيح جزمه لأن الشرط مضارع والجزاء مضارع.

الدراسة النحوية:

إذا وقع فعل الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف كما ذكر في البيت.

وسيبويه[2] يحمل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر (إنّ) وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر (إنّ) .

والكوفيون والمبرد[3] يجعلون هذه الجملة جواب الشرط وجملة الشرط و الجواب خبر (إنّ).

وأصل المسألة مجئ فعل الشرط مضارعاً وجوابه مضارعاً والواجب جزم الجواب في مثل هذه الحالة ،ورفعه ضعيف ، ولم يكن خاصاً بضرورة الشعر

---

(١) البيت : لعمر بن خازم البجلى في مناظرة بين جرير بن عبدالله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي يرد على الأقرع بن حابس.
(٢) سيبويه : الكتاب ، ج٢ ، ص ٦٦، تحقيق عبدالسلام محمد هارون
(٣) المبرد : المقتضب ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، تحقيق عضيمة /أحياء التراث الإسلامي .

بدليل قراءة طلحة بن سليمان في قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[١] برفع يدرككُم.

وقال ابن يعيش[٢] : (رفع على نية التقديم وهو رأي سيبويه والشاهد فيه على مذهب سيبويه ، وتقديم (تصرع) في النية ، ولهذا رفعه بلا (فاء) وهو مع هذا متضمن الجواب في المعنى والتقدير (إنك تصرع إن يصرع أخوك) وهذا من ضرورة الشعر لأن حرف الشرط قدم جزم الأول فحكمه أن يجزم الثاني وهذا عند المبرد[٣] على حذف التاء.

وعند أبي حيان[٤]

(وإذا رفع المضارع الواقع جواباً للشرط فعله غير الداخل عليه لم ، فإن كان قبله ما يمكن أن يطلبه نحو قوله

يَا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ

أو لم يمكن نحو (إن تأتيني آتيك) فالأولي عند سيبويه (أن ..) أن تكون على التقديم والتأخير ، وفي الثانية أن تكون على حذف الفاء أي (فآتيك) وجوز العكس سيبويه[٥]
وقال المبرد : هما على حذف الفاء فيهما
وقيل إن كانت الأداة اسم شرط بالمضارع المرفوع على إضمار الفاء فإن كانت غير اسم شرط فعلى التقديم والتأخير.
ويقول السيوطى في شرح شواهد المغنى [٦]

---

(١) سورة النساء : الآية رقم (٧٨)
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٨ ، ص ١٥٨ /عالم الكتب -بيروت
(٣) المبرد : المقتضب ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، تحقيق عضيمة /أحياء التراث الإسلامي .
(٤) أبو حيان : ارتشاف الضرب – تحقيق الدكتور مصطفي النحاس ، ط١، ص ٥٥٥، ط١/مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٧م.
(٥) سيبويه : الكتاب ، ج٢ ، ص ٦٦، تحقيق عبدالسلام محمد هارون
(١) السيوطى : شرح شواهد المغنى – القسم الثاني ، ص ٨٩٨ /لجنة التراث العربي – منشورات مكتبة الحياة.

(والبيت استشهد به على رفع جزاء الشرط مع كون فعل الشرط مضارعاً وخرج على أنه ليس بالجواب ، بل خبر إنَّ ، وجملة الشرط وقعت حشواً بين إنّ وخبرها ، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه.

الدراسة الدلالية:

يَا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ

الدلالية المعجمية للبيت

في معنى الأقرع : وهو الثعبان السام أو هو من كانت أذناه صغيرتين وفي الحالتين يسمى به إذا قصد الشجاعة ويلقب به إذا قصد الاشعار بالذم.

والصرع : المكان الذي تحدث فيه المقتلة ويصرع فيها الرجال أو هو في معنى الهزيمة ككل.

والمعنى العام للبيت

أن عمر بن خثارم البجلي يرد على الأقرع بن حابس إما بقصد عدم التفرقة بمعنى توحد هزم أو بمعنى أن ما يجرى على أخيك من المقادير يصلك لا محالة.

والمجال منافحة.

والأقرع بن حابس صحابي جليل أسند إليه سيدنا عمر بن الخطاب بعض المهام وكان جميلاً حتى قال عنه عمر رضى الله عنه إنه يوسف هذه الأمة.

///المبحث الثالث

حكم ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعد الجزاء

قال الشاعر :

فإن يَهلِك أبو قابوس يَهلِك ربيعُ النَّاس والبلدُ الحَرامُ

ونأخذْ بعدَه بذَناب عَيشٍ أجبِّ الظهرِ لَيس لَه سَنَامُ[1]

روى هذا البيت في كلمة (نأخذ) بجواز الجزم والرفع والنصب أما الجزم فهو معطوف على جواب الشرط.

وأما الرفع للاستئناف والفعل متجرد عن الناصب والجازم ، وأما النصب فالواو للمعية والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل في شرحه لبيت ابن مالك:

والفعل من بعد الجزاء إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث فمن (إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ (مضارعً) مقرونً بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم ، والرفع، والنصب ، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى : ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[2] بجزم (يغفر) ورفعه ونصبه وكذلك روى بالثلاثة لفظ (نأخذ

(١) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص ١٠٦ ، وخزانة الأدب ٥١١/٧ ، ٣٦٣/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١ وشرح المفصل ٨٣/٦ ،٨٥ والكتاب ١٩٦/١ وشرح الأشموني ٥٩٣/٣ وشرح ابن عقيل ، ص ٥٨٩ ولسان العرب ٢٤٩/١(حبب) و٣٩(ننب).

(٢) سورة البقرة : الآية رقم (٢٨٤)

في البيت أعلاه)[1] ويقول ابن هشام في شذور الذهب قاصداً مثل هذه المسألة التي يجوز فيها ثلاثة أوجه : (فأما مسألة الثلاثة أوجه فضابطها ، أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى : ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ قرئ (فيغفرَّ) بالجزم على العطف (فيغفرُ) بالرفع على الاستئناف و(فيغفرَ) بالنصب بإضمار (أنْ) وهو ضعيف[2]

ويقول البغدادي في خزانته:

في انتصاب الجواب بالواو بعد الشرط والجزاء قوله عز وجل : ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾[3] ثم قال : ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾[4] ومن قرأ (ويعلمُ) رفعاً استأنفه ومثله قول النابغة (ونأخذ).

قد روى (ونأخذ) جزماً بالعطف على جواب الشرط روى نصباً على الجواب ، وروى رفعاً أيضاً على الاستئناف [5]

الدراسة الدلالية:

(١)ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد ، ج٢، ص ٣٧٧
(٢) ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب تقديم الدكتور : إميل يعقوب ، ص ٣١٣ /مطبعة دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان.
(٣) سورة الشوري : الآية رقم (٣٣)
(٤) سورة الشوري : الآية رقم (٣٥)
(٥) عبدالقادر عمر البغدادي : خزانة الأدب ، ج٧ ، ص ٥١١ ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون/مطبعة مكتبة الخانجي.

فإن يَهلِك أبو قابوس يَهلِك ربيعُ النَّاس والبلدُ الحَرامُ

ونأخذْ بعدَه بذَناب عَيشٍ أجبِّ الظهرِ لَيس لَه سَنَامُ

الدلالية المعجمية للبيت

قال ابن منظور:

(وذنب كل شئ أخره ، وجمعه ذناب ، والذناب بكسر الذال عقب كل شئ وذناب كل شئ عقبه ومؤخره بكسر الذال قال :

ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

أجب الظهر : وبعير أجب بيّن الجيب أي مقطوع السنام وجب السنام يجبه جباً قطعه.

والجبب : قطع في السنام وقيل هو أن يأكله الرحل أو القتب فلا يكبر.

بعير أجب وناقة جباء[1]

وقال البغدادي في الخزانة:

(وقوله : ونأخذ بعده) الخ الذِّناب والذِّنابة بكسرها والذُّنابي بالضم والقصر الذنب قال الشنتمري المستعمل للبعير ونحوه الذنب ، وللطائر الذّنابي ، وللعين ونحوها الذَّنابة ، ولما لا خبر فيه .

والأجب : بالجيم الجمل المقطوع السنام.

والسنام : حدبة البعير يقول : إن مات يقينا في طرف عيش قد مضى صدره ومعظمه وخبره ، وقد بقى منه ذنبه ، ويكون العيش كبعير قد جب سنامه – يريد صار الناس بعده في أسوأ حال ، وأضيف عيش وذل ، وتمسكوا منه بمثل ذنب بعير أجب الظهر ، والسنام يستعار كثيراً للسفر حتى كأنه غلب فيه [2]

(١) ابن منظور : لسان العرب ، ط ، ص ٢٤٩ ، ٣٩٠ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة دار الفكر ١٤١٠هـ.
(٢) البغدادي : خزانة الأدب ، ج٩، ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، مطبعة مكتبة الخانجي للطباعة والنشر

المبحث الرابع

حكم ظاهرة جواز الجزم والنصب فيما وقع بين الشرط والجزاء

قال الشاعر :

وَمَنْ يَقتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤوِهِ فَلاَ يِخشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ[١]

روى البيت بجزم (يخضعْ) ونصبه ، أما الجزم معطوف على يقترب ، وأما النصب فباعتبار الواو للمعية والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو.

الدراسة النحوية:

يقول ابن عقيل : (إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه ونصبه نحو (إنْ يَقُم زيدٌ ، ويخرجْ خالدٌ أكرمَّك) بجزم (يخرج) ونصبه ، ومن النصب كلمة (يخضع) في البيت الشاهد [٢]

وقال الأشموني : (وإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب ، فالجزم نحو : ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[٣] وهو الأشهر ومن شواهد النصب:

وَمَنْ يَقتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤوِهِ فَلاَ يِخشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ

ولا يجوز الرفع لأن الاستئناف لا يكون قبل الجزاء [٤]

ويقول ابن هشام في أوضح المسالك:

(وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين فالوجه الجزم ، ويجوز النصب كقوله:

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٤ وشرح الأشموني ٥٩١/٣ وشلاح شواهد المغنى ٤٠١/٢ ومغنى اللبيب ٥٦٦/٢.

(٢)ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٣٧٩ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(٣) سورة يوسف : الآية رقم (٩٠)

(٤) الأشموني : شرح الأشموني ، ص ٦٠ ، ٦١

وَمَنْ يَقتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤوِهِ فَلاَ يِخشَ ظُلماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ[١]

ونفس المعنى نجده عند ابن هشام في شرح شذور الذهب يقول : (وجزم ما بعد (فاء) أو (واو) من فعل تال للشرط أو الجواب قويَّ ، ونصبه ضعيف ، ورفع تالي الجواب جائز) ثم يشرحه بقوله:

(وأما مسألة الوجهين : فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك : (إن تأتني وتمشيَ إلىْ أكرمكْ) فالوجه الجزم ، ويجوز النصب كقوله من الطويل:

وَمَنْ يَقتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤوِهِ فَلاَ يِخشَ ظُلماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ[٢]

(١) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ج٤ ، ص ٢١٤/منشورات المكتبة العصرية – صيدا ، بيروت.

(٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ تقديم .د. إميل بديع ، مطبعة منشورات دار الكتب العلمية –بيروت-لبنان.

الدراسة الدلالية:

وَمَنْ يَقتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤوِهِ فَلاَ يِخشَ ظُلماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماَ

الدلالية المعجمية للبيت

اللغة:

(يقترن) أراد ينزل في جوارنا ويستظل بحمايتنا

(يخضع)أراد : يكون خاضعاً لنا منقاداً لمشيئتنا راضياً بالذي نراه غير محارب لنا ولا مناوئ .

(نؤوه) يكون له منا مأوي يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ونحفظه من كل الطوارق والعاديات.

(لا يخش) لا يخاف (ظلماً) انتقاصاً من حقه (هضماً) غمطاً لما وجب له

المعنى الإجمالي للبيت مفهوم من السياغ إذ كانت عادة الجواز تعد من المروءة والشهامة ولا يقوم بها إلاّ من يضمن في نفسه الكفاءة وظهره مستور بقبيلة ثم جاء الإسلام وأقر الجواز بالشرط المعلوم إما مؤقتاً حتى يسمع كلام الله أو دائماً إن دخل حظيرة الإسلام المؤمنة وعلى هذا ذكر الشاعر مفتخراً بقبيلته أن الذي يلجأ إليهم ملتزماً بشروطهم لا يخان بل يطمئن وعلاوة على ذلك لا يظلم.

الخاتمة

قامت دراسة هذا البحث على قسمين القسم الأول ما يخص النحو وقد ذكرت في كل فصل من فصوله المفردات التي بنيت عليها المطالب وهي أصغر مفردة يبدأ فيها البحث والتفصيل واشتملت على ذكر بيت من الشعر العربي الذي اختلف النحاة في لفظةٍ من ألفاظه حتى أضحت ظاهرة استحقت الوقوف عندها بالبحث والتنقيب وتشعب الآراء مثل ظاهرة البناء وأخرى أو الرفع مع النصب أو الجر أو الجزم وعمدت إلى ذكر الآراء بوضوح ونسبتها إلى أصحابها حفاظاً على الأمانة العلمية ، وأحياناً تشتمل الدراسة على الآراء المتطابقة أو المتشابهة وبالضرورة المختلفة استقصاءً لآراء علمائنا ، وابتعدت بالبحث عن الآراء التي لم تسند بالصحة وقصدت بذلك الآراء الفردية الشاذة من غير المشهورين المشهود لهم بالتقدم النحوي.

وهذا ما يخص الدراسة النحوية

أما الدراسة الدلالية فقد أفرزت لها عنواناً يشمل بيت الشعر ثم الدلالة المعجمية لبعض الألفاظ التي تناولتها المعاجم ، والكتب التي تخصصت في ذلك وذكرت المعاني الممكنة الواردة لكل لفظ ثم المعنى الإجمالي للبيت ومن خلال اختلاف المعاني يأتي شرح البيت أحياناً على طريقة واحدة وأحياناً أخرى يستلزم تفرق المعنى للفظ وجود أكثر من معنى للبيت.

وسرت على هذه الطريقة حتى نهاية البحث.

وإن كانت هناك من مشاكل تذكر فهي كثرة الآراء وتشعبها حتى يظل الطالب غير مكتفٍ بما يكتب وتكمن المشكلة في إيراد جميع الآراء القديمة والحديثة التي تجعل الطالب يتمدد فيها وقد لا يصل إلى نهاية قريبة مما يخرج البحث عن تناول المعقول المفيد.

وإن كانت هناك من وصية يوصى بها الباحث فقد تتمثل في الآتي:

١. مازال الشعر العربي يحتاج للبحث والدراسة خاصة بعد ابتعاد الناس عن اللغة العربية الفصحي.

٢. لا بد من توفر بعض العلماء للتدرج في تقريب المعاني البعيدة عن طريق المعاني الوسطية والمستحدثة وهذا مهم في تطور اللغة إذا أنه يربط الدارس بلغته ويعيش معها مثل الأسرة المترابطة مع وجود الابن والأب والجد.

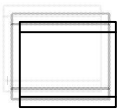

الفهارس العامة وتشمل :

- فهرس الشواهد من القرآن الكريم
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس الشعراء
- فهرس الأعلام
- فهرس المناطق والمواقع
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

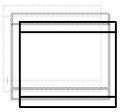

فهرس الشواهد من القرآن الكريم

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة البقرة			
١.	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	البقرة	٦	٤٦
٢.	﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾	البقرة	٢٠٥	
٣.	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾	البقرة	٢٢٨	١٣
٤.	﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾	البقرة	٢٧١	١٠٨
٥.	﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ﴾	البقرة	٢٨٤	٢٠٩+١٥٤+١٠٨
	سورة النساء			
٦.	﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾	النساء	٧٨	٢٠٧+١٠٤+١٠٣
٧.	﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾	النساء	١٧٦	
	سورة المائدة			
٨.	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾	المائدة	٨٩	١٥٩
٩.	﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	المائدة	١١٩	٤٥+١٤
	سورة الأنعام			
١٠.	﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾	الأنعام	١٥٤	٤٠
	سورة الأعراف			
١١.	﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾	الأعراف	١٨٦	١٠٨
	سورة الأنفال			
١٢.	﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾	الأنفال	١٩	٩٩+٢٠١

	سورة يوسف			
١٣.	﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾	يوسف	٣٢	١٣
١٤.	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾	يوسف	٨٢	١٣٥
١٥.	﴿إِنَّـهُ مَن يَتَّـقِ وَيِصْـبِرْ فَـإِنَّ اللّـهَ لاَ يُضِـيعُ أَجْـرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	يوسف	٩٠	٢١٢+١٥٢
	سورة إبراهيم			
١٦.	﴿أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾	إبراهيم	٢١	
	سورة الإسراء			
١٧.	﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾	الإسراء	٨	٢٠١+٩٩
	سورة مريم			
١٨.	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾	مريم	٦٩	١٤٤+٧٤+٤١+٤٠+٣٩
	سورة الشعراء			
١٩.	﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ ﴾	الشعراء	٤	
	سورة القصص			
٢٠.	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ ﴾	القصص	٢٨	١٧٨

	سورة سبأ			
٢١.	﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾	سبأ	١٠	١٥
	سورة الشوري			
٢٢.	﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾	الشورى	٢٠	٢٠٢+٩٩
	سورة الواقعة			

٢٣.	﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ* فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾	الواقعة	٨٨-٨٩	٢٠٠+٩٧
٢٤.	﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾	الواقعة	٩٠-٩١	٢٠٠+٩٧
	سورة الحاقة			
٢٥.	﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ ﴾	الحاقة	٢٩	١٨٦
	سورة الجن			
٢٦.	﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً ﴾	الجن	١١	١٤
	سورة التكوير			
٢٧.	﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾	التكوير	٤	٦٧

فهرس الشواهد الشعرية

البيـت		
إذا ربده من حيث ما نفحت لـه	***	أتاه برياه خليـل يواصله
إذا قَالَتْ حَزَامْ فَصَدِّقُوها	***	فإنَّ القَولَ مَا قَـالَتْ حَزَامَ
إذَا مَـا لَقِيتَ بَنـي مَـالكٍ	***	فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهمُ أفْضَـلُ
أعْـرِفُ مِنْـها الجِيّد والعينانا	***	ومِتحرينِ أشْبَهـا ظبيْانَـا
ألا أيَّهذا الزَّاجِرى أخْضُرَ الوَغى	***	وَ أنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِى
ألا رَبَ يوم صالـحٍ لك منهما	***	ولا سِيَّما يَوْمٍ بـدارة جُلجُل
ألقَى الصَّحيفةَ لَـي يُخَفِّفَ رَحْلَه	***	والزادَ، حتَـى نَعلَه ألقَاها
الواهب المائةِ الهجان وعبـدَها	***	عُوذاً تُرَجىَّ بَيْنها أطفَالَهـا
اليومَ أعلـمُ ما يجُـئ بِهِ	***	وَمضى بِفَضْلِ قَضَائِـهِ أمْسِ
أمَا تـرَى حيث سَهَيل طالعاً	***	نجماً يُضِيءُ كالشَّهاب لامِعـاً
إنّ الشَّبابَ الـذي مَجْدٌ عوَاقبهُ	***	فيه نَلَذُّ ولا لـذَّاتَ للشَّيبِ
تَذرَ الجَماجمَ ضاحياً هاماتهـا	***	بَله الأكفَّ كأنَّها لَـم تُخلَقِ
تَنَورتُها مـن أذرعاتَ وأهلُها	***	بيثربَ، أدنى دارها نَظر عَالـي
حَتّى تَهَجَّرَ في الرَواحِ وَهاجَهُ	***	طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلـومُ
رأيْتُ النَّاسَ مَـا حَاشَا قُرَيشاً	***	فإناً نَحنَ أفضَلُهُـم فِعَالا
رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ مِنها رَقيقَةٌ	***	بِجَسِّ النَدامى بَضَّةُ المُتَجَـرَّدِ
سَـلامُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيهـا	***	وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَـلامُ
ضَرَبَتْ صَدرهَا إلـيّ وقالتْ	***	يَا عدياً لَقَـد وقَتْك الأوَاقي
عَلَـى أحْوَذَيَيَنَ استقلَّتْ عَشِيـةً	***	فَمـا هِـي إلاَّ لمحةٌ وتغُّيبُ
عَلى حينِ أَلهى الناسَ جُلُ أَمورِهِم	***	فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَـدلَ الثَعالِبِ

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا	***	وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ
فَارِساً مَّا غَادَرَهُ مُلْحِمــاً	***	غيَر زَميلٍ ولاِ نكْسٍ وَكـلِ
فأصْبحوا والنوي عَالـيِ معرّسهم	***	وليس كُلَّ النـوي تُلقي المَسَاكِينُ
فَاَقْبَلْتُ زَّحْفاً عَلَـى الـرُّكْبَتَيْنْ	***	فَثَـوْبٌ لَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أجَـر
فَإِن يَهلِك أَبـو قابـوسَ يَهلِك	***	رَبيعُ الناسِ وَالشَهرُ الحَـرامُ
فَإِنَّهُمْ يَرْجُـونَ مِنْهُ شَفَاعَـةً	***	إذا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِـعُ
فَإِنِّي وَقَفْتُ اليَـومَ والأمْسِ قَبلَهُ	***	بِبَابِكَ حَتَّـى كُادَتِ الشَّمسُ تَطُلُعُ
فَقُلتُ اِدعُ أُخرى وَارفعِ الصَوتَ جَهرةً	***	لَعَلَّ أَبـي المِغـوارِ مِنكَ قَريبُ
فَمَالَـيِ إلاَّ آنَ ُ أحمدَ شِيَعـةٌ	***	وَمَالَيِ إلاّ مّـذْهَبَ ُ الحَقّ مَذْهَبُ
قالتْ ألاَ ليتما هذا الحمـامَ لنا	***	إلـي حمَامتنا أوْبِصْفَهُ فقـدِ
قَد كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَــا	***	مَخَافَةَ الإفْــلاَسِ وَ اللَّيَّانَا
كَفَى بالنأي مِنْ أسْماء كافي	***	ولَيْسَ لِنَأيَها إذ طَالَ شَافِي
كَم عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخـالَةٌ	***	فَدعاءَ قَد حَلَبَت عَلَـيَّ عِشَارِي
لاَ تَجزَعـي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُه	***	فإذا هَلَكْتُ فعِندَ ذَلِك فَاجْـزَعِي
لاَجْنَذبَنْ مِنهنّ قلبـي تحلّماً	***	عَلَـى حيِنَ يَسْتَصْبينَ كُلَّ حَلِيم
لعَلّ اللهِ فضَّلَكُـم عَلَيْنـا	***	بِشْئٍ أنَّ أُمَّكُـمُ شَرِيـمُ
لُـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزِدِهَـا	***	دَعـدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَب
مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُـرُهَا	***	والشَّرُّ بالشَّـرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ
مَنَـعَ البَقـاءَ تَقَلُّبُ الشُّمسِ	***	وُطلوعُها مِن حَيثُ لا تمسِى
وَإِن أَتاهُ خَليلٌ يَـومَ مَسأَلَـةٍ	***	يَقولُ لا غائِبٌ مالـي وَلا حَـرِمُ
وكُنتُ أرىَ زَيداً كَما قبل سَيِّداً	***	إذا أنّـه عَبـدُ القَفَا واللَّهـاَزِم
وَلَوْ أنَّ وَاشٍ باليَمَامَةِ دَارُهُ	***	وَدَارِي بأعْلَى حَضْرمَوْتَ اهْتدى ليا

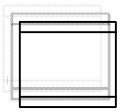

وَمَا زَالَ مُهرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ	***	لَدُنْ عُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ
وماذا تَبتغِي الشَّعـراءُ مِنّـي	***	وَقَد جَاوَزْتُ حَـدَّ الأربعِينِ
وَمَنْ لاَّ يُقَدِّمْ رِجْلَه مُطْمئنَّةً	***	فَيَثْبِتَها فِي مُسْتوى الأرض يَزْلَقِ
وَمَنْ يَقْتَرَبْ مِنّا ويخضَعْ نؤوِه	***	وَلا يَخشَى ظُلماً مَا أَقَامَ وَلاهَضمَا
ونأخـذ بَعـدَهُ بِذِنابِ عَيشٍ	***	أَجَبِّ الظَهـرِ لَيسَ لَهُ سَنـامُ
يَا أَقَرعُ بنُ حَابِسِ يَا أَقْـرعُ	***	إِنّكَ إِنْ يُصَرعْ أَخُوك تُصْـرَعُ
يا من رأي عارضا يكفكفـه	***	بين ذراعـي وجبهة الأسد
يَاتَيمَ تيم عَدِيٍ لاَأَبَا لَكُـــمُ	***	لاَ يُلْقِينَّكُم في سَوْءَةٍ عُمَـرُ

فهرس الشعراء

م	الشاعر
١.	أبو سفيان بن حرب.
٢.	أعشى همدان.
٣.	الكميث بن زيد الأسري.
٤.	النمر بن تولب.
٥.	امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (الملك الضليل).
٦.	أبوذؤيب الهذلي.
٧.	بشر بن أبي خازم.
٨.	جرير بن عبدالعزى أو عبد المسيح (المتلمس).
٩.	جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي اليربوعي.
١٠.	حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري (أبو الوليد) رضى الله عنه.
١١.	حميد بن ثور الهلالي.
١٢.	رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية اليميمي.
١٣.	زهير بن أبي سلمي بن ربيعة بن رباح المزني.
١٤.	زياد العنبري.
١٥.	زياد بن معاوية بن ضباب (النابغة الذبياني).
١٦.	سلامة بن جندل.
١٧.	سحيم بن وثيل.
١٨.	طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد (البكري الوائلي).
١٩.	عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأنصاري (الأحوص).
٢٠.	عدي بن ربيعة بن مرة (المهلهل).
٢١.	عروة بن الورد العبسي.
٢٢.	علقمة الفحل.
٢٣.	عمرو بن خثارم البجلي.

٢٤. غسان بن وعلة.
٢٥. غوث بن غياث (الأخطل).
٢٦. قيس بن الملوح (مجنون ليلي).
٢٧. قيس بن ساعدة الإيادي (أسقف نجران).
٢٨. كعب بن سعد الغنوى.
٢٩. كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري ، السلمي الخزرجي.
٣٠. لبيد بن ربيعة العامري.
٣١. ميمون بن قيس بن جندل (الأعشي).
٣٢. نصيب بن رباح (أبو محجن).
٣٣. نعيم بن حبيب.
٣٤. همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمى (الفرزدق).

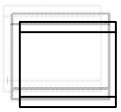

فهرس الأعلام

م	الاسم

١. إبراهيم بن السرى بن سهل أبوإسحق (الزجاج).
٢. أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي (المرزوقي).
٣. أحمد بن يحيي بن يسار الشيباني أبو العباس (ثعلب).
٤. الجزولي.
٥. الحسن بن أحمد بن عبد القادر الفارسي (أبو علي).
٦. الحسن بن قاسم المرادي.
٧. الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم (الفراهيدي).
٨. القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد البصري (الحريري).
٩. بطرس البستاني المعلم.
١٠. بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان (المازني).
١١. حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري (أبو الوليد) رضى الله عنه.
١٢. رضى الدين الاستراباذي.
١٣. زبان بن عمار التميمي المازني البصري (أبو عمرو بن العلاء).
١٤. سعيد بن أوس بن ثابت (أبو زيد الأنصاري).
١٥. سعيد بن مسعدة المجاشعى البلخي (الأخفش).
١٦. سهل بن محمد بن عثمان الجشمي (أبو حاتم السجستاني).
١٧. صالح بن إسحق أبو عمر(الجرمي).
١٨. عاصم بن أبي النجود.
١٩. عاصم بن علي بن أصمع عبدالملك بن قريب الباهلي أبو سعيد (الأصمعي).
٢٠. عبد الرحمن بن أبي عمرو بن عوف الأسدي (السيوطي).
٢١. عبد القادر بن عمر البغدادي.
٢٢. عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين محيي الدين أبو البقاء (العكبري).
٢٣. عبدالرحمن بن إسحق أبو القاسم النهاوندي (الزجاجي).

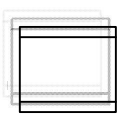

٢٤. عبدالله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي بهاء الدين أبو محمد (ابن عقيل).
٢٥. عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري (ابن هشام).
٢٦. عثمان بن جنى أبو الفتح الموصلي (ابن جنى).
٢٧. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر جمال الدين (ابن الحاجب).
٢٨. علي بن حمزة بن عبدالله الأسعدي أبو الحسن (الكسائي).
٢٩. علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي أبو الحسن (ابن عصفور).
٣٠. علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين (الأشموني).
٣١. عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر (سيبويه).
٣٢. محمد بن أحمد بن كيسان (أبوالحسن).
٣٣. محمد بن الحسن بن فرقد (الشيباني).
٣٤. محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي (قطرب).
٣٥. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (المبرد).
٣٦. محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي أبو عبدالله جمال الدين (ابن مالك).
٣٧. محمد بن علي أبو العرفان (الصّبان).
٣٨. محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين أبو الفضل (ابن منظور).
٣٩. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي أثير الدين (أبو حيان) .
٤٠. محمد محيي الدين عبد الحميد.
٤١. محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي أبو القاسم جار الله (الزمخشري).
٤٢. مصطفي الغلابين الشيخ.
٤٣. ياقوت بن عبدالله الرومي (الحموي).
٤٤. يحيي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا (الفّراء).
٤٥. يعيش بن علي بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء (ابن يعيش).
٤٦. يونس بن حبيب الضي.

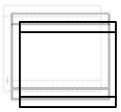

فهرس المناطق والمواقع

م	الاسم
١.	أذرعات : بلد في أطراف الشام
٢.	البصرة : أحدى مدن العراق ومعقل المذهب النحوي البصري.
٣.	الكوفة : أحدى مدن العراق ومعقل المذهب النحوي الكوفي.
٤.	يثرب : اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم

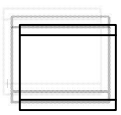

فهرس المصادر والمراجع

م	الاسم

القرآن الكريم

١. (الخليل بن أحمد) الفراهيدي :كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران ، ط٢، ١٤٠٩هـ .

٢. (السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال) :الأشباه والنظائر ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة بيروت ، ط١، ١٩٨٥م.

٣. (بطرس البستاني) :محيط المحيط المعلم ،مكتبة لبنان ناشرون ساحة رياض الصلح بيروت.

٤. (زياد بن معاوية) : ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعاف بمصر ١٩٧٧م.

٥. (عبيد بن حصين) :ديوان الراعي النميري جمعه وحققه راينهرت قايبرت ، نشر فرانس شيايز بقيبادن ، بيروت ، ط١، ١٩٨٠م.

٦. (علي بن محمد) (الهروى): الأزهية في علم الحروف ، بتحقيق عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (ط١) ١٩٧٨م.

٧. (غوث بن غياث): ديوان الأخطل شرحه راجي الأسمر دار الكتاب العربي ، بيروت ط١، ١٩٩٢م.

٨. (قيس بن الملّوح): ديوان مجنون ليلي ،جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة ، لاط ، لات.

٩. (ميمون بن قيس) ديوان الأعشي : شرح وتعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧، ١٩٨٣م.

١٠. (همام بن غالب) :ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .

١١. ابن منظور (محمد بن مكرم) : لسان العرب، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات.

١٢. ابن هشام (عبدالله جمال الدين بن يوسف) :أوضح السالك إلى ألفية ابن مالك : ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل بيروت ط٥ ، ١٩٧٩م.

١٣. ابن هشام (عبدالله جمال الدين بن يوسف) :تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحي المكتبة العربية بيروت ط١، ١٩٨٦.
١٤. ابن هشام (عبدالله جمال الدين بن يوسف): شرح قطر الندي وبل الصدي ، ومعه كتاب (سبيل الهدي بتحقيق شرح قطر الندي) تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبري ، ط١١، ١٩٦٣م ، مطبعة دار الجيل.
١٥. ابن هشام (عبدالله جمال الدين يوسف) : شرح شذور الذهب ، تقديم إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
١٦. ابن يعيش (يعيش بن علي) : شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة ، لاط ، لات.
١٧. أبو الفتح عثمان بن جني : سر صناعة الأعراب ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، دار المعارف دمشق ، ط١، ١٩٨٥م.
١٨. أبو الفتح عثمان بن جني :الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ،دار الكتاب العربي بيروت لاط –لات.
١٩. أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين):الأغاني ، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة بيروت ، ط٦، ١٩٨٦م ، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت ،ط١، ١٩٩١م.
٢٠. الأشموني ، (علي بن محمد) : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط١، ١٩٥٥م.
٢١. الحسن بن قاسم المرادي :الجنى الدانى في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٣م.
٢٢. الزجاجي (عبدالرحمن بن إسحق) :أمالى ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ط١، ١٣٨٢هـ .
٢٣. الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) :أساس البلاغة ، بتحقيق عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة – بيروت لا ط ١٩٨٢م.
٢٤. السيرافي (يوسف بن أبي سعيد): شرح أبيات سيبويه ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ،

لاط ، ١٩٧٩م.
٢٥. السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر) : شرح شواهد المغنى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط ، لات.
٢٦. السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر) :همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط١، ١٣٢٧هـ .
٢٧. الشيخ مصطفي الغلاييني :جامع الدروس العربية ، المطبعة العصرية ، صيدا ط١٣، ١٩٧٨م.
٢٨. القفطي (علي بن يوسف) :انباه الرواة على انباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ط١، ١٩٨٦م.
٢٩. المبرد : (محمد بن يزيد) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات.
٣٠. إميل بديع يعقوب :المعجم المفصل في شواهد العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٣١. إميل بديع يعقوب :المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٢م.
٣٢. خالد بن عبدالله الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين ، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة ، لاط ، لات.
٣٣. خير الدين الزركلي :الأعلام، تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، دار العلم للملايين – بيروت ،٦، ١٩٨٤م.
٣٤. ديوان الأحوص : شعر الأحوص الأنصاري.
٣٥. ديوان الكميت بن زيد: شعر الكميت بن زيد
٣٦. ديوان المهلهل بن ربيعة : ضمن شعراء النصرانية.
٣٧. ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ط١، ١٩٥٨م.
٣٨. ديوان جرير بن عطية : تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ط٣، لات
٣٩. ديوان حسان بن ثابت : تحقيق سيد حنفي حسنين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧م.
٤٠. ديوان رؤية بن العجاج : تحقيق دليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط٢، ١٩٨٠م.

٤١. ديوان زهير بن أبي سلمي : شرح ديوان زهير بن أبي سلمي.
٤٢. ديوان طرفة بن العبد : دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات
٤٣. ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد، ط١، ١٩٦٦م.
٤٤. ديوان لبيد بن ربيعة العامري : شرح ديوان لبيد بن ربيعة
٤٥. سيبويه (عمرو بن عثمان) :الكتاب ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨م.
٤٦. عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات.
٤٧. عبدالرحمن بن محمد الأنباري :أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ط١، ١٩٥٧م.
٤٨. عبدالرحمن بن محمد الأنباري :الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف في الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر لاب لاط ،لات .
٤٩. عبدالقادر بن عمر البغدادي :خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة ، ط٣، ١٩٨٩م.
٥٠. محمد بن شاكر الكتبي :فوات الوفيات ، تحقيق احسان عباس ،دار صادر ، بيروت / لاط ، لات.
٥١. محمد سمير نجيب اللبدي :أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، الكويت دار الكتب الثقافية ، ط١- ١٣٨٩هـ /١٩٧٨م.
٥٢. محمد عيد (الدكتور): الرواية والاستشهاد باللغة ، مطبعة عالم الكتب.
٥٣. محمد محي الدين عبدالحميد: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الجيل
٥٤. ياقوت الحموي الرومي :معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، تحقيق احسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.

فهرس الموضوعات

م	الاسم	رقم الصفحة
١.	الإهداء	أ
٢.	الشكر والتقدير	ب
٣.	المقدمة	ج
٤.	التمهيد	١
٥.	الفصل الأول **المبنيات** (ثلاثة مباحث)	١٠
٦.	المبحث الأول : المبنيات من الحروف مع الدراسة الدلالية المعجمية (ثلاثة مطالب)	١٩
٧.	المطلب الأول : ظاهرة (لعل) حرف جر ، حرف من أخوات (إنّ).....	٢٠
٨.	المطلب الثاني : حكم ظاهرة(حاشا) بين الحرفية والفعلية.....	٢٣
٩.	المطلب الثالث : حكم ظاهرة كسر همزة (إنّ) وفتحها	٢٧
١٠.	المبحث الثاني : المبنيات من الأفعال (مطلب واحد)	٣٠
١١.	المبحث الثالث : المبنيات من الأسماء (أربعة مطالب).....	٣٢
١٢.	المطلب الأول : حكم ظاهرة (حزام) بين الحجازيين وبنى تميم	٣٣
١٣.	المطلب الثاني : ظاهرة أحكام (أي) الموصولة.....	٣٨
١٤.	المطلب الثالث : حكم ظاهرة (حين) بين البناء والإعراب.....	٤٤
١٥.	المطلب الرابع : ظاهرة حكم بناء (أمسِ).....	٥١
١٦.	الفصل الثاني **المرفوعات** (مبحثان)	٥٦
١٧.	المبحث الأول : المرفوعات من الأسماء (ثمانية مطالب).....	٥٨
١٨.	المطلب الأول : ظاهرة الابتداء بالنكرة إذا قصد بها التنويع.....	٥٩
١٩.	المطلب الثاني : ظاهرة وقوع النكرة مبتدأ بعد (كم)	٦٢
٢٠.	المطلب الثالث : ظاهرة الاختلاف في حكم الاسم الواقع بعد (إنْ)الشرطية.....	٦٨

م	الاسم	رقم الصفحة
٢١.	المطلب الرابع : ظاهرة حكم المستثني المتقدم على المستثني منه	٧٢
٢٢.	المطلب الخامس : ظاهرة منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث.....	٧٦
٢٣.	المطلب السادس : ظاهرة حكم تابع المصدر المضاف إلى فاعله	٨٢
٢٤.	المطلب السابع : ظاهرة حكم ما يضاف إلى سببي الصفة.....	٨٦
٢٥.	المطلب الثامن : ظاهرة حكم المنادى المفرد العلم إذا تكرر.....	٩٠
٢٦.	المبحث الثاني : المرفوعات من الأفعال (ثلاثة مطالب).....	٩٤
٢٧.	المطلب الأول : ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط	٩٦
٢٨.	المطلب الثاني : ظاهرة ضعف رفع الجزاء	١٠٢
٢٩.	المطلب الثالث : ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل المضارع الواقع بعد الجزاء	١٠٧
٣٠.	الفصل الثالث **المنصوبات** (ثلاثة مباحث)	١١١
٣١.	المبحث الأول : المنصوبات من الأسماء (تسعة مطالب).....	١١٢
٣٢.	المطلب الأول : ظاهرة حكم الاسم بعد(ليت) المقرونة بما.....	١١٢
٣٣.	المطلب الثاني : ظاهرة حكم المثني المنصوب عند الجمهور وبعض القبائل.....	١١٦
٣٤.	المطلب الثالث : ظاهرة جواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقديم الخبر على الاسم	١١٩
٣٥.	المطلب الرابع : ظاهرة حكم اسم (لا) النافية للجنس	١٢٢
٣٦.	المطلب الخامس : ظاهرة نصب الاسم بالفعل المحذوف	١٢٦
٣٧.	المطلب السادس : ظاهرة حكم تابع المنادى.....	١٢٩
٣٨.	المطلب السابع : ظاهرة حكم تابع ما أضيف للمصدر	١٣٣
٣٩.	المطلب الثامن : ظاهرة ما جاز في الاسم على المستثني منه.....	١٣٧
٤٠.	المطلب التاسع : ظاهرة حكم المستثني المتقدم على المستثني منه.....	١٤١
٤١.	المبحث الثاني : منصوبات الأفعال (ثلاثة مطالب).....	١٤٦
٤٢.	المطلب الأول : ظاهرة حكم إعمال (أنْ) الناصبة مضمرة	١٤٧
٤٣.	المطلب الثاني : ظاهرة حكم ما وقع بين الشرط والجزاء	١٥١

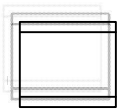

م	الاسم	رقم الصفحة
٤٤.	المطلب الثالث : ظاهرة حكم ما جاز فيه النصب والجزم والرفع	١٥٤
٤٥.	المبحث الثالث : ما امتنع نصبه للضرورة (مطلب واحد).....	١٥٧
٤٦.	المطلب الأول : ظاهرة حكم إجراء النصب مجري الرفع والجر	١٥٨
٤٧.	الفصل الرابع **المجرورات** (ثلاثة مباحث)	١٦٢
٤٨.	المبحث الأول : المجرور بحرف الجر (خمسة مطالب).....	١٦٥
٤٩.	المطلب الأول : (لعل) حرف جر عند بعض القبائل	١٦٥
٥٠.	المطلب الثاني : حكم فتح نون المثني المجرور بحرف جر	١٦٧
٥١.	المطلب الثالث : حكم أذرعات من الملحق بجمع المؤنث السالم المجرور.....	١٧٠
٥٢.	المطلب الرابع : حكم الاسم الواقع بعد (لاسيما) وهو نكرة ومجرور	١٧٥
٥٣.	المطلب الخامس : عمل (حتى) جارة وغيره	١٨٠
٥٤.	المبحث الثاني : المجرورات بالإضافة (ثلاثة مطالب).....	١٨٣
٥٥.	المطلب الأول : حكم كسر نون جمع المذكر السالم	١٨٤
٥٦.	المطلب الثاني : حكم إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد.....	١٨٨
٥٧.	المطلب الثالث : حكم ما يستعمل من أسماء الأفعال مصدراً واسم فعل	١٩١
٥٨.	المبحث الثالث : المجرور بالتعبية (مطلب واحد).....	١٩٤
٥٩.	المطلب الأول : ما يجوز في تابع اسم الفاعل المجرور بالإضافة	١٩٤
٦٠.	الفصل الخامس **المجزومات** (أربعة مباحث)	١٩٧
٦١.	المبحث الأول : حكم ظاهرة جواز الأمرين في جواب الشرط.....	١٩٩
٦٢.	المبحث الثاني : حكم ظاهرة ضعف رفع الجزاء	٢٠٦
٦٣.	المبحث الثالث : (مطلب واحد)	٢٠٩
٦٤.	المطلب الأول : حكم ظاهرة الوجوه الجائزة في الفعل	٢٠٩
٦٥.	المبحث الرابع : (مطلب واحد).....	٢١٢
٦٦.	المطلب الأول : حكم ظاهرة جواز الجزم والنصب	٢١٢

م	الاسم	رقم الصفحة
٦٧.	الخاتمة باللغة العربية	٢١٥
٦٨.	الخاتمة باللغة الإنجليزية	
٦٩.	الفهارس العامة	٢١٧
٧٠.	فهرس الشواهد من القرآن الكريم :	٢١٨
٧١.	فهرس الشواهد الشعرية :	٢٢١
٧٢.	فهرس الشعراء :	٢٢٤
٧٣.	فهرس الأعلام :	٢٢٦
٧٤.	فهرس المناطق والمواقع :	٢٢٨
٧٥.	فهرس المصادر والمراجع :	٢٢٩
٧٦.	فهرس الموضوعات :	٢٣٣